جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

دور الخصخصة في التنمية الإقتصادية بالسودان

(دراسة حالة الشركة السودانية للإتصالات 1996 - 2014)

Role of Privatization in the Sudan Economic Development (1996-2014)

إعداد الدارسة

سيدة علي محمد إدريس

إشراف

د. يوسف الفكي عبد الكريم

يناير 2017م

بسم الله الرحمن الرحيم

Sudan University of Science & Technology

College of Graduate Studies

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

كلية الدراسات العليا

صفحـــة الموافقـــة

اسم الباحث : سيدة طه محمد ادريس

عنوان البحث : دور الخصخصة في التنمية الاقتصادية بالسودان

دراسة حالة الشركة السودانية للاتصالات 1986-2014

موافق عليه من قبل :

الممتحن الخارجي

الاسم: الصادق طه محمد صديق

التوقيع: ..... التاريخ: ٢٠١٧/١/٢٨م

الممتحن الداخلي

الاسم: د. حسين حمد

التوقيع: ..... التاريخ: ٢٠١٧/١/٢٨م

المشرف

الاسم: د. يوسف الملك عبدالله

التوقيع: ..... التاريخ: 28/1/2017

الاستهلال

قال تعالى:

(وَمِنَ الْأَنْعَامِ حَمُولَةً وَفَرْشًا ۚ كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ ۚ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ)

صدق الله العظيم.

سورة الانعام **(142)**

الإهداء

إلى من ارضعتنى الحب والحنان إلي رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى التى ظلت تسهر كى انام وتشقي كى اسعد حتى غدوت كما انا

إلى من هي اعز من في الوجود(بعد الله ورسوله صلي الله عليه وسلم)

(امى الغالية)

الذى علمنى معاني الفداء والتضحية

والدى العزيز

إلى الذين قاسمني الشدة والرخاء وشريك حياتى ورفيق دربى

زوجى العزيز

إلى الذين فلذات اكبادى وغرة عينيّ وذخيرتى في الحياة ابنائي

إلى اشقائي وشقيقاتي الاعزاء .... متعهم الله بالعافية والصحة

إلى هؤلاء أهدي هذا الجهد المتواضع

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والصلام علي اشرف الانبياء والمرسلين، الذي اخرج الله به الناس من ظلمات الكفر والجهل إلي نور الايمان والعلم..

الشكر اجزله إلى الصرح الشامخ جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا باتاحتها لي فرصة الدراسة بها.

الشكر موصول إلي شركة سودانل والاستاذ/ احمد عثمان لما قدمه لنا من مساعده.

اهدى اسمى آيات الشكر والتقدير **للدكتور/ يوسف الفكي عبدالكريم** الذى أشرف على هذا البحث ولما قدمه لى من نصح وتنوير الشئ الذي قادنى إلى اكمال هذه الدراسة ولما تكبده معي من مشقه حتى الوصول إلى النهاية بآرائه وخبراته الواسعة، فقد كان بحق مشرفاً ومعلماً وانساناً ولم يبخل عليّ فنسأل الله ان يجعله دوماً منيراً.

كما نشكر استاتذتنا الاجلاء بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا لما قدموه من علم ومساعده لوصولنا إلى هذه الدرجة العلمية المتميزة.

وجزى الله الجميع كل خير

المستخلص

يتناول هذا البحث دور الخصخصة في التنمية الإقتصادية بالتركيز على الشركة السودانية للإتصالات.

إن عدم التنمية الإقتصادية في السودان يعزى إلى عدة أسباب منها العجز في ميزان المدفوعات وتدني الدخل القومي وارتفاع معدل البطالة ولذلك تبني السودان سياسة الخصخصة.

ومن هنا جاء سؤال الدراسة المهم هل هنالك دور للخصخصة – خاصة قطاع الإتصالات في المساهمة في التنمية الإقتصادية في السودان.

وما هو دور قطاع الإتصالات بعد الخصخصة في التنمية الإقتصادية بالسودان.

افترض البحث وجود دور فاعل للخصخصة في تحقيق التنمية الإقتصادية.

وقد توصل البحث لعدد من النتائج أهمها ، أدت سياسة الخصخصة إلى تخفيض البطالة المقنعة عن طريق التخلص من العمالة الزائدة بتطبيق نظام التحويل في مجال العمل ، وتأهيل وتدريب معظم الموظفين داخل شركة سوداتل ، وحيث زاد الأرباح والإنتاج وكذلك ساهمت الشركة في زيادة الإيرادات العامة بعد أن كانت عبئاً عليها.

تلخصت أهم توصيات البحث في أن سياسة خصخصة قطاع اتصالات راعت توزيعها لأكبر عدد من المساهمين لضمان سلامة توزيع الدخل مع احتفاظ الدولة بنسبة من أسهم الشركات المخصصخة حتى تستطيع توجهها وتراقبها تتحكم فيها وتراقبها ، وخلق جو مناسب بالقوانين للعمل والاستثمار والضرائب ، وإتخاذ الحيطة والحذر عند بيع شركات للمستثمرين الأجانب ،وكس نجاح الشركات المخصصة من خلال وسائل الإعلام ومتابعة أداء الشركات التي تم خصخصتها.

Abstract

This reseach addressed the role of privatization on economic develoment foucsing on Sudan Telecommunication COmpnay Sudatel.

The econmic development in Sudan has not been achieved sufficiently due to several reasons including payments balance defict, low natinoal income, and increasing rates of unemplyment, thus, Sudan adopted privatization policy.

Therefore, the study has important question which is:

Has privatization policy, particularly in telecommunicaiton sector, a role on contribution to economic development in Sudan?

The most important findings of the research include: the privatization policey led to decreasing the disguised unemplyment by getting rid of redundant emplyment through application of labour transimission system, qualifying and training of most emplyees at Sudatel Compnay increased earnings and production and the compnay contributed to increasing general incomes instead of being a burden on them.

The most important recommendations of the research are: the privatization policy of Sudan Telecommunication Company Sudatel considered distributing the sector to greater nubmer of shareholders in order to ensure correct income distribution, the government should preserve share percentage of privatized compnaies s o as the state can direct and control them through legislations regulating the economic activity such as laws of labour, investment and taxes , appropriate environment should be created and care and caution shuld be considered when selling companies to foreign ivestors, the success of privatized companies should be demonstrated through mass media and performance of privatized companies should be observed.

قائمة الموضوعات الموضوعات

الرقم	عنـــوان الموضـــوع	رقم الصفحة
1	الاية	أ
2	الإهـــــــــداء	ب
3	الشكر والتقدير	ج
4	المستخلص	د
5	Abstract	و
6	فهرس الموضوعات	ز
7	فهرس الملاحق	ح
	الفصل الاول : الإطار المنهجي و الدراسات السابقة	
8	اولاً: الإطار المنهجي للدراسة	2
9	ثانياً: الدراسات السابقة	5
	الفصل الثاني: الإطار النظري مفاهيم الخصخصة ومفاهيم التنمية	
10	المبحث الأول: مفهوم ونظريات التنمية	24
11	المبحث الثاني: مفهوم الخصخصة ومساهمتها فى التنمية الاقتصادية	37
	الفـصل الثالث: دور الخصصة فى التنمية الاقتصادية بالسودان	
12	المبحث الأول: التنمية والخصخصة	46
13	المبحث الثاني: اثار الخصخصة على الاقتصاد الكلى	52

	الفصـــل الرابع :برامج التنمية الإقتصادية في السودان(فترة الدراسة 1996م-2014م)	
14	**المبحث الاول:** برامج التنمية الاقتصادية من 1996م-1997م	57
15	**المبحث الثاني:** برامج عام 1998م	65
16	**المبحث الثالث :** برامج الاصلاح الهيكلى الاقتصادى متوسط المدى 1999م-2002م	74
	الفصـــل الخامس :دور الشركة السودانية للاتصالات فى التنمية الاقتصادية بالسودان 1996م-2014م	
17	**المبحث الاول:** التعريف بالشركة السودانية للاتصالات بالسودان	83
18	**المبحث الثاني:** اثر خصخصة الشركة السودانية للإتصالات فى التنمية الاقتصادية .	87
	الخاتمة	
19	أ/ النتائج	95
	ب/ التوصيات	96
20	المراجع والمصادر	98
21	الملاحق	102

الفصل الاول

الإطـــار المنهجـــى والدراسات السابقة

اولاً: الاطار المنهجى

ثانياً: الدراسات السابقة

الفصل الأول

الإطار المنهجى والدراسات السابقة

يتناول الفصل الأول الإطار المنهجى والدراسات السابقة

اولاً: الإطار المنهجى

مقدمة:

يعرف العصر الحالى بعصر العولمة ويتسم بسمات رئيسية اهمها الانفتاح الاقتصادي فى اطار تبادلي غير مقيد للسلع والخدمات ورؤوس الأموال، ونجد ان الدول فى ظل هذا الانفتاح الاقتصادى سعت فى الدخول إلى هذه المنظومة العالمية الجديدة ولكي تحقق تنمية اقتصادية عملت على تعديل سياساتها الاقتصادية بتطبيق سياسة الخصخصة.

كما ان مفهوم الخصخصة له عدة اوجه حيث يرى البعض انه توسيع الملكية الخاصة ومنح القطاع الخاص دوراً متزايدا داخل الاقتصاد، وآخرون يرون ان الخصخصة وسيلة للتخلص من الوحد الخاسرة بالقطاع العام للقطاع الخاص، وايضاً نجد ان الخصخصة تعني الرغبة فى التخلص من الاقتصاد الاشتراكى والتحول نحو اقتصاد السوق ومواكبة النظام العالمي الجديد.

وعليه يمكن القول ان سياسة الخصخصة هي مفهوم لا يقتصر علي ما ارتبط فى اذهان الكثيرين وهو بيع وحدات القطاع العام، ولكن يتسع هذا المفهوم ليشمل مجموعة السياسات المتكاملة الهادفة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية .

تعتبر سياسة الخصخصة احد الموضوعات التي حظيت باهتمام كثير من العلماء وذلك لانها وسيلة مهمة لاصلاح الاقتصاد وتحقيق التنمية وذلك عن طريق تقليل التدخل الحكومى لقوانين العرض والطلب وتوسيع نطاق التنافس .

تعتبر التنمية الاقتصادية من اهم المشروعات التي تسعى إليها الدول لتوفير الخدمات الاساسية للانسان، ومن اجل ذلك تهدف الدول لاتباع سياسة الخضخصة وتحويل مؤسسات القطاع العام إلى مؤسسات خاصة وذلك لزيادة معدل الانتاج ورفع ميزان المدفوعات لتحقيق التنمية الاقتصادية.

والسودان أحد الدول العالم الثالث الذى يسيطر فيها القطاع العام علي قدر كبير من الموارد الاقتصادية ونتيجة لذلك تدنى الاداء فى المؤسسات العامة مما اداء لضعف الانتاج أدى إلى زيادة العجز والتضخم تدهور سعر الصرف. وللخروج من هذه الاشكإلية لجأ إلى سياسة التحرير الاقتصادي والتى اهمها اتباع سياسة الخصخصة، ومن ضمن القطاعات التى اتجه إلى خصخصتها قطاع الخدمات والذى يعتبر المحور الاساسى فى تحريك التنمية الاقتصادية، وتاتى هذه الدراسة من الناحية التطبيقية على خصخصة قطاع خدمات الاتصالات فى السودان والذي يعتبر من القطاعات التى ساهمت مساهمه فاعله فى تقديم الخدمات الاساسية.

مشكلة البحث:-

على الرغم من المزايا الطبيعة التى يتمتع بها السودان من مساحة وخصوبة وثروة معدنية وكوادر بشرية مؤهلة واتباع السودان لسياسات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى إلا انه لم يتيسر له تحقيق مستوى تنمية اقتصادية تتناسب مع امكانياته وموارده . فصادراته لم تنمو بالشكل المطلوب ولم ينخفض عجزه من ميزان المدفوعات ولا الموازنة العامة حيث انخفضت قيمة عملته الوطنية و لم يرتفع معدل تراكم راس المال بالقدر الكافى وارتفعت فيه معدلات البطالة وتوقفت فيه كثير من المشاريع الزراعية والصناعية ولذلك تبنى السودان سياسة الخصخصة متمثلة فى الشركة السودانية للاتصالات وتكمن المشكلة فى الاسئلة التالية :

- هل هنالك دور للخصخصة فى تحقيق التنمية الاقتصادية
- ماهو دور قطاع خدمات الاتصالات بعد الخصخصة فى التنمية الاقتصادية.

فروض البحث :-

- يوجد دور فاعل للخصخصه فى تحقيق التنمية الإقتصادية.
- تساهم خصخصه قطاع خدمات الاتصالات بالسودان فى تحقيق التنمية الإقتصادية.

أهمية البحث :-

الأهمية العلمية :-

تعد سياسة الخصخصة من أهم وسائل الاصلاح الاقتصادى وذلك بعد تدهور مؤسسات القطاع العام مما أدى إلى تدهور الإنتاج وأصبحت تمثل عبئاً على كاهل

الدولة فكانت الخصخصة وسيلة لتحسين الأداء المالي والخدمي للمؤسسات العامة وتحريك القطاعات المعطلة (جذب الاستثمار) وتحقيق التنمية الإقتصادية.

الأهمية العملية:-

هذا البحث يحاول استقصاء كيفية تحقيق التنمية الإقتصادية بواسطة سياسة الخصخصة في السودان ، حيث لا توجد دراسات كثيرة في هذا المجال ، وكذلك التوصل إلى نتائج وتوصيات، قابلة للتطبيق العملي ويستفيد منها واضعي السياسات.

وتكمن أهمية دراسة الخصخصة بإعتبار أنها وسيلة فعالة ولها أثر في إحداث التنمية الإقتصادية ولتحقيق التنمية المتوازنة المنشودة.

أهداف البحث:

- التعرف على مفهم التنمية الإقتصادية في السودان.
- توضيح وبيان دور الخصخصة في تحقيق التنمية الإقتصادية.
- دراسة دور الخصخصة في قطاع الإتصالات.

منهجية البحث: -

يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي كما يتبع الباحث المنهج التاريخي لتطور الظاهرة محل الدراسة ، كما يستخدم الباحث منهج التحليل القياسي لدراسة الحالة في الجانب التطبيقي.

حدود البحث :-

الحدود الزمنية: خلال الفترة (1996م -2014م).

الحدود المكانية: جمهورية السودان – الشركة السودانية للإتصالات.

حدود الموضوع: التنمية الإقتصادية – الخصخصة.

مصادر المعلومات:-

اعتمد البحث بشكل أساسي على المصادر الثانوية وهي الكتب والمراجع وأوراق العمل والتقارير السنوية للشركة السودانية للإتصالات.

هيكل البحث: -

يتكون البحث من خمسة فصول رئيسية، الفصل الأول يحتوى على الإطار المنهجى والدراسات السابقة أما الفصل الثانى يتناول الإطار النظري ومفاهيم الخصخصة والتنمية الإقتصادية، ويحتوي علي مبحثين المبحث الأول يتناول مفهوم ونظريات التنمية ، والمبحث الثاني يتناول مفهوم الخصخصة ومساهمتها في التنمية الإقتصادية ، أما الفصل الثالث يتناول دور الخصخصة في التنمية الإقتصادية بالسودان ويحتوي علي مبحثين ، المبحث الأول التنمية والخصخصة والمبحث الثاني آثار الخصخصة علي الإقتصاد الكلي أما الفصل الرابع يتناول برامج التنمية الإقتصادية في السودان (فترة الدراسة 1996م – 2014م) ويحتوي علي ثلاثة مباحث المبحث الأول يتناول برامج التنمية الاقتصادية من 1996م – 1997م ، والمبحث الثاني برامج عام 1998م والمبحث الثالث برامج الإصلاح الهيكلي الاقتصادي متوسط المدي 1999م الي 2002م أما الفصل الخامس يتناول دور الشركة السودانية للإتصالات من 1996م – 2014م ويحتوي علي مبحثين المبحث الاول التعريف بالشركة السودانية للإتصالات بالسودان والمبحث الثاني أثر خصخصة الشركة السودانية للاتصالات في التنمية الاقتصادية أما الخاتمة تتناول النتائج والتوصيات.

ثانياً:الدراسات السابقة

1- دراسة سعاد عمر صلاح الدين (2004)[1]

الموضوع . شهدت العالم خلال السنوات الأخيرة من النصف الأول من القرن العشرين تحولات اقتصادية وسياسية وإجتماعية واسعة النطاق ، أدت إلى تكوين التكتلات والأحلاف الاقتصادية والسياسة واتسعت تلك التحولات لتشهد ميلاد مؤسسات عالمية مثل البنك الدولي، صندوق النقد الدولى. فى الجانب المقابل

[1] سعاد عمر صلاح الدين (2004) ، الاثار الاقتصادية للخصخصة فى الدول العربية دراسة حالة السودان ،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة ام درمان الاسلامية.

تفجرت حركات الاستغلال خاصة فى بلدان العالم الثالث . وبعد أن نالت الاستغلال السياسى شرعت فى تنمية اقتصاديات وكان لا بد لها من التأثر بإحدي الصيغتين العالمتين آنذاك ، والقطاع العام ، واستلزم ذلك تخفيض قدر كبير من موارد الدولة الإقتصادية وزيادة العبء على الميزانية العامة وبالتالى إزداد العجز ومن ثم التضخم الذى يؤدى إلى تدهور سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الاخرى.

أن تسارع الأحداث على الساحة العالمية مؤخراً أدى إلى ظهور الوضع العالمى الجديد وأدركت الدول أنه لا مناص من الإندماج فى ذلك النظام مما يحتم عليها إجراء تعديلات هيكلة الاقتصاديات، وتأتى سياسة الخصخصة كنتيجة لرغبة الدول فى عولمة اقتصادها إذ لابد لها من اللجؤ إلى الإقتصاد العالمى.

الفرضيات.

1/ يساعد تطبيق الخصخصة بصورة كبيرة على عودة رأس المال الهارب وتشجيع الاستثمار الأجنبى المباشرة.

2/ تؤدى الخصخصة إلى حل مشاكل المؤسسات الخاسرة.

3/ تؤدى الخصخصة إلى تخفيض الضغط المالى وتخلص الحكومة من الالتزامات الواقعة عليها بسب ملكيتها للمشروعات الاقتصادية.

المنهج.يتبع البحث المنهج الوصفى لوصف ظاهرة الخصخصة والمنهج التحليلي والمنهج التاريخى لمعرفة التطور التاريخى للخصخصة مع استخدام المنهج الاستقرائى لمنهج دراسة حالة السودان للوصول عبر المنهج الاستنباطى إلى نتائج يمكن الإجتذاء بها. ويمكن التحول حسب مقتضى الحال فى مراحل البحث المختلفة وفقاً لمناهج البحث العلمى.

أهم النتائج .

1/ شهدت فترة التسعينات من القرن الماضى زيادة كبيرة فى أهمية عمليات الخصخصة وشهدت أيضاً تحرراً سريعاً لأسواق السلع ورأس المال، وعلى نفس القدر من الأهمية شهدت وعياً اكبر للآثار الإيجابية للخصخصة.

2/ إن الخصخصة فى البلدان العربية تمت مع الرغبة فى المحافظة على الاستقرار السياسى وقد وضح ذلك فى تقليل نتائجه على البطالة من خلال مزايا إنها خدمة معقولة وتحويل العمالة غير المطلوبة إلى شركات اخري مملوكة للدولة.

3/ إن الخصخصة ارتبطت بتطور سوق راس المال وخاصة البورصات ، وقد ساعدت الخصخصة بالأسهم على تطوير الأسواق المالية أكثر مما ساعد وجود أسواق مالية على تشجيع عمليات الخصخصة.

4/ إصلاح أسواق العمل وتطويرها، خصوصاً فى مجالات إعادة تأهيل العمال المسرحين وإنشاء شبكات رعاية وحماية إجماعية للحد من أى تأثير سلبي للخصخصة.

اهم التوصيات.

1- يجب أن يبدأ التخصيص بشركات فى أسواق تنافسية وبعد ذلك تأتى الشركات فى الأسواق الاحتكارية اعتماداً على طبيعيتها وعلى وجود قواعد تنظيمية يمكن الاعتماد عليها .

2- الازمات الإقتصادية تسرع بالتخصيص ولكن من الأفضل أن تكون عملية الخصخصة تدريجية وتصحبه إصلاحات اقتصادية كلية تقوى حوافزها وكذلك بيئة جيدة لتوسيع القطاع الخاص.

3- دراسة شادية على عبدالرحمن ادريس (2005)[1]

المشكلة. تضمن الدعوة المالية لموضوع تحويل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص دعو للاصلاح الإقتصادي وإعادة هيكلة المؤسسات الإقتصادية التي لم تعد قادرة على تحقيق برامج التنمية.

ان الخصخصه هي احد الحلول لمشاكل المؤسسات الهيئات الحكومية الخاسره الا ان افرازات عملية الخصخصه جعلت كثير من أفراد المجتمع يتخوفون من استمرار هذه العملية .

---

[1] شادية على عبدالرحمن ادريس (2005)، أثر الخصخصه على الأداء فى القطاع المصرفى حالة البنك التجاري السوداني ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

ان هذه الدراسة محاولة تطبيقه على البنوك التجارية (لبنك التجاري السوداني)، بعد طرحه التخصيص وذلك من خلال تحليل مستوى إدارة عن طريق الاثار الإيجابية

والسلبية المتوقعة من خصخصه وتقدير تلك الاثار والانعكاسات المتوقعة على الإقتصاد السوداني والمجتمع السوداني بشكل عام .

الفرضيات. هنالك موقفاً إيجابياً نحو الخصخصه بعد ان فشلت المؤسسات العامه اتخاذ القرارات الإدارية فى ظل الخصخصه يتم بكفاءة أعلى التوجه نحو الخصخصه يؤدى إلى اتباع سياسة التطوير والتوسع فى المؤسسات وتحسين أدائها وكفائتها.

التوجه نحو الخصخصه يؤدى إلى زيادة الربحية.

المنهج. المنهجى التاريخى لتناول نتائج الخصخصه فى الماضى والحاضر وكذلك يستخدم المنهج الوصفى ومنهج دراسة الحاله.

أهم النتائج. ان هنالك موقف إيجابى نحو الخصخصه بعد ان فشلت المؤسسات العامه فى مختلف المجالات بينما حققها القطاع الخاص أهمها التوزيع والتطوير واتخاذ القرارات وزيادة الربحية.

التوصيات. ضرورة الاهتمام بتوعية المواطن السوداني بالخصخصه

3- دراسة اشراقه عبدالوهاب عبدالله (2005)[1]

المشكلة. السودان كغيره من الدول النامية يمتلك العديد من المؤسسات العامة الخدمية والإنتاجية مثل مشروع الجزيرة وهيئة سكك حديد والخطوط الجوية السودانية والهيئة القومية للكهرباء.

الفرضيات. الهيئة القومية للكهرباء عاجزه عن مواجه التوسع السكاني الغير محدود والطلب المطرد على الكهرباء.

سياسة الخصخصه تؤدى إلى تجاوز سلبيات شركات القطاع العام ورفع كفاءتها وتوجه الهيئة نحو الخصخصه يؤدى إلى تامين مصدر الكهرباء.

---

(1) اشراقه عبدالوهاب عبدالله ، (2005) ، سياسه الخصخصه ودورها فى ترقية الخدمات الاستراتيجية فى السودان دراسة حاله الهيئه القومية للكهرباء ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا.

المنهج. هنالك عدة مناهج بحثية اعتمد عليها الباحث.

منهج دراسة الحاله والمنهج الوصفى والاحصاءات والتقارير والمنشورات كما اتبع الباحث منهج المقابلات.

أهم النتائج. التوجه نحو الخصخصه سيؤدى إلى اتباع سياسه التطوير والتوسع فى المؤسسات كما ان اتخاذ القرارات فى ظل الخصخصه يتم بمرونه وكفاءة عالية.

التوصيات .تشجيع الصناعة واعداد دراسات الجدوي ان تكون الارضية الاساسية للخصخصه مناسبه.

4- دراسة عفاف محمد على (2006)[1]

المشكلة .تدهور مؤسسات القطاع العام فى السودان أدى إلى زيادة العبء على ميزانية الدولة لتغطية العجز المالى للمؤسسات الفاسدة فى القطاع العام مما اجبر الدولة إلى اللجوء إلى سياسة الخصخصة لمحاوله معالجة تدهور أداء البحث يعمل على تحليل نتائج خصخصه الشركة وإلى مدي حققت الأهداف المرجوه من حيث زيادة الربحية والعماله وزيادة الكفاءة الأنتاجية.

الفرضيات . خصخصة شركة تكروف العالمية أثر إيجابي على الإدارة خصخصه الشركة له أثر ايجابي على الإنتاج والإنتاجية.

المنهج. البحث يعتمد على المنهج الوصفى التحليلي.

أهم النتائج. خصخصه الشركة كان لها أثر إيجابي على الإدارة ، كما ان سياسة الخصخصه أدت إلى استبعاد عدد كبير من العاملين وتم الاعتماد على عدد قليل أدى ذلك إلى تقليل الإنتاج والإنتاجية.

على الرغم مما حققته الخصخصه من نجاح فى الوضع المالى كان هناك انخفاض فى راس المال التشغيلي . تدهور الوضع المالى للشركة بعد الخصخصه اذ ظلت

---

(1) عفاف محمد على (2006) ، أثر الخصخصه على مؤسسات القطاع العام دراسه حاله مصنع البصل كسلا ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا.

تسجيل خسائر متواصلة. تدهور الإنتاج وإنتاجية العام بعد الخصخصه ظلت مشكلة توفير التمويل اللازم تواجه الشركة حتي بعد خصخصتها .

التوصيات. لابد من الاعلان المكثف والموجه للمجموعات المتضررة والجمهور والعاملين والمستثمر من خلال وسائل الاعلام قبل وخلال تطبيق عملية الخصخصه.

5- دراسة على ابو البشر على حمدون (2006)[1]

المشكلة .أنشأت المؤسسة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية فى السبعينات لكي تقوم بترقية الأداء الخدمي فى مجال الاتصالات إلا أنها فشلت فى مقابلة الاحتياجات القومية من خدمات الاتصالات وعدم تمكنها ايضا من جانب التقنيات الحديثة لرفع كفاءة الأداءة مما دفع الدولة لخصخصه هذه المؤسسة.

وقد تحولت المؤسسة العامه للمواصلات السكلية واللاسلكية إلى الشركة السودانية لاتصالات المحدودة (سوداتل) بعد خصخصتها فى 19 مارس 1993م ، وباشرت الشركة عملها فى فبراير 1994م.

ولعل الهجوم الشديد على الدولة وإلصاق التهم لها تبرير المال العام وذلك بتمسك وبيع المنشأة بمبالغ زاهيرة وتشديد العمالة فى المنشأة التي تم التصرف فيها كل هذه المعطيات فى حاجه إلى دراسه ميدانية للتاكد من صحه أو عدم صحه هذه التهم.

الفرضيات .

أ- أن السعي وراء تحسين مستوى أداء الخدمه وتوفير التمويل اللازم لتسير دولاب العمل.

ب- نقص المعلومات وضعف البنيات التحتية يعد من أهم الأسباب التي دفعت إلى البحث عن وسائل لاعادة توازن الأقتصاد السوداني.

---

(1) على ابو البشر على حمدون (2006) ، الشركة السودانية للاتصالات المحدودة (سوداتل) فى ظل سياسة الاستخصاص ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم.

ج- من أهم العوامل التي تسعي إليها الخصخصه هي تشجيع وتنمية الاستثمار فى المجالات المختلفه لمواجهه التحديات الإقتصادية.

المنهج. يتبع البحث المنهج الوصفى المقارن والتحليل حيث يقييم الأداء المالى والخدمي والانجازات فى محل الشركة السودانية للاتصالات المحدودة قبل وبعد الخصخصه.

أهم النتائج. وتتمثل فى الآتى :

1- المقاربه أو المدخل التقليدى الكلاسيكى والذى يتبع تصميم تنظيمى مرن واكثر ملائمة وتكيفاً ، يؤكد على أهمية تفويض السلطات الإدارية المشاركة.

2- المقاربه أو المدخل الطارئ (المؤقت الذى ياخذ الاعتبار العلاقة بين أداء منشأة الاعمال التجارية) ، الحاجة إلى القوى العامله ومعدل التغير التكنولوجى واوضاع السوق.

التوصيات .

1- إدارة سودانل يجب ان تدرس بعناية احتياجات التدريس الخاصة بالعاملين فى كل قسم.

2- يجب ان يستند تخفيض القوي العامله على التقرير الدقيق لحجم العماله والتخطيط الدقيق للموارد البشرية.

3- يجب أن تحتفظ الإدارة بدرجة معقوله من الشفافية فى كل الجوانب ذات الصلة بعملية التوظيف والتعيين والمكافآة، الترقية وانحاء الخدمة .

6- دراسة زينب عبدالله احمد محمد (2007)[1]

- المشكلة : الخصخصه توجه دولى عام يتبناه السودان كبقية الدول فى إطار عولمه اقتصادها حتى تصبح الدوله معنية بحفظ النظام والامن التخطيط الاستراتيجى وغيرها من المسائل السيادية وبالتالى تقليل دوره فى التنمية

[1] زينب عبدالله احمد محمد (2007) ، أثر الخصخصه على التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى السودان ، دراسة بعض مؤسسات القطاع الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم

الاقتصادية لاتاحة الفرصة للقطاع الخاص لتحمل عبء قيادة التنمية ، بتشجيع الاستثمار الخاص المحلى والاجنبى لاستغلال للطاقات المتعطله وتحريك جمود الاقتصاديات النامية .

*هل يمكن ان تكون الخصخصة وسيلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعيـــة فى السودان ؟

* هل ساعدة الخصخصة على تشجيع الاستثمار المحلى فى السودان؟

الفرضيات.

1- الخصخصة وسيلة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية فى السودان الا ان لها اثار سلبية.

2- سياسة الخصحصة من اهم العوامل التى ساعدت على تجشيع الاستثمار المحلى والاجنبى فى السودان .

المنهج .ينتهج البحث المنهج الوصفى لوصف سياسة الخصخصة والمنهج التاريخى والتحليلى لمعرفه التطور التاريخى للخصخصة كما يستخدم البحث دراسة الحاله بأخذ عينة مختارة من بعض المؤسسات فى القطاع الاقتصادى والخدمى التى تمت خصخصتها ودراسة آثار الاستخصاص عليها.

مصادر جمع البيانات والمعلومات:

مصادر أولية من مقابله بعض أعضاء اللجنه الفنية للتصرف فى مرافق القطاع العام ومصادر ثانوية عبارة عن كتب ومراجع واوراق عمل ودوريات.

أهم النتائج. - الخصخصة وسيلة مهمة من وسائل الاصلاح الاقتصاد لتصحيح مسار الاقتصاد وعلاج للأوضاع الأدارية والمالية المتدهورة للمشروعات العامة.

تحسين أداء المإلى والخدمى فى السنين الأولى للمؤسسات محل الدراسة بعد الخصخصة لكن بعد ذلك قلت مساهمتها فى الاداء المالى. أما فى القطاع الخدمي المؤسسة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية تحسن الأداء المالى أيضا وزادت مساهمتها لكن كان لسياسة الخصخصة آثار سلبية تتمثل فى تخفيض العمالة فى كل المؤسسات التي تمت استخصاصها.

أن الخصخصة ساعدت على مشاركة القطاع الخاص بشقية المحلى والأجنبى فى تأهيل المنشآت التي تمت استخصاصها (بلغت جملة هذه الاستثمارات حوالى 73.3مليار جنبيه إضافة إلى 127.5 مليون دولار) وتحسن الأداء المالى للمؤسسات واصبحت تسجل أرباحاً ، كما تزايدت الإستثمارات المحلية والأجنبية نتيجة لتوفر المناخ والبيئة الجاذبه للإستثمار وتطبيق التشريعات القانونية حيث بلغ عدد مشروعات الاستثمار المحلى والاجنبى 6190 مشروعاً فى فترة مابين 2000- 2005م.

التوصيات.

1- الحرص على ان تصاحب عمليات الخصخصة الشفافية والوضوح فى كل مراحلها لأنها من أهم عناصر نجاح سياسة الخصخصة فهي تعطينا مصداقية أكبر وتولد الثقة لدي كل الاطراف.

2- يجب أن يكون هناك برنامج أساسى وتوقيتات زمنية وتشريعات قانونية واستثمارية جاذبة ومساعدة لعملية الخصخصة.

3- يجب استخدام الخصخصة الجزئية للمؤسسات فى القطاع الصناعي قبل بيعها.

4- يجب الاعلان عن المؤسسات التى نجحت عملية استخصاصها لأن ذلك يكون حافزاً ونموذج لبقية المؤسسات.

5- الحرص على استخدام عوائد الخصخصة فى رفع كفاءة رأس المال البشرى وإنشاء شبكات أمان اجتماعية للعاملين من عوائد الخصخصة .

6- الاهتمام بقضايا العاملين والاتفاق مع الملاك الجدد للمشروعات التى تمت خصخصتها بأولوية التعيين للعمال الذين تم الاستغناء عنهم.

7- ضرورة برنامج للعمالة الفائضة من الاستخصاص ومساعدتها على وجود وظائف جديدة أو تزويدها براسمال للبدء بمشروعات خاصة بهم .

8- متابعة أداء المؤسسات التى تم استخصاصها.

7 – دراسة محمد مقبول بدري الأمين (2008)[1]

المشكلة .يعتبر موضوع الخصخصة من الموضوعات التي فرضت نفسها على الساحة حاضراً أو مستقبلاً وذلك لأسباب كثيرة أهمها الهبوط الحاد فى مستوى الخدمات الحيوية التى تقدمها شركات عامة ، وقصور القطاع العام عن أداء دوره مما يجعل الحاجة ماسة لتفعيل دور القطاع الخاص فى التنمية إضافة إلى الحد من الإنفاق الحكومي ، ونظراً لهذه الأهمية والقصور فى الدراسات حول موضوع الخصخصة ونجاحاته فى الدول النامية فعن المشكلات التى تحاول هذه الدراسة مناقشتها هى الإجابة التى يمكن صياغتها بالرد على التساؤلات الآتية:

1- هل تؤثر الخصخصة على مستوى الأداء المتمثل فى تطوير وتحسين الخدمة فى المؤسسات العامة فى السودان؟

2- هل تؤثر الخصخصة على الأداء الخاص بحل المشكلات فى المؤسسات العامة فى السودان؟

3- هل تؤثر الخصخصة على تكلفة أداء المؤسسات العامة فى السودان؟

4- هل تؤثر الخصخصة على الإنتاجية والمنافسة فى المؤسسات العامة فى السودان؟

5- هل تؤثر الخصخصة مرونة أداء المؤسسات فى السودان؟

6- هل تؤثر الخصخصة على احتكار نوعية الخدمة فى المؤسسات العامة فى السودان؟

7- هل تؤثر الخصخصة على ربحية المؤسسات العامة فى السودان؟

الفرضيات.

1/ تؤثر الخصخصة على مستوى الأداء المتمثل فى تطوير وتحسين الخدمة فى المؤسسات العامة فى السودان.

---

[1] محمد مقبول بدري الأمين (2008)، أثر الخصخصة على أداء المؤسسات العامة بتطبيق على قطاع الاتصالات بالسودان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة ام درمان اسلامية.

2/ تؤثر الخصخصة على الأداء الخاص بحل المشكلات فى المؤسسات العامة فى السودان.

3/ تؤثر الخصخصة على تكلفة أداء المؤسسات العامة فى السودان

4/ تؤثر الخصخصة على الإنتاجية والمنافسة فى المؤسسات العامة فى السودان

5/ تؤثر الخصخصة على مرونة أداء المؤسسات العامة فى السودان

6/ تؤثر الخصخصة على ربحية المؤسسات العامة فى السودان.

المنهج. يستخدم فى هذا البحث المنهج التاريخى لتتبع الظاهرة موضوع البحث بهدف تأصيلها، كما يستخدم منهج دراسة الحالة لوصف الظاهرة نوعياً. كذلك يستخدم منهج المسح الإجتماعي بالعينة القائم على الإحصاء الوصفى والايتدلإلى لوصف الظاهرة موضوع البحث نوعياً وكمياً واختبار صحة فروض البحث.

أهم النتائج. تلخصت قيمة الدراسة فيما يلي:

أ- أسباب خصخصة قطاع الاتصالات العامة.

ب- المشكلات المصاحبة لخصخصة الاتصالات العامة.

ج- العلاقات الارتباطية بين العوامل العامة وخصخصة الاتصالات العامة.

التوصيات. لقد أبرزت تطبيقات الخصخصة تحويلاً هاماً فى اقتصاديات الدول وخاصة الدول النامية حيث اكتسبت منافع عديدة:

1/ أهمها تلك التي تعود على اقتصاد الوطن ككل ومن تعود على تطوير الأسواق المالية الذي يؤثر فى اقتصاديات الدول وقد أظهرت الخصخصة تحويلاً ملحوظاً فى البلاد النامية ومن أبرزها خصخصة قطع الاتصالات السودان وخصخصة المستشفيات فى المملكة العربية السعودية.

2/ اكتسبت الدول النامية منافع عديدة اهمها تلك التى تعود على اقتصاد الوطن ككل والقطاع الخاص ومن ثم تطوير السوق المالى والسودان كدولة اخذت بنظام الخصخصة وغيرها من الدول كالمملكة العربية السعودية التى قامت بخصخصة المستشفيات العامة.

8- دراسة - اخلاص قريب الله ماهل (2008)[1] :

المشكلة. شهدت الإقتصاد السوداني طيلة الحقبة الماضية تدهوراً اقتصادياً مستمراً ونموا متدنياً ، وفى بعض الأحيان سجل اقتصاد السودان معدلات نمو سالبة تقابلها من جانب آخر معدلات نمو أعلى فى السكان مما أدي إلى تدهور مستمر فى الدخول الحقيقية للافراد . وتزامن مع تدني الأداء فى النمو الإقتصادي (الناتج المحلي الإجمإلى) تسارع فى ارتفاع معدلات التضخم وترتب على ذلك تدهور مستمر فى المدخرات المحلية والقومية.

الفرضيات. قامت دراسة البحث على الفرضيات الآتية:

1- إستخصاص المؤسسات الحكومية يؤدى إلى دعم الإقتصاد القومى بصورة إيجابية.

2- إستخصاص المؤسسات الحكومية يقلل من عجز الموازنة العامة ويؤدى استقرار سعر الصرف وتخفيض معدلات التضخم.

3- سياسة إستخصاص تؤدى إلى رفع كفاءة المنشأة عن طريق الوصول إلى الحجم الأمثل للإنتاج والتوزيع.

4- سياسة إستخصاص تؤدى إلى إعادة هيكلة الإقتصاد السودنى وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص بالدخول والمساهمة فى الإقتصاد وإعادة توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص.

5- تخفيض عبء التزامات القروض الخارجية الممنوحة لبعض المؤسسات التي لم تحقق أرباحاً.

المنهج. المناهج المستخدمة فى البحث هى :

1/ المنهج التاريخى : وفيه يتم سرد المشكلة والموضوع من الناحية التاريخية وذلك من خلال المصادر الأولية من المراجع والمجلات والتقارير والنشرات

---

[1] اخلاص قريب الله ماهل (2008) ، سياسة الاستخصاص فى السودان وأثرها على الاقتصاد القومي فى الفترة من 1990 – 2004 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة ام درمان الاسلامية

والمستندات المتخصصة فى مجال البحث الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع.

2/ المنهج الاستقرائي: وفيه يتم استعراض النظريات الخاصة بالموضوع والاهتمام بجميع الجوانب المتعلقة بالاستخصاص ودراستها.

3/ المنهج الاستنباطي: وفيه يتم جمع البيانات المتعلقة بالموضوع وتبويبها بغرض الوصول إلى نتائج خاصة بموضوع البحث.

أهم النتائج. توصلت دراسة البحث إلى النتائج التالية:

1- إن إتباع سياسة الاستخصاص فى كل القطاعات الإقتصادية المستخصصة ساعد على توفير قدر أكبر من الحرية فى عملية إنقاذ القرار مما أدى إلى زيادة الإنتاجية وتحسين الخدمات .

2- إن الاستخصاص فى كل الوحدات المنفذ فيها هذه السياسة أدى إلى تنويع الإنتاج وتوفيره مما ساهم على زيادة العرض الكلي.

3- ساعد الاستخصاص على ادخال تكنولوجيا متطورة ومتقدمة مما ساعد على مواكبة متطلبات العصر وتوفير الخدمات والسلع ذات التقنية المتطورة والحديثة ما دفع إمكانية التقدم والتطور فى الدولة.

التوصيات

- ضرورة إتباع كافة الطرق والأساليب العلمية والإقتصادية والقانونية والمالية والمحاسبية فى تقييم المؤسسات التي سيتم تحويلها من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

- العمل على استيعاب الوظائف المؤهلة وتسوية حقوق العاملين عند الاستخصاص فوراً وإزالة كل المفارقات بينهم فى المعاملة فيما يخدم قضية العدل بين العاملين.

– تعديل قانون الخدمة العامة بحيث يستوعب الوظائف التي يتطلبها هيكل كل وحدة حكومية دون انحراف عن الهيكل المطلوب حتي لا تلجأ الوحدات عن فائض العمالة عن الهيكلة.

9– دراسة رجاء خضر أبشر عثمان (2012)[1]

المشكلة .من أهم التحديات التي تواجه برامج الخصخصة هو تزايد أعداد الأيدي العاملة العاطلة عن العمل فى داخل السودان ، وذلك لأنه تم تسريح اعداد كبيرة من العمالة من المؤسسات العامة الامر الذي يعتبر من أعتقد المشاكل التي تواجه عملية تطبيق برامج الخصخصة وخاصة على سوق العمل ، وما ترتب على ذلك من آثار اقتصادية وإجتماعية . وكما تعتبر الأيدى العاملة العاطلة عن العمل وكذلك التى تم ابعادها بسبب الخصخصة احد المشاكل التى تواجه سوق العمل فى السودان ، ولهذا فان المشكلة يمكن اجمالها فى الآتى:

1/ هل ظهرت آثار إقتصادية سالبة أثرت سبلاً على الإقتصاد القومى ومن أهمهما ارتفاع عدد العاطلين عن العمل؟

2/ هل هنالك آثار الإجتماعية مرتبطة بهدف العماله التى تم التخلص منها بسبب الخصخصة؟

الفروض . قامت الدراسة على الفروض التالية وتم اثبات صحتها:

1/ استفادة سوق العمل السوداني من تطبيق برنامج الخصخصة كان سلباً.

2/ هناك آثار إقتصادية سالبة على سوق العمل فى السودان من برنامج الخصخصة.

---

(1) رجاء خضر أبشر عثمان (2012)، الاثار الاقتصادية والإجتماعية لبرنامج الخصخصة على سوق العمل السوداني ، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة النيلين.

المنهج . تعدد المناهج العلمية ولكن من خلال هذه الدراسة اكتفت الباحثة بالمناهج الآتية:

1/ المنهج الحليلي الوصفى : حيث يتم به توصيف البيانات وتحليليها

2/ المنهج التاريخى : لاستعراض البيانات التاريخية التى يمكن الاستفادة منها فى الدراسة

3/ المنهج الاستنباطي : ليستنبط الباحث البيانات التى تحقق أهداف الدراسة.

4/ المنهج الاستقرائى: لاستقراء البيانات وكتابتها بالشكل الذى يحقق الهدف من الدراسة.

5/ المنهج القياسى: لاستخدام البيانات وتحليلها وفقاً للبرنامج (spss) .

مصادر الدراسة:

المصادر الأولية: تتمثل فى الاستبانه والتقارير والمقابلات الشخصية مع بعض العاملين بالمؤسسات التى تمت خصخصتها بالسودان خلال الفترة.

المصادر الثانوية: تتمثل فى المراجع والكتب والمجلات والدوريات والتقارير والنشرات والندوات والدراسات العلمية وأوراق العمل.

أهم النتائج.

1/ أثبتت الدراسة ان خصخصة المشروعات العامة ذات أثر سلبى على العمالة فى السودان أدت إلى تشرد حوإلى (27288) من العاملين فى المؤسسات القطاع العام خلال الفترة (1996-2004م) وتحويلهم إلى بند العاطلين ، كما أدت إلى إهدار خبرات تراكمية فى المجالات المختلفة ، حيث ان (89%) من العينة توافق على ذلك.

2/ احدث بيع الكثير من المؤسسات عن طريق برامج الخصخصة بأسعار أقل من قيمة أصولها قلل العائد لخزينة الدولة ، كما أدى لتحويل كثير من الارباح بالعملات

الحرة لخارج البلد مما اثر سلباً على ميزان المدفوعات ، حيث ان (85%) من العينة يوافقون على ذلك.

3/ اثرت برامج الخصخصة سلباً على فرص العمل فى المشاريع التى تمت خصخصتها على كثير من الوظائف التى فقدها العاملين

التوصيات :

1/ ضرورة معالجة الآثار السلبية لبرامج خصخصة المشروعات العامة فى السودان التي ترتب عليها زيادة فى الاعداد الكبيرة من العمالة التي تشريدها.

2/ ضرورة الاهتمام ببرامج الخصخصة فى جانب رفع كفاءة العمالة المستوعبة وذلك بادخال النظم الحديثة مثل التدريب والتأهيل والاعتماد على الخبرات والكفاءات.

3/ ضرورة الاستفادة الايجابية لبرامج الخصخصة الايجابى فى تطوير وزيادة كفاءة العمل السودانى.

4/ ضرورة استفادة المؤسسات السودانية المخصخصة فى زيادة القدرة التنافسية حتى تشارك بفعالية فى عملية التنمية الاقتصادية فى السودان.

الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

اسم الباحث	عنوان الرسالة السابقة	وجه الاختلاف مع الرسالة الحالية .
1/سعاد عمر صلاح الدين	الاثار الاقتصادية للخصخصة فى الدول العربية – دراسة حالة	اختلفت الدراسة مع الدراسة الحالية فى الفترة الزمنية وطبيعة المشكلة كما اتفقت مع الدراسة الحالية فى التطبيق على الخصخصة .
2/شادية على عبدالرحمن إدريس	اثر الخصخصة على الاداء فى القطاع المصرفى ، حالة البنك	اختلفت الدراسة مع الدراسة الحالية فى الفترة الزمنية وطبيعة

	التجارى السودانى	المشكلة كما اتفقت مع الدراسة الحالية فى التطبيق على الخصخصة.
3/ اشراقة عبدالوهاب عبدالله	سياسة الخصخصة ودورها فى ترقية الخدمات الاستراتيجية فى السودان دراسة حالة الهيئة القومية للكهرباء .	اختلفت الدراسة مع الدراسة الحالية فى الفترة الزمنية وطبيعة المشكلة كما اتفقت مع الدراسة الحالية فى التطبيق على الخصخصة .
4/ عفاف محمد على	اثر الخصخة على مؤسسات القطاع العام دراسة حالة مصنع البصل كسلا .	اختلفت الدراسة مع الدراسة الحالية فى الفترة الزمنية وطبيعة المشكلة كما اتفقت مع الدراسة الحالية فى التطبيق على الخصخصة.
5/ على ابشر على حمدون	الشركة السودانية للاتصالات المحدودة ، سوداتل فى ظل سياسة الاستخصاص	اختلفت الدراسة مع الدراسة الحالية فى الفترة الزمنية وطبيعة المشكلة كما اتفقت مع الدراسة الحالية فى التطبيق على الخصخصة.
6/ زينب عبدالله احمد محمد	اثرا لخصخصة على التنمية الاقتصادية والإجتماعية فى السودان ، دراسة بعض مؤسسات القطاع الاقتصادى	اختلفت الدراسة مع الدراسة الحالية فى الفترة الزمنية والمشكلة واتفقت مع الدراسة الحالية فى التطبيق على دور الخصخصة على التنمية الاقتصادية .
7/ محمد مقبول بدرى الامين	اثر الخصخصة على اداء	اختلفت الدراسة مع الدراسة

	المؤسسات العامة بالتطبيق على قطاع الاتصالات فى السودان .	الحالية فى الفترة الزمنية وطبيعة المشكلة كما اتفقت مع الدراسة الحالية فى التطبيق على الخصخصة
8/ اخلاص قريب الله ماهل	سياسة الاستخصاص فى السودان واثرها على الاقتصاد القومى فى الفترة من 1990م – 2004م	اختلفت الدراسة مع الدراسة الحالية فى الفترة الزمنية وطبيعة المشكلة كما اتفقت مع الدراسة الحالية فى التطبيق على الخصخصة
9/ دراسة رجاء خضر ابشر عثمان .	الاثار الاقتصادية والإجتماعية فى برنامج الخصخصة على سوق العمل السودانى .	اختلفت الدراسة مع الدراسة الحالية فى الفترة الزمنية وطبيعة المشكلة كما اتفقت مع الدراسة الحالية فى التطبيق على الخصخصة

الفصل الثاني

الإطار النظري

المبحث الاول : مفهوم ونظريات التنمية

المبحث الثاني: مفهوم الخصخصة ومساهمتها فى التنمية الاقتصادية

الفصل الثانى

مفهومى التنمية الاقتصادية والخصخصة

يتناول الفصل مفهومى التنمية الاقتصادية والخصخصة ويحتوى على مبحثين :
المبحث الاول يتناول مفهوم ونظريات والتنمية الاقتصادية والمبحث الثاني يحتوي علي مفهوم الخصخصة ومساهمتها فى التنمية الاقتصادية

المبحث الأول : مفهوم التنمية

التنمية: أصبحت من اهم القضايا التى تشغل الدول المتقدمة والمتعلقة على حد سواء قد يكون الاهتمام بها حديث نسبياً.

إلا انها تحتل اليوم مكانه مهمة فى جميع المجتمعات لما لها من تاثير على اوضاعها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وقد جاء اهتمام المفكرين بها فى فترة الخميسينات من هذا القرن. أي بعد الحرب العالمية الثانية فقد كان اغلب البلدان المتخلفة خاضعة للسيطرة الاستعمارية فى حيث ان الدول المتقدمة كانت مشغولة بمشاكلها الخاصة من بطالة وكساد فجاءت فترة ما بعد الحرب والتى خلفت دماراً فى معظم الدول فى العالم وبالذات الدول التى شاركت مشاركة مباشرة فى الحرب فكان على هذه الدولة ان ترفع الأنقاص ترمم ماخلفته الحرب وكذلك بدات معظم الدول المتخلفه والمستعمرة تطالب بحقها فى الاستقلال والتفتت بالتالى إلى اوضاعها الإقتصادية المختلفة وبذلك استقطب التنمية الاهتمام الشعبي والسياسى فى كل هذه الدول . وكذلك أصبحت مدار اهتمام الإقتصاديين بل اصبحت فرعاً مستقلاً من فروع علم الإقتصاد.

إن تزايد الاهتمام بقضايا التنمية اليوم يرجع إلى عدد من العوامل المترابطة اولها عامل الحرب وما سببته من كوارث ادت إلى زيادة الكساد العالمى. فنشأت لذلك فى مواجهة المشاكل الإقتصادية والإجتماعية . هذا إلى جانب سعي الدول الراسمالية والاشتراكية إلى استقطاب الدول المتخلفة لإيجاد مناطق نفوذ فيها كذلك فان اتساع الفارق الإقتصادى بين الدول المتقدمة والدول النامية جعل الدول النامية تسعى جادة فى اللحاق بركب التقدم واخيراً فان جعـــل قضية التنميـــة هما مشتركاً

(فالاعتماد على الغير ليس طريق منفرداً تسير فيه الدول المختلفه لذلك انظر الدول المتقدمة اساس من الاقتناع بان التنمية الدولية تخلق نفعاً مشتركاً للجميع)[1] .

المطلب الاول:المقصود بالتنمية ؟

لان مصطلع التنمية قد يعنى اشياء متعددة بالنسبة للافراد المختلفين فانه من المهم ان نضع تعريف واضح لهذا المعنى وبدون الخوض فى مثل قضايا القياس الحرجة فسوق تكون قادرين على تحديد ماهى الدولة التى تكون فى الواقع نامية، وماهي الدولة التي لاتكون نامية .

هنالك ثلاثة مكونات اساسية او قيم جوهرية التى يجب ان تقوم بالدور الاساسى الخاص بالمفاهيم والدليل العلمى من اجل فهم المعنى الداخلى للتنمية هذه القيم الجوهريه هى المسانده والاباء وعزة النفس، الحريه (من الدق) وهى تمثل اهداف مشتركه منشوده من قبل الافراد والمجتمعات.

انهم ذو علاقه باحتياجات البشر الاساسيه والاوليه والذين يجدوا تعبيرهم تقريبا فى كل المجتمعات الثقافات فى كل الاوقات فنلخص كل واحد منهم على حده.

أ) القدره على العيش بمعنى القدره على سد الحاجات الاولية فجميع البشر لديهم احتياجات اساسية معينة والتى بدونه تصبح الحياة مستحيلة تتضمن هذه الحاجات الاساسية الغذاء والمسكن والصحة والحماية.

وفى حالة غياب أحد هذه الاشياء تعرف بالتخلف الحضارى المطلق لذا فان وظيفة أى نشاط أقتصادى، أن يمد الناس على قدر المستطاع بالوسائل التى يستطيعوا بها التغلب على عدم المساعدة والماساه الناجمة من غياب ونقص الطعام والغذاء والمسكن والصحه والحمايه والى هذا الحد نستطيع ان نقول التنميه الاقتصاديه شرط ضرورى لتحسن جوده الحياة اى التنمية بدون تقدم اقتصادى مستمر وموثق على المستوى الشخصى والمستوى المجتمعى. ان تحقيق متوسط دخول الفرد المرتفعه وازاله الفقر المطلق وفرص عماله اكبر وتقليل عدم المساوة فى الدخول كل ذلك بشكل الشرط الضرورى ولكنه ليست الكافى من أجل تحقيق التنمية.[2]

---

[1] د/ عبدالفتاح عبدالمجيد ، (1987) ، استراتيجية التنمية فى الدول الساعية للتقدم ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ص 57.

[2] - ميشيل تودار ، (2006) ، التنمية الإقتصادية، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، دار المريخ للنشر، ص 50.

ب) تقدير الذات واحترامها :- كي تكن شخص معيناً عزيزاً وابياً وتمتلك الثقه.

ويعد الاباء وعزه النفس المكون الثانى الشامل المكونات الحياه الجيدة ويعنى الاحساس بالاهليه واحترام الذات وتسعي الشعوب وكل المجتمعات من اجل صيغة اساسية أو بشكل اساسى لعزه النفس وذلك بالرغم من انهم يدعونها بالموثوقيه والهوية الاحترام والشرف والاقرار والاعتراف بوجود انسان معين فان الاهلية وعزه النفس فى هذه الايام تقوم بشكل متزايد فقد على الدول التى تمتلك ثروة اقتصادية وقوة تكنولوجية اى هؤلاء الذين حدث لهم تنمية .

فى هذه الايام يسعى العالم الثالث لتحقيق تنميه من اجل عزه النفس الذى ينكره البعض للمجتمعات التى تعيش فى حالة تاخير حضارى مخجل ومهين وتباع التنميه على انه هدف ، وذلك لانها وسيله مهمه بل انها يمكن ان تكون وسيله لاثمن عنها لاكتساب عزه النفس .

ج) الحريه من الاستعباد :القيمه الثالثه والشامله والاخيره التى تفترض انه يجب ان تكون معنى التنميه هى فكره الحريه البشريه ، ويجب ان نفهم الحريه فى هذا الصدد فى اطار العتق والتحرير من التنازل عن الشروط الماديه فى الحياه العتق من الرق الاجتماعى الى الطبيعه والجهل ونظره الشعوب الاخرى لقد ركز ارثرلويس على العلاقه بين النمو الاقتصادى والحريه من الاستعباد وعندما استنتج أن ميزه الاقتصاد ليست فى السعاده الماديه الحادثة بسبب زياده الثروه ولكنها الزياده فى نطاق الاختيار البشري .

وهنالك بعض قصص النجاح الاقتصادى فى فتره السبعينات والثمانينات مثل السعوديه- تشيلى – كوريا الجنوبيه – سنغافور ماليزيا وتايلاند وتركيا والصين لم تسجل رقم عالى فى موشر الحريه البشريه عام 1991 الموضوع بواسطه برنامج الامم المتحده للتنميه (UNDP)

الاهداف الجوهريه الثلاثه للتنميه:

نستطيع ان نستنتج أن التنميه هي حقيقه ماديه ملموسه كما أنها حاله نفسيه والتى فقد المجتمع وسائل الحصول على حياة افضل وايا كانت المكونات المحدودة لتلك الحياة افضل فان التنمية فى كل المجتمعات يجب ان يتوافر فيها على الاقل واحد من الاهداف الثلاثة :

1- زيادة اتاحة وتوسيع وتوزيع السلع الاساسية المقومة على الحياة مثل الغذاء والمسكن والحماية .

2- رفع مستوى المعيشية متضمن توفير فرص عمل اكبر وتعليم افضل واهتمام اكبر بالقيم الثقافية والقيم الانسانية التى لاتودى فقط لتحسين الرفاهية المادية بل انها تولد ايضا عزة النفس على المستوى الفردى.

3- توسيع نطاق الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للافراد وللامم وذلك عن طريق تخليصهم من العبودية والاعتمادية وليس فقط فى علاقتهم مع الناس والدولة[1]

ماهية التنمية الاقتصادية:

أن التنمية الاقتصادية هى تقدم المجتمع عن طريق استنباط اسإلىب انتاجية من خلال انما المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات افضل ،هذا فضلا عن زيادة راس المال التراكم فى المجتمع على مر الزمن وعلية فان الدول المتقدمة اقتصاديا هى تلك التى حققت تقدما غير ملحوظ فى هذا الطريق هى طلق عليها الدول المتخلفة اقتصاديا ومن ثم فان التنمية الاقتصادية تنطوى ليس فقط على تغيرات اقتصادية معينة بل وتتضمنت كذلك تغيرات مهمة فى المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية

[1] - مشيل تودار ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 58-59

فالتنمية الاقتصادية تتضمن زيادات فى الدخل القومى الحقيقى والانتاج القومى الحقيقى وكذلك فى نصيب الفرد منة .

وهذا التحسين فى الدخل او الانتاج يساعد على زيادة الادخار مما يدعم التراكم الراسمالى والتقدم التكنلوجى فى المجتمع وتساعد بدورها على دعم الانتاج والدخل بالاضافة الى هذه التغيرات تشمل التنمية الاقتصادية كذلك على تحسين كل من مهارة وكفاءة وقدرة العامل على الحصول على الدخل وتنظيم الانتاج بطريقة افضل وتطوير وسائل النقل والمواصلات وتقدم المؤسسات المالية وزيادة معدل التحضر فى المجتمع وتحسين مستويات الصحة والتعليم وتوقعات الحياة وزيادة وقت الفراغ وتحسين التجهيزات المتاحة الاستحمام ولاشك فى انة يوجد بتوسع فيما بين الدول المتقدمة اقتصاديا والدول المختلفة اقتصاديا.[1]

المطلب ثاني: مفهوم التنمية الإقتصادية:

على العكس من النمو الإقتصادى تنطوى التنمية الإقتصادية على حدوث تغيير فى هيكل توزيع الدخل وتغير فى هيكل الإنتاج وتغير فى نوعيه السلع والخدمات المتقدمة للأفراد بجانب التغير فى كمية السلع والخدمات التى تحصل عليها الفرد فى المتوسط.

وهذا يعنى التنمية الإقتصادية لا تركز فقط على التغيير الكمى وانما تمتد لتشمل التغير النوعى والهكيلى ويمكن يوجه عام تعرف التنمية الإقتصادية بأنها العملية التى تحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة فى متوسط الدخل الحقيقى وتحسين فى توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن فى نوعية الحياة وتغير هيكلى فى الإنتاج وفقا لهذا التعريف فان التنمية تحتوى على عدد من العناصر اهمها:-

1- الشمولية : فالتنمية تغيير شامل ينطوى ليس فقط على الجانب الاقتصادى وانما ايضا الثاقفى والسياسى والاجتماعى والاخلاقى ومن هذا المنطلق فان التنمية

---

[1] ـ د/ محمد عبدالعزيز عجمي وآخرون ، (2003) ، التنمية الإقتصادية – نظرياتها وسياستها ، الإدارة ، مطبعة سامي 12 شارع امارسيس الازاريطه الاسكندرية ، ص 20.

تتضمن التحديث الذى يشير الى اضفاف دور العادات والتقاليد غير العملية فى اتخاذ القدرات وزيادة دور المعرفة العملية .

2- حدوث زيادة مستمرة فى متوسط الدخل الحقيقى لفترة طويلة من الزمن ، وهذا يوصى بأن التنمية عملية طويلة الأجل.

3- حدوث تحسين فى توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقير التخلف من ظاهرة الفقر.

4- ضرورة التحسين فى نوعية السلع والخدمات المقدمة للافراد.

5- التنمية فى تغيير هيكل الانتاج بما يضمن توسيع الطاقة الإنتاجية بطريقة تراكمية فهنالك عدد كبير من البلدان النامية تتخصص فى إنتاج المنتجات الأولية كمنتجات الزراعية والمعادن والبترول الخام ثم تقوم بتصديرها للبلدان المتقدمة على ان تستورد احتياجات من المنتجات الصناعية من هذه البلدان .

6- تواصل واستمراية التنمية وهو مايطلق عليه البعض بالتنمية المتواصله فالاجيال الحاضرة تستخدم البيئة والموارد الطبيعية وكانها هي المالك الوحيد لها أو بمعني آخر تتجاهل الاجيال الحاضرة حقوق الاجيال المقبلة فى البيئة والموارد الطبيعية عندما تقدم باسماءه استخدامها ولاشك أن هذا يهدد بعدم استمرارية التنمية فى المستقبل. والتنمية المتوصله تعنى تشبع الاجيال الحاضرة احتياجاتها من السلع والخدمات دون تنقض فى مقدره الاجيال المقبلة على اشباع احتياجاتها يتطلب هذا عدد من الخطوات

أ- ضرورة استحداث تكنولوجيا نظيفة لا تدمر البيئة وتستحدث بدائل للموارد القابلة

ب- تجنب الانظمة التى تؤدى إلى تبديد الموارد لنظام الزراعى فى بعض الدول المتقدمة مبدد للموارد.

ج- الاهتمام بالتنمية البشرية التي تتضمن وجود عنصر بشري قادر على تحقيق استمرارية التنمية.

تعريف التنمية الإقتصادية:

1- للتنمية الإقتصادية تعريفات كثير تبعاً لوجهه نظر القائل بها فالبعض يرى أن التنمية هى عمليات استخدام الموارد الإقتصادية المتاحة للمجتمع فى تحقيق زيادة مستمرة فى الدخل القومى تفوق معدلات النمو السكانى بما يؤدى إلى احداث زيادات حقيقية فى متوسط نصيب الفرد من الدخل[1].

2- ويرى آخر ان التنمية الإقتصادية هى الزيادة فى الناتج القومى خلال فترة زمنية محدودة وطويلة والتى غالباً ما تتحقق غير متأثرة بالدورات الإقتصادية[2].

3- هنالك تعريف للتنمية يرى أن التنمية هى زيادة الطاقة الإنتاجية للإقتصاد[3].

4- يرى ان التنمية الإقتصادية عملية يرتفع بموجبـــها الدخل الحقيقى خلال فترة من الزمن .

واذا كان معدل نمو الدخل القومى اكثر من معدل نمو السكان ارتفع الدخل الحقيقى للفرد ، أما كيندابيرجر فالتنمية من جهة نظرة عبارة عن الزيادة التي تحدث في الناتج القومى الاجمالى من سلع وخدمات خلال فترة زمنية اتفق على ان تكون سنة [4]

5- البروفسور بولدوين يعرفها بأنها توسع فى الإقتصاد بصورة تجعلة قادراً على امتصاص المزيد من القوى العاملة كل سنة وهى توفير احتياطيات نقدية تسمح بالانفاق العسكري ثم هى تحقيق مستويات عالية من التعليم المجانى والقيام بمختلف البرامج الإجتماعية [5].

6- البروفسور كندل برجر يضممنها جوانب اخرى فيركز على ضرورة توافر التكنولوجيا والقدرات الفنية والتنظيمية بالاضافة إلى احداث زيادات متتالية فى الناتج القومي[6] .

---

(1) - د/ محمد عبدالمنعم عفر (1980) ، التنمية الاقتصادية لدول العالم الاسلامي ، جامعة الملك عبدالعزيز ، ص 27

(2) – د/ داؤود احمد كيكو ، (2000) ، العولمة والتنمية الاقتصادية، مكتبة الملك عبدالعزيز ، الرياض ، ص 104.

(3) - د/ عادل فهمي ، (1988) ، بدر دراسات حول التنمية فى الوطن العربي، عمان ، مؤسسات الخدمات العربية ، ص 125.

(4) - مهدي على الوحيد وهلال ادريس محمد ،(1988) ، مقدمة فى التخطيط والتنمية مطبعة التعليم العالى بغداد ، ص 81.

(5) – د/ صلاح الدين نامق ، (1972) ، التنمية الإقتصادية ، دار النهضة العربية ، ص 33.

(6) مرجع سبق ذكرة ، ص 33.

مطلب ثالث : نظريات التنمية

هنالك عدد من النظريات فى التنمية الاقتصادية:

1/ نظرية التنمية لارثر لويس

2/ نظرية التغيير الهيكلي ونمازج (انماط) التنمية

3/ الثورة التبعية الدولية

4/ الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة

5/ النظرية النيو كلاسيكية للنمو

1- نظريه التنميه (آرثر لويس)

تعتبر نموذج ارثرلويس من اشهر النماذج النظريه فى التنميه التى ظهرت موخراً وركزت على التغيير الهيكلي للاقتصاد الاول الذى يعيش على حد الكفاف وذلك النموذج الذى وضعه الكاتب ارثرلويس الذى حصل جائزة نوبل فى منتصف الخمسينات والذى عدل واصيغ ووسع بعد ذلك على يد كل من

john fei & gustav Ranis

ان نموذج لويس للقطاعين اصبح نظريه عامه فى عملية التنميه القائمه على فائض العمالة فى دول العالم الثالث خلال الستينات واوائل السبعينات .

والذى ما زال التمسك به مستمراً حتى اليوم فى العديد من الدول وبخاصه فيما بين اقتصادى التنميه الامريكيين.

وفى ظل نموذج لويس فان الاقتصاديات المتخلفه تتكون من قطاعيين هما القطاع الزراعى التقليدى الذى يعيش على حد الكفاف الأهل بالسكان والذى يتسم بالانتاجية الحدية الصفرية لعنصر العمل والقطاع الصناعي الحضرى الذى تتحول العمالة إلية تدرجياً من القطاع التقليدى وبالنسبة لمستوى الاجور فى القطاع الصناعي الحضري يفترض الآتي [1].

[1] - ميشيل تودار ، مرجع سبق ذكره ص 131.

أ/ انه ثابت ب/ انه يتحدد عند مقدار يكون اعلى من ذلك المستوى للاجور الثابت فى المتوسط والقائم على حد الكفاف فى القطاع الزراعي يجب ان تكون اعلى على الاقل بنحو 30% من متوسط الدخل الريفي .

وضع لويس فرضين خاصين هما:

1/ هنالك فائض عمالة بمعنى أن الانتاجية الحدية لعنصر العمل تساوي صفر

2/ جميع العمال الزراعين يشاركون بالتساوى فى الناتج لذلك فان الاجر الريفى الحقيقى بالانتاجية المتوسطة لعنصر العمل وليس بالانتاية الحدية

انتقادات نموذج لويس : –

بالرغم من كون نموذج القطاعين لارثر لويس فى التنمية بسيطاً ومتطابقاً تقريباً مع التجارب الفعلية التى مر بها الغرب فى مراحل النمو الاقتصادى إلا أنه احتوى على ثلاثه فروض لا تناسب الواقع الاقتصادى والمؤسسى لاغلب دول العالم الثالث المعاصر وهى:

1/ يفترض النموذج ضمنياً تناسب الزيادة فى تحول العمل من القطاع التقليدى إلى القطاع الصناعى مع معدل تراكم راس المال فى هذا القطاع.

فكلما زاد التراكم الراسمالى زاد نمو القطاع الصناعي وزاد الطلب على العمالة

2/ يفترض النموذج ايضاً وجود فائض مستمر للعمالة فى القطاع الريفى بينما يوجد توظف كامل فى القطاع الحضرى الصناعى .

3/ الفرض الثالث هو مسألة بقاء مستوى الاجور الحقيقية فى القطاع الصناعى ثابتاً بقدر مايستمر فائض العمالة فى القطاع التقليدى.[1]

2- التغيير الهيكلي ونماذج (أنماط التنمية) :-

مثلما وجد فى نموذج لويس فإن نماذج التنمية لتحليل الهيكلى تركز على العملية المتتابعة التى من خلالها تتحول الهيكل الاقتصادى ، الصناعى المؤسسى فى الاقتصاديات المختلفة ليسمح باستبدال الصناعات الحديثة بدلاً من لويس فإن اول ما

[1] مرجع سبق ذكره ، ص ص 136-137.

يلفت انتباهنا أن زيادة الادخال والاستثمار وفقاً لتحليل نماذج التنمية بالرغم من كونها شرطاً ضرورياً إلا انها لا تمثل شرطاً كافياً للنمو الاقتصادى .

فالاضافة إلى التراكم الراسمالى سوى المادي أو البشرى فى تطلب الانتقال من النظام الاقتصادى الحديث مجموعة من التغيرات الداخلية للهيكل الاقتصادى للدولة هذه التغيرات الهيكلية وتغير مكونات الطلب الاستهلاكى ، التجارة الدولية واستخدام المصادر كما تشتمل التغيرات فى عوامل الاقتصاد الاجتماعى مثل التحضر النمو التوزيع السكانى فى الدولة .

فالاختلاف فى مستوى الدولة المتقدمة أو حتى بين الدول النامية وبعضها البعض يرجع بشكل كبير إلى هذا القيود المحلية والدولية

3- الثورة التبعيه الدوليه:

نموذج تبعية العهد الاستعمارى الجديد هو تطور غير مباشر للتفكير الماركسى فى التنمية الاقتصادية فهو يعزو وجود استمرارية العالم الثالث المتخلف البدائى إلى التطور التاريخى للنظام الراسمالى الدولى غير العادل فيها يختص العلاقة بين الدولة الفقيرة من ناحية والدولة الغنية من ناحية اخرى .

داخل هذا النظرية التبعيه توجد ثلاثه تيارات فكريه هى

1/نموذج التبعيه للاستعماريه الجديدة

2/نموذج المثال الكاذب يطلق علية نموذج المثال الكاذب القائم على ما يعطى للعالم الثالث من نصائح مخلوطة وغير مناسبة [1]

3/نموذج التميه الثنائية : لقد احتوت نظريات التغير الهيكلى ضمنياً واظهرت صراحة نظريات التبعية الدولية فكرة ثنائية تظهر هذه الثنائية بوضوح من خلال تركز الثروة فى ايدى قلة داخل مساحة كبيرة من الفقر [2]

---

[1] مرجع سبق ذكره ، ص 138- 139.

[2] - ميشيل تودار ، مرجع سبق ص ص 141- 143

4- نظرية الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة:

على خلاف نظرية التبعيه الدولية ،فقد ظهرت تيار فكري استطاع أن يبسط نفوذه وسيطرته على اكبر مؤسستين ماليتين فى العالم وهما البنك الدولى وصندوق النقد الدولي ، وقد استندت هذه النظرية فى الدول المتقدمة، على سياسات الإقتصاد الكلي المبنية على جانب العرض ونظريات التوقعات الرشيدة وتحويل شركات القطاع العام إلى شركات خاصة (عمليات الخصخصة) فى البلدان المتقدمة.

اما فى البلدان النامية فقد ركزت على تحرير الأسواق، وقيام الحكومة بتنظيم النشاط الإقتصادى بجوانبه المختلفة وانتهاجها أسلوب التخطيط .

يقول رواد هذه المدرسة امثال Harry. Johnson , Deepak .lal, lord peterbauer , bela blassa

أن تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى هو الذى يؤدى إلى ابطاء عملية النمو الاقتصادى.

يرى الليبراليون الجدد ان اسماح بانتعاش الاسواق الحره وخصخصة المشروعات المملوكه للدوله ،وتشجيع حرية التجارة والتصدير ، والترحيب بالمستثمرين الاجانب من الدول المتقدمة وتقليص صور التدخل الحكومى والاختلالات السعرية سواء فى اسواق عوامل الانتاج أو السلع أو اسواق المال ومن المتوقع ان يودى ذلك إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادى .

نجد ان مؤيدى الثورة النيوكلاسيكية المضادة يعتقدون ان سبب تخلف دول العالم الثالث ليس نتيجة التصرفات الوحشية التى تقوم بها دول العالم الأول (أي الدول المتقدمة) وانتشار الفساد ، وعدم الكفاءة وغياب الحوافز الاقتصادية وكلها امور تقلل من اقتصاديات الدول النامية.

وهى تحاول تفسير التنمية فى ثلاثة أوجه:

1- منهج السوق الحر: يعتمد تحليل هذا المنهج على الفرضية القائلة بأن الاسواق بمفردها تتسم بالكفاءة، فاسواق السلع تعطى أفضل الاشارات للاستثمار فى الأنشطة

الجديدة ، واسواق العمل تستجيب لنشاط هذه الصناعات الجديدة بالطريقة المناسبة ، ويعرف المنتجون جيداً ماذا ينتجون بكفاءة حيث تكون أسعار السلع واسعار عوامل الإنتاج خاضعة لقانون الندرة ،وتكون المناسبة فعالة حتى ولو لم تكن منافسة كاملة، وتتوفر تكنولوجيا الإنتاج مجاناً وتوفر المعلومات الكاملة بشكل مجـانى، وتتـسم أسواق دول العالم الثالث فيها بالكفاءة ، وأن أي صورة من صـور عـدم كمـال الاسواق يمكن ان تكون ذات تأثير محدود يجعل تدخل الحكـومى فيهـا مـصدر للاختلال وعائق نمو الإنتاج.

2- منهج الاختيار العام : يعرف هذا المنهج ايضاً بمنهج الاقتـصادى الـسياسى الجديد ، وهو يستند على القول بأن الحكومات لاتفعل أي شئ بشكل سليم، ويعود ذلك إلى افتراض نظرية الاختيار العام ، أن السياسيين والموظفين البيروقراطنين يعمل كل منهم لمصلحته الشخصيه بشكل منفرد ، ويستخدم ما يتمتع به من نفـوذ وسلطة لتحقيق غاياته التى تتسم بالانانية. فمثلاً يستخدم السياسيون موارد الحكومة فى تعزيز ما يتمتعون به من قوة ونفوذ وسلطة ، ويستخدم الموظفون الحكوميون وظائفهم للحصول على الرشاوى من الموطنيين الباحثين عن المكاسـب الكبيـرة والسريعة أما الذين يرغبون أن تكون مشاريعهم محمية بأى طريقة كالحصول على رخص الاستيراد والتصدير، اما الحكومة فتستخدم سطوتها لمـصادر الممتلكـات الخاصة من الافراد وعلى ذلك تكون النتيجة الصافية لكل هذه الممارسات هو سوء تخصيص الموارد بالاضافة للانخفاض العام[1].

3-منهج السوق غير التميزى:- يعتبـر هـذا المـنهج احـدث منـاهج الثـورة النيوكلاسكيه المضادة، ويرتبط هذا المنهج بشكل اساسي بكتابات البنـك الـدولي والاقتصاديين التابعين له، حيث يعترف هذا المنهج علي كثير من صور عدم كمال

(1) - ميشيل تودار ، مرجع سبق ذكره ، ص 146

اسواق بوجود عدم كمال الاسواق سواء للسلع وعوامل الانتاج ، تستطيع الحكومة أن تلعب دوراً رئيسيا لتيسير عمل من خلال صور تدخل غير الانتقائى كقيامها بالاستثمار فى البنيه الاساسيه الماديه والاجتماعيه واقامه تسهيلات الرعايه الصحيه وانشاء المؤسسات التعليميه وتوفير المناخ الملائم لعمل المشروعات الخاصه.

5- النظريه النيوكلاسيكيه للنمو(النظرية التقليديه القديمه):

هنالك حجر زاويه تستند عليه الحجه النيوكلاسكيه الراعيه للسوق الحر وهو التأكد على أن تحديد أو انفتاح الاسواق الوطنيه سوق يؤدى توفير مقادير اضافيه من الاستثمار المحلى والاجنبى وهو ما يؤدي الى زيادة معدل التراكم الرأسمالى بمعايير معدل النمو فى الناتج القومى الاجمالى نجد ان ذلك يعادل رفع معدلات الادخار المحلى.

ويعتبر نموذج سولو النيوكلاسيكى للنمو $\{k^*s.f(K,L_0),e^{nt}\}$

اشترط نموذج هارود دوغار لتوازن النمو على المدى الطويل حدوث توازن دقيق بين المتغيرات الرئيسية الثلاث ، نسبة الادخار ، معامل راس المال معدلا لزيادة فى قوة العمل ، وأن هذا التوازن يعتمد على التساوى بين معدل النمو المضمون وبين معدل النمو الطبيعى ، الا ان سولو راجع التوازن فى النمو على المدى الطويل الى تباين التوليفه الفنيه لانصبه عناصر الانتاج خاصة بين العمل وراس المال وعلى ذلك تشر سولوبحثية (مساهمة فى نظرية النمو الاقتصادى عام 1956م والذى حاول فيه بناء نموذج النمو على المدى الطويل مع افتراض امكانية الاحلال بين العمل وراس المال.

حيث k^* = معدل الاستثمار الصافى

عنصر العمل = L_0^{k8}

حيث ان اسهاماً حمل بذور التطوير للنظرية النيوكلاسيكية فى النمو، وهو الامر الذي ادى إلى حصول (سولو) على جائزة نوبل فى الاقتصاد . ويقوم هذا النموذج

على توسيع اطار نموذج هاردو – دومار عن طريق ادخال عنصر انتاجى اضافى (عنصر العمل) ، ومتغير مستقل ثالث هو المستوى التكنلوجى إلى معادلة النمو الاقتصادى ويتمثل النموذج فى الاتى :-

وخلاف الافتراضات التى اشتمل عليها نموذج هاردو ودومار مثل افتراض ثبات معاملات الدالة وافتراض ثبات القلة بالنسبة للنطاق نجد أن نموذج النمو النيوكلاسيكى الذي قدمه سولو يستخدم فكرة تناقص الغلة (العوائد) وبشكل منفصل لكل من عنصرى العمل وراس المال كما يفترض ثبات الغلة المشتركة للعنصرين معاً[1].

المبحث الثاني : مفهوم الخصخصة ومساهمتها في التنمية الاقتصادية

مفهوم الخصخصة:

تمهيد:

كانت بداية ظهور الخصخصة فى الدول العربية نتيجة للمشاكل الاقتصادية التى واجهتها المتمثلة فى الكساد الاقتصادى والارتفاع فى معدلات التضخم والعطالة الناتجة من التناقص الشديد فى معدلات الارباح والادخار والاستثمار وعجز ميزان المدفوعات وميزانية الدولة لذلك نادى اصحاب المدرسة الكلاسيكية الحديثة باتباع خصخصة القطاع العام وعدم تدخل الدول فى النشاط الاقتصادى كحل اساسى لتلك المشاكل.

لكن لم تجد تلك الدعوة للخصخصة صدى إلا بعد ما قامت حكومة المحافظين فى بريطانيا بقيادة مار جريث تاتشر ببرنامجها الشامل لتحويل مشرعات وانشطة القطاع العام إلى القطاع الخاص ، وبنجاح تلك التجربة توالت برامج تحويل المشروعات والانشطة العامة إلى القطاع الخاص فى مختلف الدول .

ولكن الدول النامية كان الاتجاه نحو الخصخصة نتيجة لضغوط مؤسسات التمويل الدولية خاصة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى بعد تفجر ازمة الديون عام 1982.

---

[1] مرجع سبق ذكره ، ص ص 149- 150

أن ظهر مصطلح الخصخصة لأول مرة فى قواميس اللغة العربية فى أوائل الثمانينيات وبالتحديد فى عام 1983م ، لكن كتب التاريخ تبين أن الخصخصة قد وجدت منذ أواخر القرن السادس عشر أثناء تطور الصراع بين المملكة المتحدة وإسبانيا ، حيث اعتمدت الملكة اليزابث الأولى على القطاع الخاص لتمويل البحرية والمستعمرات ،مقابل إعطائهم الغنائم من الحرب . أما عام 1969م فقد كانت البداية الحقيقية للبدء فى تطبيق أو عملية نقل للملكية العامة إلى المؤسسات العامة ، مبتدئة بصناعة النقل والطاقة والاتصالات والفولاذ وبناء السفن.

ولمصطلح الخصخصة مترادفات كثيرة تعبر عن نفس المفهوم ، مثل التخاصية ، والتخصصية، والتخصيص ، والخوصصة. لكن الآداب الإقتصادية العربية تفضل استخدام مصطلح الخصخصة الذى اقترحه مجمع اللغة العربية فى جمهورية مصر العربية. اما فى السودان حيث تم اقتراح استخدام الاستخصاص.

ويمكن وضع بعض التعريف للخصخصة حيث عرفها كوين كاى عام 1998م بأنها " أداة تستطيع بواسطتها الحكومة توفير المال وتقديم خدمات أفضل" . وعرفها دنيس روندينيل عام عام 1996م بأنها " السياسات التي تشجع القطاع الخاص على المشاركة فى الخدمة العامة، وإنشاء البنية التحتية والتخفيض من حالة الاحتكار للمشروعات المملوكة من قبل الحكومة ". وعرفها روبنس روكبيرو عام 1997م بأنها " الانتقال بالنشاط الأقتصادي من القطاع العام إلى القطاع الخاص مع التغيير فى أشكال الملكية لهذا النشاط" . أماساساس فقد عرفها عام 1987م بأنها :" تخفيف دور الدولة – القطاع العام- وزيادة دور القطاع الخاص فى ملكية وإدارة الأنشطة المختلفة" . وعرفها شبيب عماري عام 1998م على أنها " نقل ملكية بعض أو كل مؤسسات القطاع العام التي تقوم بإنتاج وبيع سلع أو خدمات للقطاع الخاص وتحويلها إلى شركات تدار على أسس تجارية ".[1]

أما سلفيادورادو، وريك مولز. فقد قدما تعريفين للخصخصة ، التعريف الأول ينادي به أصحاب المدرسة الإقتصادية التابعون لمدرسة الفكر الكلاسيكى الحديث،وهو :

---

[1] - أ. د/ رفعت عبدالحليم الفاعوري، (2004) ، تجارب عربية فى الخصخصة ، مجلة الإدارة العامة ، مج 34، ع1، ص ص 6- 8.

" تحويل مؤسسة أو استثمار عام أو أصول مؤسسة عامة من ملكية القطاع العام إلى ملكية الخاص" . والتعريف الثانى ينادي به أصحاب مدرسة السياسة العامة وهو : " تحويل مؤسسة مملوكة للقطاع العام أو تدار على أساس بيروقراطى إلى منظمة ذات استغلال ذاتى .

وهنالك عدد من التعاريف للخصخصة عرفها كل من :

1) كوين كاى 2) دنيس روندنيل 3)روبنس روكبيرو 4) سافاس 5) شبيب عمارى 6) سلفيادورادو ، ورويك مولز ، كل هذه التعاريف كل هذه التعاريف تنادى بمفهوم الخصخصة ولكن ارى ان تعريف روبنس روكيرو من اشمل التعاريف لمفهوم الخصخصة .

المطلب الاول:دوافع الخصخصة وأهدافها

اولاً: الدوافع:

تتلخص الدوافع التى دعت الحكومات لتبنى سياسة الخصخصة فيما يلى:

أ- التوجه نحو العولمة والانفتاح والتحرير الإقتصادى وإزالة الحواجز أمام حركة السلع والخدمات.

ب- التدنى المواصل فى أداء المشروعات العامة وتدهور اوضاعها ومستوى خدماتها.

ج- تضاؤل قدرة الحكومات على التوسع فى الإستثمار ومواكبة التكنولوجيا الحديثة ومجاراة القطاع الخاص المحلى والأجنبى فى العملية.

هـ- تفاقم التحديات أمام الإقتصاديات ، وتتمثل فى تحديات تكنولوجية وإدارية ومعلوماتية ، وتحديات اجتماعية الجودة والتقيد بالمواصفات والمقاييس العالمية، وتحديد التطور والتحديث والتحديات المالية فى المديونية الخارجية ، وحاجة الدول لجلب العملات الأجنبية.[1]

[1] مرجع سبق ذكره، ص ص 44- 45

ثانياً: الأهداف :

يمكن استعراض أبرز أهداف سياسة الخصخصة فيما يلى:

أ- جذب الأستثمار الخارجى المباشر وغير المباشر:

وذلك من خلال استقطاب مؤسسات استثمار أجنبية لشراء حصص فى المؤسسات العامة المباعة ، ويقدر أن تساهم هذه الاستثمارات فى حالة توطينها فى توسيع القاعدة الإنتاجية والتخفيف من حدة البطالة.

ب- التوسع السريع فى البنية التحتية:

ستؤدي الزيادة فى إيرادات الحكومات التى تحصل عليها من عمليات البيع إلى تمكينها من استغلال هذه الإيرادات فى مشروعات البنية التحتية ، وربما تقترن عملية الخصخصة – وحسب الاتفاقيات المعقودة – مع استثمارات جديدة وتوسعات كبيرة فى القطاعات وحسب التى تنطوى تحتها المؤسسات المباعة.

ج- تحسين كفاءة الصناعة بشكل عام:

هناك اعتقاد تقليدى أن القطاع الخاص يمكنه القيام ببعض أدوار القطاع العلم بكفاءة أكبر ، وذلك بسبب أن هناك الكثير من المشكلات التى تواجهها مؤسسات القطاع العام ومنها التدخل الإدارى من قبل المستويات العليا فى الحكومة فى أعمال هذه المؤسسات والتركيز الواضعى الأجراءات فقط ، ومحدودية رأس المال ، لكن حدة هذه المشكلات قد تكون أقل بكثير فى حالة القطاع.

د- تطوير أسواق المال المحلية وتوجيه المدخرات الخاصة للاستثمارات طويلة الأمد:

يمكن أن تعمل الخصخصة على تطوير أسواق المال المحلية ، وذلك من خلال زيادة قاعدة الأسهم والملكية ، وتعمل أيضا على جذب المستثمرين الذين يبحثون عن تنويع محافظهم المالية ، والذين يثقون بإدارة غير الحكومية.

هـ – تعزيز المالية العامة وزيادة الإيرادات العامة:

إضافة إلى الزيادة فى الضرائب التى ستجبيها الدولة ستؤدى الخصخصة إلى توليد إيرادات كبيرة يمكن استخدامها فى سداد الديون العامة ، مما سيؤدى إلى

تخفيض أعبائها، وفى حال استغلال هذه الإيرادات فى البنية التحتية ، فإن ذلك سيعمل على تقليل الضغط على المالية العامة.

و- تفرغ الحكومة للأنشطة الأساسية:

سيؤدى انسحاب الحكومة من بعض الانشطة الإنتاجية المباشرة إلى تفرغها لزيادة كفاءة ورفع أداء الأنشطة الأساسية كالتعليم والصحة مثلاً.

ز- إعطاء إشارة للمستثمرين عن التزام الحكومة بالإصلاحات الإقتصادية:

من خلال تبنيها لبرامج إصلاحية محددة والتزام الحكومة بالانسحاب من الانشطة الإنتاجية المباشرة وحصر دورها فى التنظيم والرقابة.

ح- الحصول على التكنولوجيا والمعارف الحدية اللازمة للمنافسة فى الأسواق العالمية:

هنالك أهداف فرعية تكمن فى توسع قاعدة الملكية ومنح الإدارة قدراً من الاستغلال المالى والإدارى والإستثمارى، وحرية بعيداً عن المركزية والبيروقراطية والروتين.

المطلب الثاني: أساليب وطرق الخصخصة

اساليب وطرق الخصخصة للخصخصة طرق مختلفة ، ولكل طريقة من هذه الطرق مزاياها وعيوبها، ويعتبر اختيار الطريقة المناسبة من أهم عناصر نجاح عملية الخصخصة ، ولقد تم تلخيص اساليب الخصخصة وطرقها فى الآتى:

اولاً: أساليب الخصخصة:

1/ عقود الإدارة

عقد الإدارة هو اتفاق تتعاقد من خلاله مؤسسة عمومية مع شركة خاصة لإدارة هذه المؤسسة ، وبذلك تتحول حقوق التشغيل إلى الشركة الخاصة ، ولا تتحول حقوق الملكية إليها ، وتحصل الشركة الخاصة على رسوم مقابل خدماتها ، وتبقى المؤسسة العمومية مسئولة عن نفقات التشغيل والاستثمار ، وتستخدم هذه الطريقة فى حالات تريد فيها الحكومة تنشيط شركات خاسرة من أجل رفع قيمة

هذه الشركات وأسعارها ، حيث تعرض للبيع . ولكن لعقود الإدارة عيوباً تكمن فى ازدواجية الإدارة الخاصة والملكية العامة، فالمتعاقد مع الدولة لايتحمل المخاطر .
ويستمر الاسلوب فى الحالات التالية:

أ- كمرحلة أولى للتخصيص الكلي العامة ، إلى أن تتوافر الظروف الملائمة لذلك.

ب- إن لم تسمح الطاقة الإنتاجية للسوق ببيع المؤسسة العامة أو جزء منها.

ج- هنالك بعض المؤسسات العامة التي لايمكن تحويل ملكيتها للقطاع الخـــاص بسبب طبيعة نشاطها وأهميتها للأمن.[1]

2- عقود التأجير:

تقوم الحكومة عن طريقها بتأجير المشروع العام الذي تملكه إلى مستأجر فى القطاع الخاص يقوم بتشغيله مقابل دفعات سنوية إلى الحكومة المؤجرة بغض النظر عن مستوى الأرباح التى يحققها المستأجر الذى يتحمل المخاطر التشغيلية ، حيث أن المستأجر يقوم بدفع نفقات الصيانة والاستهلاك، وضريبة الدخل مما يجب على المستأجر التشغيل الأمثل للمشروع الحكومي، وذلك لتجنب مخاطر الإنفاق المالى للمستأجر.

ومن المزايا التى يقدمها التاجر للدولة: توفير نفقات التشغيل بدون التخلى عن ملكية الشركة. والحصول على دخل سنوى بدون التعرض لمخاطر السوق وقف الدعم التحويلات المالية الاخرى لهذه الشركة اما سلبيات هذه الطريقة فتكمن فى عدم وجود حوافز لدى الشركة خاصة لرفع قيمة الاصول اكثر من والحد الذى يضمن لها عائداً مناسباً لاستثماراتها خلال فترة التأجير .

3- أسلوب الامتياز:

هو عقد من العقود الإدارية بعهد بمقتضاه أحد الاشخاص الاعتباريين (الحكومة) إلى أحد الاشخاص الطبيعين والاعتباريين (فرداً كان ام شركة) بمهمة اشباع حاجة جماعة عن طريق انشاء وتسيير مرفق عام على نفقته الخاصة وعلى مسؤولية فى مقابل منحة حق تقاضي مبالغ نقدية من المنتفعين وتمكن الميزة الرئيسية لهذه الطريقة فى ان صاحب الامتياز يكون هو المسئول عن النفقات

---

[1]) د. امال البوعيشي المنوسي ،(2014) ، الخصخصة واثارها الاقتصادية ، عمان دار الهداية ، ط1 ، ص 43-.

الراسمالية والاستثمارات مما يخفف من الاعباء المالية على الدولة ومن مساوى هذا الاسلوب اعطاء حق الاحتكار لحامل الامتياز بحيث يجعله يمارس نشاطه بمنأى عن منافسة غيره مما لا يجعله عرضه لقوى السوق من عرض وطلب لهذا من الضرورى وجود رقابة واشراف من قبل الحكومة على اعمال حامل الامتياز لتقديم خدمة وسلعة بموصفات جيدة واسعار معتدلة. [1]

4/ البيع إلى القطاع الخاص:

يقوم هذا الاسلوب على أساس قيام الحكومة ببيع بعض المؤسسات العامة بصورة كاملة أو بعض موجوداتها وحقوقها فهى إلى القطاع الخاص وهناك العديد من الوسائل التى يمكن اعتمادها فى عمليات بيع المؤسسات العامة ولكل منها مزايا وحدود ومعايير ويعزى هذا السبب فى اعتماد هذا الاسلوب من اساليب إلى وجود اسواق مالية نشطة قادرة على توفير او ايجاد التمويل الكافى لبيع هذه المؤسسات علماً ان الايرادات وفق هذا الاسلوب تفوق وبشكل كبير الاساليب الاخرى بسبب فقدان الحكومة الملكية الكاملة لهذا المؤسسات أو جزء منها ويتخذ اسلوب البيع إلى القطاع الخاص صوراً متعددة من اهمها :

1/ البيع المباشرة :

هو من اكثر الطرق استخداماً فى عمليات الخصخصة على المستوى الدولى وقد تأخذ طريقة البيع المباشر منها:

أ- البيع المباشر عن طريق المزاد العلني ويستخدم اسلوب المزاد العلنى فى بيع بعض الاصول المملوكة ملكية عامة ويتم نشر دعوة فى وسائل الاعلان المختلفة من واجل دعوة اكبر عدد ممكن من الراغبين فى الشراء لزيادة المنافسة والامر الذي ينعكس بصورة ايجابية على السعر .

ب- البيع عن طريق طلب عروض العطاءات :

ويتلخص هذا الاسلوب فى دعوة عدد من المهتمين بشراء المؤسسة لتقديم عروض لشرائها وتتم المفاضلة بين مختلف العروض اختيار المشترى الذى يعرض اعلى سعر والشفافية من اهم مميزات هذان الاسلوب.

---

[1] مرجع سبق ذكره ، ص ص 44-45

ج- البيع للمستثمر الاجنبى:[1]

عندما يتطلب وضع الشركة ادخال تكنولوجيا متطورة لتحسين ادائها ورفع كفاءتها تختار الدولة مستثمراً استراتيجياً يتميز بخبرة عالية فى هذه وامكانيات واسعة ، حيث ان مواكبة التطور التكنولجى والتقنى تستلزم نفقات كبيرة لاتستطيع الدولة تقديمها أو لا ترغب فى ذلك لضخامتها .

د- بيع الاسهم فى الاسواق المالية:

يتم البيع بالاكتتاب العام محلية ودولياً ويقصد بدولياً فتح باب الاكتتاب للاجانب وذلك حسب قدرة الاقتصاد الوطنى على الاكتتاب العام .

و- البيع للعاملين والإدارة :

هذا يعني ان تحصل إدارة المشروع أو موظفوه على كل شركة أو على حصة من الاسهم حيث تكون لهم السيطرة على الجزء المتبقى وتتميز هذه الطريقة بعدد من الميزيا حيث تعتبر مناسبة لتحويل ملكية الشركات التى يصعب بيعها باى من الطرق الاخرى أما عيوبها فتتمثل فى ان اعطاء الافضلية للعاملين والإدارة .

5/ مقايضة الديون:

فيها تقوم الحكومة بنقل ملكيتها لبعض الاموال إلى الدائن مقابل سداد الدين من خلال عرض الدولة على الدائن ان ياخذ بدلاً من دينه وصولاً أو سلعاً أو ان تقدم الدولة عدد من الاسهم فى الشركات المحلية للدولة الدائنة .

6/ تجزئة المشروع واعادة الهيكلة والعمل بالاسس التجارية:

ويقصد بهذه الطريقة تقسيم المشروع الحكومى إلى عدة وحدات منفصلة ومتضمناً العمل باسس تجارية وتدقيق الحسابات ووضع سياسة ارباح ضمن عمل المشروع .

7/ تخفيض القيود على القطاع الخاص :

يتمثل هذا فى الغاء بعض القيود التى تحد أو تمنع القطاع الخاص من الدخول فى الاستثمار فى ببعض الانشطة الاقتصادية التى تقع ضمن نطاق القطاع العام لزيادة المنافسة والغاء أو تجفيف بعض الرسوم والضرائب التى تحد من تدخل القطاع الخاص فى بعض الانشطة.[2]

---

[1] مرجع سبق ذكره ، ص ص 48 -50.

[2] مرجع سبق ذكره ،ص ص 52-53.

الفصل الثالث

دور الخصخصة فى التنمية الاقتصادية بالسودان

المبحث الاول: التنمية والخصخصة

المبحث الثاني: آثار الخصخصة على الاقتصاد الكلى

الفصل الثالث
دور الخصخصة فى التنمية الاقتصادية

يتناول الفصل الثالث دور الخصخصة فى التنمية الاقتصادية ويحتوى على مبحثين المبحث الأول يتناول التنمية والخصخصة والمبحث الثانى يتناول آثار الخصخصة على الاقتصاد الكلى.

المبحث الأول: التنمية والخصخصة

تمهيد:

إن العلاقة بين الخصخصة والتنمية تتطلب معرفة ما المقصود بالتنمية الاقتصادية.

لذلك نجد عدد من المفاهيم المطروحة فى التنمية من المطروحة فى الادبيات الاقتصادية وهي تستند بشكل أساسى إلى فهم هؤلاء الاقتصاديين للتخلف سواء فى تفسيرة أو اسبابه ، فينصب اهتمامهم فى فهم التنمية على مؤشرات اقتصادية إحصائية كمستوى الدخل القومى ومتوسط دخل الفرد .

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية حظى مفهوم التنمية تطوراً كبيراً ، ويعتبر مفهوم التنمية البشرية المستدامة هو المفهوم الاكثر قبولاً الان. فقد عمد برنامج الامم المتحدة الانمائى منذ بداية التسعينات إلى اصدار تقرير سنوى عن التنمية البشرية المستدامة وادخل فى هذا الصدد معايير جديدة لقياس معدلات التنمية لا تقتصر على مستوى داخل الفرد انما تراعى الجوانب الاجتماعية مثل معدل الوفيات والامل فى الحياة فضلاً عن مدى توافر الخدمات الاخرى، فدور التنمية هو البشر وزيادة قدراتهم على الاختيار وتمكينه من ممارسة هذه الخيارات وتفجير قدراتهم الابدائية وتمكينهم من المشاركة فى امور حياتهم[1] كما يعني مفهوم التنمية البشرية والمستدامة ضرورة تواصل وافراد التنمية بين الاجيال مع ادخال مفهوم حماية البيئة ضمن معايير تحقيق التنمية فمن واجب الجيل الحالى أن يترك للاجيال القادمة بيئة صالحة للاستمرار والتقدم.

---

[1] – حازم الببلاوي ، (2005) ، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر مركز الاحرام للترجمة والنشر ، ط2 ، القاهرة، ص 127.

والتنمية بمفهوم شامل تتطلب إجراء تغيرات بنيوية وهيكلية جزرية فى الإطـــار المؤسسى للنظام الاجتماعى القائم ، وعلى هذا الأساس لا تعـــد وعمليـــة التنميـــة الإقتصادية أن تكون عملية انتقال من نمط انتاجي ونمط ادنى إلى نمط انتاجى أرقى فالتنمية وفق هذا الفهم تعني التحول التدريجى والوعى من مرحلة تعـــدد انمـــاط الانتاج المتعايشه فيما بينها إلى الانتاج الذي تغلب عليه سمة علاقات انتاجية محددة قادرة على التقلقل وجذب القطاعات الاخري فى علاقات تبعيه وخضوع إلى القطاع السائر ، وبالتالى قيام نمط انتاجي جديد تتكامل فيه العمليه الانتاجية وينجم عنه نمط جديد لتوليد الفائض الإقتصادى التعرف به مما يؤدى إلى اقامة القاعـــدة الماديـــة للانتاج الذاتي للنمو.

اذن التنمية الاقتصادية تتجاوز احداث تغيرات كمية كما تتجاوز كمية المـــوارد او السكان، وبالتالى يجب إعطاء الاهمية فى مفهوم للتنمية إلى الجوانب المتعددة لهـــا وهي الجوانب الإقتصادية والاجتماعية والسياسية .

فإن الخصخصة هى من سياسات التنمية الاقتصادية عن طريق تغيـــرات بنيويـــة وهيكلية فى النظام المؤسسي[1].

وللخصخصة دور فى عملية التنمية بالدول النامية فقد ادت إلى جزب المـــدخرات ورؤوس الاموال المحلية وراس المال الاجنبى إلى الاستثمار وادخلت التكنولوجيا الحديثة خاصة فى الاستثمارات الاجنبية وايضاً ادخلت الادارة العلمية والمعلوماتية وتدريب وتأهيل الكوادر البشرية مما أدي إلى الاتجاه نحو التعليم الحديث والتدريب المعني فيزيد الاستثمار فى هذا الجانب وهو ينعكس على الاداء الفني والانتـــاجى ويتحرك المجتمع من الجمود العتيق إلى افاق أوسع علمياً وإداريـــاً وتكنولوجيـــا التعامل روح ومتغيرات العصر مؤدياً علي تنمية مستمرة.

يمكن القول أن الخصخصة دور فى التنمية فى الدول النامية لأنهـــا أدت وتـــؤدي إلى[2]:

---

(1) - مهدي على الوحيد وهلال ادريس محمد، مرجع سابق ، ص 82.

(2) – عبده محمد فاضل الربيعي ، الخصخصة واثرها على التنمية فى الدول النامية، مكتبة متبول القاهرة ، ط1، ص 154.

1- نقل المشروعات العامة ذات الكفاءة المنخفضة أو منعدمة الكفاءة والربحية إلى القطاع الخاص الذى يعمل بكفاءة من اجل تحقيق الربح.

2- الخصخصة ادت وتؤدى إلى جذب المدخرات ورؤوس الاموال المحلية والاجنبية وشجعت على توجيه المدخرات فى البلاد النامية إلى الاستثمار.

3- أدت الخصخصة إلى إدخال الإدارة العلمية والإدارة الحديثة والتكنولوجيا والتقنيات الحديثة.

4- أدت الخصخصة إلى تطوير رؤوس وانشاء هذه السوق فى البلاد التى لم يكن فيها اسواق مما سهل ويسهل العملية الاستثمارية وحركة رؤوس الاموال.

5- أدت الخصخصة إلى الاهتمام بالعنصر البشرى تدريباً وتاهيلاً .

6- أدت وتؤدى الخصخصة إلى لفت أنظار الحكومات إلى اهمية فى تخصيص الموارد والتشغيل الامثل لها.

7- أدت الخصخصة إلى الاهتمام بالقطاع الخاص وتنشيطة وازاله العراقيل والمعوقات.

8- أدت الخصخصة إلى الاهتمام بديناميكية السوق واهميته فى تخصيص الموارد والتشغيل الامثل لها.

9- إدت الخصخصة وستؤدى إلى تحسين الاداء فى القطاع العام لدخوله مع القطاع الخاص فى عملية تنافسية ولكونه سيعمل على الاساس الاقتصادى.

والخصخصة كسياسة اقتصادية تعطي القطاع الخاص دفعه قويه لتوسيع نشاطه وزيادة الكفاءة الموجودة وجذب المدخرات والاستثمارات وتفعيل وممارسة المنافسه . لذلك للخصخصة اهمية كبيرة فى التنمية فى البلاد النامية وخاصة للدول التى كانت تبنى النظام الاشتراكى لأنها تعنى ثورة عكسية فهى تعنى الآتى:

1- تحويل القطاع العام المسيطر بشركاته ومشروعاته الخاسرة إلى القطاع الخاص لتحويلها إلى شركات رابحة وفيها تحويل الطبقة الكادحة إلى طبقة منتجة ومالكه ومساهمة فى تنمية الاقتصاد القوى وتنمية الثروه الخاصة والمشاركة فى اتخاذ القرار.

2- ايجاد مؤسسات مالية أو احياء وتفعيل ماكان فيها من قبل .

3- تحويل الفقراء إلى ملاك عن طريق توسيع قاعدة الملكية وضمان تشغيلهم مع التوسع والنمو الاقتصادى.

فالخصخصة لها دور كبير فى احداث التنمية المادية والبشرية فى الدول النامية ولكن للخصخصة محازير وصعوبات فكى تنجح ويشير د. الابرش إلى ضرورة تبنى استراتيجية تنمية شاملة يكون شرطها الاول اطلاق الحريات الديمقراطية العامة وتفعيل مؤسسات وهيئات المجتمع المدنى مع ضرورة اعادة ترتيب الإقتصاد مابين عام وخاص حسب المصلحة وامكانيات التحرك المجدى اقتصادياً وابراز دور فاعل اكثر للدولة فى العملية الإقتصادية واعادة تشكيل وظائف وعمل دور الدولة فى الاقتصاد بينما يرى آخرون ضرورة احتفاظ الحكومة بالانشطة الاستراتيجية[1].

كما تلجأ الدول النامية إلى القطاع الصناعى لاهداف تغير الهيكل المنشود فى إقتصاديات الدولة والتى يركز الانتاج فى الغالب على إنتاج المواد الاولية لتصريح دعم ميزانية الدولة ، كما تلجا ايضاً لقطاع التغذية بهدف استغلال موارد البلاد النامية لتساهم فى التنمية الإقتصادية ، وقطاع نقل المواصلات لرفع القوى الدافعة للإقتصاد وتوفير بنية اساسية تتكافل مع حركة الإقتصاد واشباع البلد والتمكن لايجاد التوازن والاستقرار فى السلع الاساسية وتخفيض اسعارها.

واخيراً القطاع المصرفى لايجاد المظلة التمويلية للقطاعات المختلفة وتحقيق العدالة الجتماعية ورفع الدخل الفردى بحسبانها الاهداف الاساسية لبرنامج التنمية وكانت حصيلة برنامج التنمية من المؤسسات والهيئات والشركات ومظاهر التدهور والفشل.

وعجز بعضهم عن تحقيق الارباح او حتى الاعتماد على مواردها فى بعض الحالات حتي اصبحت عبئاً على الخزينة العامة

---

[1] - الطيب علي عبد الرحمن ، (2002) ، العولمة قدر ام اختيار، وزارة الثقافة والسياحة ، الخرطوم، ط1، ص 103.

وتتخلص اسباب ذلك التدهور وفى الاتي:

1- ضعف الإدارة وتدنى الانتاجية والاجور وضعف المقدرات النقدية ضعف للاشراف المركزى على ادائها وتأكل رؤوس الاموال المستثمرة وضعف صافى العائد المباشر من الارباح وفوائد الميزانية الجارية وعائدات رؤوس الاموال المستثمرة.

2- ضعف القيادة الإدارية وضياع المعايير والضوابط السليمة للرقابة والمتابعة والمحاسبة وتخلي الادارات عن مسؤوليتها فى تحقيق الاهداف الانتاجية والمالية .

3- غموض الاهداف وعدم وضوح الخطة والبرنامج وضعف الامداد المالى للميزانيات وغياب المؤشرات المالية السليمة.

شهدت الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي توسعاً ملحوظاً فى تسير الاقتصاديات الوطنية وفى الدول العربية تحديداً وبخاصة فى مصر ووسوريا والسودان وليبيا والجزائر وبذلك انيط بالقطاع العام الدور الأساسى لتحقيق النمو الاقتصادى والاستقرار السياسى والاجتماعى فى تلك الدول ، ومما شجع الاهتمام بدور القطاع العام واقامة المنشآت العامة عدد من الأسباب منها:-

- الامن القومى الذى دعا إلى إنشاء الصناعات العسكرية ومنشآت النقل العام.
- جمع الايراداته
- التحكم بالاقتصاد
- الاعتماد على الذات
- حماية الصناعات الوليدة من خلال امتلاكها
- الخوف من الاحتكار الخاص الذى كثيراً ما أدى إلى إقامة المنشآت العامة التى يفترض أنها تستقل الايرادات الاحتكارية للمنفعة العامة.[1]

إلا أن القطاع العام خلال العقود الثلاثة الماضية كان مخيباً للأمال ، ويعزى ذلك إلى عدة أسباب منها: - [2]

---

[1] كنعان طاهر ،(1996) ،الأثار الاجتماعية الصحيح الاقتصادى فى الدول العربية ،أبو ظبى ، صندوق النقد العربي ،ص 291- 292.

[2] الأمين، عبدالوهاب ، برنامج الخصخصة والاصلاح الهيكلى مع إشارة خاصة إلى وضع الدولة العربية ، مجلة المنتدي ، ترجمة منى بسيسو مج 9 ، ع 1909، 1994 ص 15 وما بعدها.

- انخفاض معدلات نمو الناتج الصناعي فى الثمانينات وتأثر هذا سلباً بالتقلبات الاقتصادية العالمية .
- زيادة الاعتماد على الواردات بدلاً من تقليلها كما كان مخططاً.
- إخفاق سياسات الإحلال والحماية التى تم تبنيها فى السبعينات فى جعل الصناعات المحلية والصادرات الوطنية قادرة على التنافس فى الاسواق العالمية.
- عدم كفاية معدلات الاستخدام بسبب اتساع الفجوة بين متطلبات الاستيراد وتوفر العملة الصعبة لتغطية ذلك.
- تراجع إيرادات الصادرات والانتاجي المحلى لعدم ملائمة بعض السياسات الاقتصادية المتبعة وكذلك تأثيرها بتباطؤ معدلات النمو الاقتصادى عالمياً.
- ازدياد العجز فى الموازنة.

ولقد أوضحت الكثير من الدراسات الاقتصادية أن القطاع العام فى أوضاعه الحالية يشكل عقبة فى طريق التنمية لما ينطوى عليه من تكلفة اقتصادية باهظة ولا مفر من إعادة النظر فى الدائرة التى يمثلها القطاع العام فى النظام الاقتصادى.

وهذا صحيح بالنسبة لعدد كبير من البلاد النامية بما فيها البلاد العربية . وقد أثبتت التجربة خلال العقود الثلاثة الماضية أن مشكلة القطاع العام لايمكن علاجها بالفصل بين الملكية والإدارة والوحدات الانتاجية أو بمجرد فتح المجال امام القطاع الخاص وتشجيعة دون المساس بالمنشآت العامة الاقائمة[1].

حيث تكتسب قضية الإدارة فى الدول العربية أهمية خاصة نظراً لضعف الإدارة بصفة عامة ، وقصور الإدارة الحكومية وإلى درجة ان البعض ينادى بوجوب البدء باصلاح قطاع الإدارة قبل التطرق إلى اصلاح قطاع الاعمال وبيع المؤسسات.

ولكن والحالة هذه وعند انتقاء الاسباب التى دعت فى الاصل إلى اقامة المشآت العامة (عندما تتوفر مثلاً اسواق مالية نشطة لم تكن موجودة من قبل) أو عند

---

[1] حبتور عبدالعزيز (1997) حبتور ، إدارة عمليات الخصخصة وأثرها فى اقتصاديات الوطن العربي (دراسة مقارنة) ، دار الصفا ، عمان ، ط1 ، ص 19 وما بعدها.

انعدام الكفاءة (أو انشار الفساد) فى إدارة المشآت العامة وسبب تعدد الجهات المعنية من ما يؤدى الى تراجع ارباح الدولة وارتفاع خسائرها

ويعتبر بعض المفكربن ان سياسة الخصخصة هي عبارة عن سياسة ملحة لضمان الرقابة الفعالة علي الاسعار ومعالجة الكساد الاقتصادى والترهل الادارى وتقليص عجز الموازنة العامة للدول تعانى منه الكثير من الحكومات وبدون الاعتماد على طرق زيادة الضرائب

كما ان نقل ملكية المشاريع إلى القطاع الخاص يؤدى إلى رفع مستوى كفاءة استخدام المواد المتاحة ، ورفع جودة الخدمات والسلع إلى جانب تحسن ميزان المدفوعات .

ولقد كشفت تجارب العديد من الدول عن فشل منشآت الأعمال المملوكة للدولة فى تحقيق الاهداف المنوطة بها خاصة ما يرتبط منها بالتنمية الاقتصادية والادارية وكان وراء ذلك العديد من الاسباب فى مقدمتها ، مركزية القرارات الاساسية التى قد يعهد بها إلى وزير أولجنة وزارية والتى من شأنها أنها تؤثر على سرعة اتخاذ القرار ، كما تفتح الباب أمام ممارسة ضغوط سياسية على متخذ القرار، تستهدف تحقيق مصالح فئات معينة ، وهو ما قد يترتب عليه سوء تخصيص الموارد أو تأجيل قرارات استثمارية ملحة[1]

المبحث الثاني: اثار الخصخصة على الاقتصاد الكلى

الدخل والعجز فى ميزانية الدولة

يرى الكثيرون ان للخصخصة ستؤدى إلى تقلب العجز فى الموازنات الحكومية الناتج عن ملكية وإدارة مؤسسات اسرة ، ثم إلى تقليل الحاجة للافتراض وذلك نتيجة لارتفاع دخل الحكومة من بيع مؤسسات القطاع العام وقد عزا البعض استمرار حكومة مارجريت تاتشر فى فترتها الثانية فى الخصخصة إلى العائدات

---

[1] هندي ، منير ابراهيم 1995أسالبب خصخصة المشروعات العامة ، خلاصة الخبرات المالبة ، القاهرة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارة ، ص 5

الكبيرة التى جنتها من عمليات البيع ويرى البعض ان الخصخصة ستساعد الدولة فى الاستخدام الامثل للموارد واستحرر موارد حكومية كانت تذهب للمؤسسات لتذهب لقطاعات اخري ذات أولوية أو لدعم وتطوير خدمات ضرورية. [1]

التضخم :

مع ان نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص لا يعني بالضرورة الكفاءة فى الانتاج كما تصور البعض إلا أن الكفاءة وتحقيق الاستغلال الامثل للموارد هما لعنصران الاساسين لاحداث اى اثار ايجابية للخصخصة على الاقتصاد الوطني. إذ ان زيادة الكفاءة يمكن أن تؤدى إلى تقليل الضغوط التضخمية وإلى إنخفاض الاسعار وقد حاولت الحكومة البريطانية حفز المؤسسات التى تمت خصخصتها لتحقيق المزيد من الكفاءة ويرى الآن والترز ويتوقع ان يكون القطاع الخاص اكثر حرص على الكفاءة فى الدول التى تتوفر بها لهذا القطاع قرارات وتراث وخبرة طويلة فى إدارة عمليات الانتاج والتوزيع ومن غير السليم التطلع للخصخصة كحل لمشاكل الحكومة المالية . اذ أن ذلك سيكون حلا مؤقتاً وانما يتم النظر للخصخصة فى اجار العائد الاقتصادى الحقيقي للمجتمع. وسيكون الاتجاه لوضع الخصخصة فى الاطار المحاسبي الضيق فيه الكثير من سوء التقدير والسطحية ومن الضروري النظر للخصخصة من خلال مراعاة ظروف ونوعية وصيغة أنشطة لدولة الاقتصادية والاجتماعية بدون الميل إلى النقل المباشر لتجار الاخرين.

التكوين الرسمالى:

يتوقع للخصخصة أن تؤثر على الانشطة والاستثمارة بتنشيطها لاسواق الاسهم والاسواق المالية وتتشجيع الاستثمار فى التوسع أو فى انشطة ومشاريع جديدة.

خيارات التنمية :

تؤدى التنمية والخصخصة بصورة مؤسسة إلى ربط خيارات التنمية بالقطاع الخاص مما يعني انعكاسات وتقديرات فى هياكل الانتاج والخدمات على اساس

---

[1] ادم مهدى احمد ، (1995) ، الخصخصة فى الدول النامية، دار غريب 12 شارع نوبار (الاظوغلى) القاهرة ، ص ص 81 – 82.

اولويات تختلف على اولويات القطاع العام والتى ظلت تهيمن بصورة مباشرة على توجه حركة التنمية.

نشر حقوق الملكية:

تؤدى الخصخصة عن طريق انشاء شركات المساهمة العامة إلى نشر حقوق الملكية على نطاق أوسع فى حالة تمكن صغار المستثمرين من الحصول على حصص مناسبة من الاسهم بسبب من دعم الدولة عن طريق تخفيض قيمة الاسهم أو قيمة الاصول وتحديد نسبة منها.

إلا أنه إذا تم طرح الاسهم بدون حماية لصغار المستثمرين فان الخصخصة ستؤدى إلى المزيد من حقوق الملكية .

الممارسات الاحتكارية:

يمكن للخصخصة الكبيرة أن تؤدى إلى تكريس الاحتكار ، وسيكون الضرر كبيراً على المستهلك فى حالة زيادة الاحتكار أو تحويل الاحتكار من احتكار للقطاع العام إلى احتكار للقطاع الخاص . ولذلك فإن يجب إعطاء اعتبار لالية حيازه الاسهم والية خلق المنافسة.

وقد عمدت بريطانيا الى تفتيت الاحتكار المتوقع بعد الخصخصة لهيئة توليد الكهرباء بأن قيمتها إلى عدة شركات وكذلك فى قطاع الاتصالات ووضعت ضوابط واسس تحمى المستهلك واسس لعملية اندماج الشركات.

تحسين التقنيات واغراء راس المال الاجنبى

فى حالة فتح الباب لمساهم الشركات الاجنبية والذي يمكن أن يحدث لعدة اساب منها ما يتعلق بالسياسات الاقتصادية فى الانفتاح والعولمة ومنها ما يتعلق بجذب رؤوس الاموال المحلية والاجنبية إلى قطاعات تهجر الدولة صعوبة فى توفير التمويل لها من الموازنة الانمائية أو بسبب فى اتجاه الدولة لنقل التكنولوجيا ، عن طريق مساهمة الشركات الاجنبية فى ملكية الاسهم وغالب ما يتم تحديد حجم للمساهمة الاجنبية لاعتبارات عديدة.

هيكل العمالة:

يعتبر أثر الخصخصة على العمالة من اكثر ما تم تناولة فى الجانب السلبي للخصخصة اذ أن المؤسسات العامة عادة ما توظف أعداداً كبيرة من العاملين مما يجعل هنالك فائض من العمالة وبمجرد انتهاء الخصخصة يحرص القطاع الخاص للتخلص من الفائض والتركيز على الاستخدام الامثل للعمالة وكل توظيف جديد يكون محسوباً بدقة.

الاثار الاجتماعية:

لقد حرص المدافعون عن الخصخصة إلى تباين ما احدثته من مزايا. فى بريطانيا يشيرون إلى أن الخصخصة ادت إلى زيادة الانتاج ورفع الكفاءة فقد زادت الخطوط الجوية البريطانية نشاطها 40%بعد الخصخصة.وحققت شركة الاتصالات البريطانية زيادة فى خطوط التليفونات 30% بعد الخصخصة إلا أن الاثار الاجتماعية للخصخصة لم يتم التطرق إليها كثيراً وهي اكثر ظهوراً فى بلدان المعسكر الشرقي سابقاً وفى الدول النامية منها وتلصق بالخصخصة كل المؤشرات السلبية التى تنتج عن السوق المفتوح وتتركيز الثروة فى ايدى القلة ويعتبر اثر الخصخصة اكبر فى تغيير نمط الحياة للعاملين ومواجهه واقع جديد. [1]

[1] مرجع سبق ذكره ص ص 83-85.

الفصل الرابع

برامج التنمية الاقتصادية في السودان
(فترة الدراسة 1996م – 2014م)

المبحث الاول : برنامج التنمية الاقتصادية 1996م – 1997م

المبحث الثاني : برنامج عام 1998م

المبحث الثالث: برنامج الاصلاح الهيكلى الإقتصادي متوسط المدي 1999م – 2002م

الفصل الرابع

برامج التنمية الاقتصادية فى السودان

يتناول الفصل الرابع برامج التنمية الاقتصادية فى السودان ويحتوى على ثلاثة مباحث ، المبحث الأول يتناول برنامج التنمية الاقتصادية (1996م – 1997م) والمبحث الثانى يتناول برنامج عام 1998م والمبحث الثالث يتناول برنامج الاصلاح الهيكلى

المبحث الاول :

تمهيد:

لقد اقتنعت الادارة الاقتصاديه عندئذ أن مواجهة ذلك الموقف المتدهور واحتواء الاختلال فى المؤشرات الاقتصاديه يتطلب اتخاذ أجراءات اقتصاديه غير عاديـــه واتباع منهجيه غير معتاده.

وبعد تشخيص الازمه الاقتصاديه واسبابها رأت أن تبدأ ببرنامج الصدمه .وتم بعد ذلك تصميم برنامج اقتصادى للاصلاح الجذرى من بدايه ميزانيه عام 1997م بعد تهيئه المناخ المناسب ،اذ أن وضع برنامج الاقتصادى كان يتطلب اولاً وقبل البدء فى أى جهد اصلاحى ازالة كل الشوائب الهيكليه ، وخاصه فى الجوانب النقديه والماليه .

لذا فقد تركز سياسات واجراءات برنامج الصدمه على معالجه الخلل فى القطاعين المالى والنقدى اولاً قبل البدء فى تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى لاعاده التوازن فى الاقتصاد السودانى .

كانت السياسات والاجراءات الاستثنائيه التى اضطرت الدوله الى اللجوء إليها قاسيه وصعبه .ولكن كان لابد من اللجوء إليها اذا أرادت أن تهئ الظروف المناسبه للبرنامج الاقتصادى القادر على احتواء التدهور. لذا عندما واجه اعضاء المجلس التشريعى تلك السياسات فى بادئ الامر بلانتقاد قال لهم وزير الماليه (هذا او الطوفات)

وكانت الاجراءات التى اتخذت فى المرحله الاولى من يونيو1996م ديسمبر 1996م تتكون من السياسات والاجراءات الاتيه ، (على ان يتم اتخاذها وتنفذها بالتطابق ودون احداث اى فجوات زمنيه بينها):-

أ/ فى مجالات السياسات:

1) اعاده الانضباط المالى وسلطه وزاره الماليه فى الولايه على المال العام.

2) ايقاف كل أنواع الصرف خارج الميزانيه .

3) الغاء تحويل الوزارت بالصرف على ايراداتها المصلحيه دون الرجوع الى وزاره المإليه وتاكيد مبدأ وحده الموازنه .

4) الغاء الدعم للموارد البترولیه بزياده الاسعار المحليه .

5) تحجيم وحجم الاستدانه من النظام المصرفى .

6) ضبط السيوله النقديه التى تضخها المصارف التجاريه عن طريق رفع الاحتياجات وتشديد الرقابه.

7) ايقاف كل انواع الاعفاءات الجمركيه والضرائبية التى لا تسندها قوانين[1].

ب) الاجراءات :- لمحاصره الانفلات والفوضى فى التعامل بالنقد الاجنبى

1) تم ايقاف دورة الاقتصاد عن طريق منع التعامل بالنقد الاجنبى فى الشراء او البيع السلع والخدمات محلياً بالعملة الاجنبه.

2) تخفيض الضغوط على موارد العملات الأجنبية وترشيد المشتريات الحكومية تم منع الوحدات الحكومية من شراء العملات الإجنبية من الصرافات أو من مصادر السوق الموازي.

3) تخفيض مصادر التعامل بالنقد الاجنبى خارج القنوات المسموح بها.

ج) تكوين لجان:- إن التصدي لمعالجة الخلل فى القطاعات المإلية والنقدية والحساب الخارجى والذى كان يمثل بعداً خطيراً ومتشعباً كان يتطلب اجراء دراسات فنيه وعلمية حتى يتم الحصول على نتائج مفردة ومحسوبه خاصة وان الاجراءات المطلوب اتخاذها ستكون فى إطار برنامج الصدمة وفى مدى قصير جداً (سته اشهر فقط).

كما ان نتائج تلك الدراسات سوف تستخدم كارضيه فى وضع برامج التركيز المالى والاصلاح الإقتصادى فى مطلع العام المالى 1997:

---

[1] ـ د/ عبدالوهاب عثمان (1970-2000) ، منهجية الاصلاح الاقتصادي فى السودان، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، ص ص 170- 171.

د) فى مجال الانضباط المالى وإعادة تاكيد وحدة الميزانية.

ه) لجان خاصة بتنظيم العمل بوزارة المالية والإقتصاد الوطنى.

و) أولويات الصرف على مشاريع التنمية.

تحديد أولويات الصرف على مشاريع التنمية خلال الفترة المتبقية من السنه المالية ، على الوجه الآتى:

اولاً: فى مجال مشاريع التنمية الإتحادية:

1- تعطى اسبقيه قصوى تمويل المشاريع الإستراتيجية الآتية:

أ/ مشروع استخدام البترول السودانى.

ب/ مشروع تأهيل خزان سنار.

ج/ مشروع تعلية خزان الروصيرص .

2- يستمر الصرف كأسبقية ثابته على المشروعات الممولة من مؤسسات التمويل الدولية والاقليمية واتفاقيات التعاون الثنائي.

3- تعطى اسبقيه ثابته فى التمويل لدعم المشاريع الإتحادية ذات التمويل الشعبى الآتية:

1/ طريق التحدى.

2/ طريق الانقاذ الغربى.

3/ طريق شريان الشمال.

ثانياً: فى مجال التنمية ذات التمويل الذاتي:

- يقتصر الصرف بالنسبة إلى مشاريع التمويل الذاتى للمؤسسات والهيئات العامة فقط على مشاريع إعادة التأهيل والمشاريع تؤدى إلى الزيادة المباشرة فى الإيرادات.

المبادئ التى تحكم فى تنفيذ البرنامج:

أهم المبادئ التى حرصت الإدارة الإقتصادية الجديدة على اتباعها لدعم سياستها وقراراتها الإقتصادية، خاصة فيما يتعلق بالقطاع المالى والنقدى . إذ أن استقرار نظام سعر الصرف واحتواء معدلات التضخم يعتمدان على تفاعل العوامل النفسية مع تلك القرارات.

1/ المصداقية والشفافية

2/ الالتزام الصارم بتنفيذ تلك البرامج

3/ ضرورة ايجاد التناسق الداخلى بين المؤشرات الكلية.

4/ توسيع قاعدة المشاركة والتشاور بين العاملين فى القطاعات الإقتصادية والإجتماعية المختلفة لتحقيق النتائج والتناسق بين سياسات القطاع الإقتصادى.

5/ عدم معالجة الآثار السالبة للسياسات والإجراءات الإقتصادية على حساب البرامج والسياسات الكلية.

6/ عدم الانحناء امام الضغوط السياسية والإجتماعية بالتراجع عن القرارات الإقتصادية.

7/ ربط العلاقات الافقية بين الوحدات ذات الصلة بالسياسات والقرارات الإقتصادية بقنوات تنسيقية منعاً لاى اتجاه يؤدى إلى التعارض أو التناقص بين سياسات القطاعات المختلفة .

ولقد وضعت الدولة نصب اعينها الالتزام الصارم والواعي بمراعاة هذه المبادي فى كل برامجها الإقتصادية والسياسات.

هدف البرنامج قصيرة الاجل الذى نفذ فى النصف الثاني من عام 19 كان تنحصر على ايقاف التدهور فى اداء الإقتصاد السوداني عن طريق محاصره التطورات المفرطه فى ارتفاع معدلات التضخم وايقاف الانفلات فى نظام سعر الصرف . هذا إلى جانب تهيئة المناخ تمكين الدولة من صياغة برامج اصلاح شاملة تحقق الاستقرار المستدام لتحقيق هذه الأهداف انحصرت الجهود فى هذه الفترة القصيرة كما تم توضيحه بفعالية ، فى إزالة التشوهات الهيكلية وبصفة خاصة فى القطاعين المالى والنقدى[1].

برنامج عام 1997 :

بناء على خلفية التطورات الإقتصادية خلال عام 1996 تم اتخاذ حزمة من الاجراءات المالية والنقدية من بداية عام97 فى إطار إعادة هيكلة القطاعين المالى والنقدى.

---

[1] مرجع سبق ذكره ، ص ص 178- 180.

وتهدف تلك الإجراءات ايضاً إلى تحقيق التوازن فى مفصل الإقتصاد الوطنى فى ظل استقرار مستدام.

وعليه جاءت الأهداف العريضه لبرنامج 1997م وقصيرة المدى وتشمل مايلى:

1/ تخفيض معدل التضخم إلى مدى ما يتعدى حدود 15% فى نهاية عام 1999.

2/ تخفيض نمو إقتصادى بمعدل 5% فى العام.

3/ تخفيض العجز فى الحساب الخارجى (بدون اخذ الفوائد فى الاعتبار) من 5-11 إلى 4% من الناتج المحلى الإجمالى عام 1999

4/ بذل مزيد من الجهد لتطبيع العلاقات الخارجية.

الأهداف:

احتوى البرنامج الفترة من مارس - ديسمبر97 على مزيج من السياسات المالية والنقدية وسياسات نظام سعر الصرف واتسم البرامج بالشمولية المتوازنه التى تضمن تحقيق تقدم ملحوظ فى النزول بالتضخم . مع عده اصلاحات هيكلية تساعد على الحفاظ على الاستقرار والتركيز الإقتصادي وتعميق نظام السوق المفتوح ويهدف البرامج ايضاً إلى تحقيق نمو فى الناتج المحلي الإجمالى بمعدل 4- 5% والنزول بالتضخم 65% بحلول ديسمبر 1997 بعد ان ارتفع إلى 66% فى اغسطس 1996م وتحسين أداء الحساب الجارى بنسبة 2.3% من الناتج المحلى الإجمالى وتحقيق تقدم اتجاه توحيد سعر الصرف.

السياسات:

1- استهدفت السياسة المالية لعام 1997 تخفيض العجز على أساس نقدي بنسبة 2.5% من الناتج المحلى الإجمالى ، وكان ذلك يتطلب الارتقاء بالايرادات بقدر كبير وتحجيم المصروفات مع استبعاد متاخرات فوائد الديون بهدف تخفيض صافى الاستدانه مع البنك المركزى عام 1997 إلى 80 مليار جنيه يعادل 5 ومن الناتج المحلى الإجمالى مقارنة بـــ 324 مليون (يعادل 3.2 من الناتج المحلى الإجمالى فى عام 1916.

2- كان يتوقع أن تنمو الإيرادات بنسبة 81% فى عام 1997 لتصل 7.5 من الناتج

المحلى الإجمالى مقارنة 6.9% فى عام 1996 وكان المقرر ان ينتج ذلك من خلال قاعدة ضريبه واسعه يعكس انخفاض سعر الصرف الاسمى.[1]

السياسات النقدية:

1/ دعماً لسياسة الدولة الخاصة تخفيض التضخم إلى 65% فى عام 1997 عن طريق العمل على تخفيض معدل نمو الكتلة النقدية من 65% فى عام 1996 إلى 34% فى عام 1997 والانضباط الصارم فى تنفيذ الميزانية وخفض الاستدانه من النظام المصرفى إلى 80% مليار دينار (5.%) من النتائج المحلى الاجمالى 6.9.1 من الكتلة النقدية .

2/ لتحقيق الأهداف الخاصة بترشيد السيولة فى الإقتصاد تستخدم الأدوات القائمة وتطوير المزيد من أدوات قصيرة المدى لإدارة السيولة فى إطار الصيغ الإسلامية.

3/ يهدف البرنامج إلى تقوية النظام المصرفى وورفع كفاءة السياسة النقدية فى المدى المتوسط لتحقيق هذا الهدف بنهاية يونيو 1997 بمساعدة فنيه فى صندوق النقد الدولي بتطوير خطة العمل لتقوية الإشراف الاحترازي والبدء فى اتخاذ الإجراءات وتحديد حدود الانكشاف فى مجال النقد الأجنبى.

عمليات تنفيذ برنامج 1997(يبدأ تنفيذها 1997).

1- القطاع المالى:-

أ- تعديل سعر الصرف الخاص بالدولار الجمركى بنهاية ابريل 97 .

ب- تحديد قائمة مؤقته بإجراءات الإيرادات والمصروفات بما يصحح اي انحراف أو قصور فى البرنامج.

2- القطاع النقدى : رفع متوسط هامش الربح بنسبة 3% مبدئياً كزيادة اسمية بغرض جعل تكلفة التمويل الحقيقية تتماشى مع معدل التضخم .

ج- القطاع الخارجى:

1/ إعادة بناء اللجنة المشتركة للمصارف التجارية والصرافات لتشمل ممثل بنك السودان.

---

[1] مرجع سبق ذكره ، ص ص ، 186- 187.

2/ خفض الفجوة فى سعر الصرف من 20% إلى 16% كحد اقصى وبوسع المدى إلى 20%.

3/ الغاء الزام توريد 20% من حصيلة الصرافات غير المصرفية و15% من المتحصلات غير المنظوره إلى بنك السودان.

4/ إزالة الهامش الثابت بين سعر البيع والشراء والسماح لكل المتعاملين فى الصرف بمافى ذلك بنك السودان بتحديد هذا الهامش فى مدى حد أعلى قدره 2%.

تقييم أداء برنامج 1997م:

أ/ الناتج المحلى الإجمالى :

نما الناتج المحلى والإجمالى بنسبة 6.7 حيث فاق النمو المستهدف فى البرنامج 4.9% وهذا التحسين فى أداء الإقتصاد تحقيق فى معظمه من التحسن الذى طرأ على القطاع الزراعى بشقيه النباتى والحيوانى إذ زاد الإنتاج الزراعى باكثر من 20% بفضل المناخ الجديد ، والجهود المبذولة لتحسين نوعيه المنتجات وتأهيل واصلاح نظم الذى ارتفع النمو فى الثروة الحيوانية بمعدل 6% وذلك بفضل تحسن الخدمات البيطرية وخصخصه الخدمات الرئيسية . اما النمو فى القطاع الصناعى كان 1.2% والمنشآت 0.4 حيث اوجهه القطاع مصاعب هيكلية أهمها عدم توفر الكهرباء.

فى خلال العام 1997 انخفض معدل التضخم إلى 32% مقارنة بـــ 114% نهاية العام 1996م وهو يمثل نصف النسبة المستهدفه

فى البرنامج (65%) يؤخد فى الاعتبار زيادة أسعار السكر (80%) والكهرباء (166%) يصل التضخم إلى نسبة نمو 24% بنهاية العام 1997.

ب/ الاداء فى القطاع المالى: انخفض معدل التمويل بالعجز الحكومى من النظام المصرفى (3,11% من الناتج المحلى الاجمالى فى العام 96 إلى (0.8) %من اجمالى الناتج المحلى واقل من النسبة المستهدفه فى البرنامج (0.9) % ، وكان ذلك نتاجاً للجهود التى بذلت والتحسن الذى طرأ على الإيرادات (0.6) % من اجمالى الناتج المحلى الاجمالى .كما ساعد فى ذلك انخفاض الانفاق (2%) من واجمالى الناتج المحلى الاجمالى وتحقق كل ذلك نتيجة لالغاء الدعم عن البترول

وإعادة ترتيب اسبقيات التنمية وتم التحكم على عجز الموازنه ليتوافق مع حجم الاستدانه المستهدفة للبرنامج 8 مليار دينار تشكل (0.5%) من مجمل الناتج المحلى الإجمالى مقارنة بالعام 1996 حيث بلغت 324مليار وتشكل (3.2)% من مجمل الناتج المحلى الإجمالى.

التحسن الذى طرأ على أداء الإيرادات يعكس السياسات المحكمة والإجراءات التى اتبعت أوائل العام 1997م وذلك نتيجة:

1/ تطبيق سعر الصرف الدولار الرسمى فى التقييم الجمركى (0.2%) من مجمل الناتج المحلى الإجمالى.

2/ اتباع سياسة سعرية حقيقة للبترول (0.3) من مجمل الناتج المحلى الإجمالى بعد إزالة الدعم نهائياً.

3/ تحسين كفاءة الأداء فى الضرائب.

ج/ التطورات النقدية: الاصلاحات المالية والنقدية التى اتخذت وتمت مساندتها بإجراءات وسياسات نقدية فاعلة ادت إلى سرعة انخفاض نمو النقدية إلى 37% مقارنة بـــ 65% فى السنة السابقة1996م. ومن اهم الإجراءات التى اتخذت وادت إلى التحكم فى الكتلة النقدية.

1- رفع الهامش الربحى للمصارف تحت نظام شهادات مشاركة البنك المركزى (شمم) إلى 5%.

2- استحداث احتياطى لودائع النقد الأجنبى فى يوليو 1997م.

3- وضع حد لتقديم القروض للقطاع الخاص والمؤسسات العامة

4- توفيق اوضاع المصارف وتنفيذ إجراءات السلامة المصرفية بنهاية العام 1997م.

وتبعاً للنجاحات التى تحققت فى التحكم فى نمو الكتلة النقدية تحقق مزيد من النجاح فى النصف الثانى من العام 1997م وذلك بمراجعة تحقيق سقف ائتمان البرامج والتحكم فى التضخم وتخفيض الفجوة بين سعر الصرف وسعر المصارف والسوق الموازى.

التطورات الاخرى: خلال العام 1997 اكتملت المرحلة الأولى من الخصخصة (كان مخطط لها حسب برنامج الخصخصة (1992/91- 1996م) حيث تمث خصخصة 33 مؤسسة أهمها شركة الاتصالات السودانية (Sudatel) وتأخر إنفاذ الخصخصة فى موعده لعدة اسباب أهمها:

1/ ضعف القدرات المالية للقطاع الخاص الوطني

2/ ضعف الأسواق المالية

3/ عدم الاستقرار الإقتصادى الذى لم يهيئ تدفقات استثمارات أجنبية خاصة.

المرحلة الثانية لبرنامج الخصخصة (98- 2000) تم اعتمادها فى اكتوبر 97 وتمت خصخصة الأراضى الزراعية عن طريق نظام الشراء المباشر كما تمت أيضاً خصخصة بعض الخدمات البيطرية [1].

المبحث الثاني : برنامج التنمية الاقتصادية لعام 1998م

يستهدف هذا البرنامج زيادة العرض الكلى في الإقتصاد عن طريق وضع برنامج قصير المدى مداه 12 شهراً.

حيث يستخدف تضييق الفجوة بين العرض والطلب الكليين ، سعياً لتحقيق التوازن والاستقرار المستدام فى الإقتصاد الوطني وذلك إلى جانب أحداث نقله نوعية فى المجال الإجتماعى من أهم موجهات برنامج عام 1998م والمتمثل ، فى ميزانية ذلك العام المحافظة على الإنجازات التى تحققت من خلال برنامج عام 1997م وذلك لضمان الاستقرار الإقتصادي الذي تحقق فقد جاءت تلك الإنجازات نتيجة للتركيز على جانب الطلب وتوجيه السياسات المالية والنقدية لإزالة الضغوط على الطلب الكلي فى الإقتصاد.

أهداف برنامج عام 1998م

أ- الاصلاحات والسياسات المالية:

يهدف برنامج عام 1998م إلى إصدار قوانين وإتخاذ إجراءات فى إصلاحات ضريبية لتخفيض العجز النقدى إلى المستوى المستهدف 0.6% من مجمل الناتج

[1] مرجع سبق ذكره ، ص ص 190- 196.

المحلى الإجمالى ويرمى البرنامج إلى رفع الإيرادات الإتحادية بـــ 2.2% وهذا يسمح برفع مستوى استثمارات القطاع العام التى تراجعت فى السنوات السابقة بـــ (1.3) من الناتج المحلى الإجمالى حيث كان المتوقع أن ترتفع الإيرادات الحكومية من 6.8% فى العام 1997م إلى 9% من الناتج المحلى الإجمالى عام 1998م نتيجة لتطبيق سعرف الصرف الرسمى على التقييم الجمركى إلى جانب تعديل ضريبة الدفاع (يحققان 1% من الناتج المحلى الإجمالى)[1]

كما طبقت قوانين وإجراءات مالية بموازنة العام 1998م لتحقيق موارد مالية إضافية بمقدار 1.9% من الناتج المحلى الإجمالى . هذه الإجراءات تشمل :

- زيادة رسوم الإنتاج على السكر (0.2% من مجمل الناتج الإجمالى)
- استبدال فروقات الاسعار على سلع محددة برسوم إنتاج مع تحسين أداء تحصيل الإيرادات (0.4% من الناتج المحلى)
- تخفيض ضريبة ارباح الأعمال على شركات المساهمة العامة وتعديل الضرائب والرسوم والاعفاءات الممنوحة لاستثمارات القطاع الخاص تحت قانـــن الاستثمار(0.1% من مجمل الناتج المحلى الإجمالى).

بهدف تخفيض العجز إلى المستوى المستهدف فى البرنامج يتم إجراء إصلاحات تعريفية تشمل المساواة بين الرسوم الإنتاج والاستهلاك للمنتجات المحلية والسلع المستوردة.

الاصلاحات التعريفية التى تم إنقاذها ابتداء من أول يوليو 98 كان مقدراً لها أن تحقق إيرادات حوإلى 76 مليار دينار سوداني (0.4% من إجمإلى الناتج المحلى الإجمالى) سنوياً ، وتحقق تخفيض فجوة التمويل بالعجز إلى .6% من إجمالى الناتج المحلى الإجمالى مقارنة بالمستهدف فى موازنة العام 1998م (0.9)%.

اما فى جانب الانفاق العام فقد استهدف البرنامج زيادة الاعتمادات المحولة إلى الحكومات الولائية لدعم برامج الصحة والتعليم وإعاده تسكين العائدين . ويعتبر ذلك انفاق تنموياً لاعادة بناء مشروعات وبرامج التنمية الاجتماعية وذلك فى إطار

---

[1] د. عبدالوهاب عثمان ، 1990م -2000م ، مرجع سبق ذكره ، ص 2008م

موجهات برنامج 98 الهادفة إلى التركيز على الدعم الإجماعى وزيادة العرض الكلى.

ولتحقيق اهداف البرامج تمت مضاعفة مساهة الحكومة فى ميزانيات الولايات والتنمية المحلية بنحو 19% من مجمل الانفاق الحكومى ويعتبر ذلك اكثر بكثير من الزيادة المتوقعة فى الانفاق 0.8% من مجمل الناتج المحلى الإجمالى).

حدد البرنامج الزيادة فى سقف تمويل العجز من بنك السودان بـــ 2.4% فى العام 98 مقارنة بـــ 6.9% فى العام 97.

كانت الدولة مدركة أهمية تحسين المدونه والكفاءة فى أداء الضرائب المحلية غير الجمركية لذا اتخذت خطوات اساسية نحو توسيع القاعدة الضريبية والإصلاح للنظام الضريبى فى المدى المتوسط كخطوه أولى ابدأ برنامج للضرائب غير المباشرة لتهيئة المناخ لتطبيق الضريبة على القيمة المضافة. الإجراءات المقرره يتم اتخاذه فى الاول من يوليو 1998م وتشمل تطبيق نظام ضريبى موحد لسلع مختاره من المنتجات المحلية والمستوردة وحصر ضريبة الإنتاج على التبغ وعربات نقل الركاب ، المشروبات الغازية ، المواد البترولية والاسمنت وقد بدأ برنامج إصلاح الضرائب المباشرة فى عام 1998م بمعونة فنية من صندوق النقد الدولى بغرض ترشيد هيكل الضريبة ورفع الكفاءة الإدارية حدد البرنامج اكتمال العمل التحضيرى لتطبيق الضريبة على القيمة المضافه خلال عام 98 ليبدا تطبيق مع موزانه عام 99 وفق برنامج زمنى معد ولتفادى الازدواج الضريبى وتقليل الاثار السالبة على الانتاج المحلى والنشاط التجاري كان لابيعث التواصل الى اتفاق مع الولايات من جهة الولايات المختلفة من جهة اخرى[1].

ب/ اصلاح السياسة النقدية والقطاع المالى

اتجهت السياسة النقدية فى برنامج عام 98 نحو خفض التضخم باعتماد السياسة انتمانية محكمة ، كما اتجهت تلك السياسات الى رفع حصة القطاع الخاص من

[1] مرجع سبق ذكره ، ص ص 2009م - 2012

سقف التمويل المتاح والتى تتفق واهداف البرنامج التى ترمى الى خلق مناخ ملائم للنظام المالى ولاستسمار .

حيث حددت مستوى نمو الكتلة النقدية بنسبة 24%وهى نسبة ادنى من النمو الاسمى لناتج المحلى الاجمالى ويمكن تحقيق ذلك عبر التحكم فى التوسع فى صافى الانتمان المحلى للنظام المصرفى وتحقيق زيادة معتبرة فى صافى الاصول الاجنبية.

وتم تحديد استدانة الحكومة بنسبة 5%من القاعده النقدية مقارنة نسبة 7% فى عام 1997.كما تم تحديد الائتمان للقطاع الخاص نسبه 6%من القاعدة النقديه بمعناها الواسع خاصه التسعينات وهذه النسبه تتحقق مع اهداف موازنه عام 98 الخاصه برقم الانتاج.

ولكن نسبه للانحسار الذى تم فى معدلات التضخم فى عامى 97 ،98 فقد قام بنك السودان بتوحيد وخفض الهامش الادنى للمرابحة فى يناير98 من مدى 35 %-45 % لمختلف القطاعات (متوسط 41 %) الى نسبه 30 %

ج/سياسات القطاع الخارجى والاصلاح : -

بالرغم من الضعف الذى يواجه شروط التبادل التجارى للسودان فان اسقاطات البرنامج كانت تشير الى ارتفاع عائد الصادرات (بالدولار الامريكى) نفس الوقت كان من المتوقع أن ترتفع الورادات كثيرا نسبه لازدياد حجم واردات مشاريع البترول .

نتجه لذلك فقد سجل الحساب الجارى عجزا بحوالى 1.5% لتمثل 26%من الناتج المعلى الاجمالى فى عام 1999 باستثناء الاستثمارى فى قطاع البترول فقد انخفض الحساب الجارى بجوالى 5و1%من الناتج المحلى الاجمالى مما يعكس الزيادة فى الادخار فى القطاعين العام والخاص.

واستمد العجز الكلى فى ميزان المدفوعات دون اى تغير مقارنة بعام 97 وقد تمت تغطية هذا العجز فى الحساب الجارى عن طريق الارتفاع فى استثمارات القطاع

الخاص ، خاصة فى مجال البترول وتدفقات رووس الاموال الخارجية الاخرى على الاساس النقدى فان ميزان المدفوعات الكلى قد حقق فائض

ان متاخرات الدفعيات الخارجية الى الموسسات الدولية غير صندوق النقد الدولى ارتفعت ب 1.4بليوردولار امريكى لتصل 19.8بليور دولار امريكى بنهاية 1998

د/ الانفاق فى المجال الاجتماعى

ان تطبيق النظام الفدرالى فى 1995 أدى الى لا مركزيه مسؤوليات الانفاق الاجتماعى ، اذا خرجت حكومات الولايات والعمليات المصدر الاول لتقديم الخدمات الاجتماعية .

وشرعت الولايات فى تقديم العديد من شبكات الضمان الاجتماعى وخدمات مكافحة الفقر.

وينحصر الانفاق الاجتماعى للحكومة المركزية فى الصرف على التعليم العالى ، الخدمات الطبية المتخصصة ، برنامج الصحة القومية ، البرامج القومية لمحاربة الفقر برامج اعادة توطين الاجئين ودعم البرامج الولايات والمحليات .

تقييم نتائج برنامج عام 1998

اولأ: اداء الناتج المحلى الاجمالى :

على صعيد الناتج المحلى الاجمالى فقد تم تخفيض معدل نمو قدره 6.1% فى نهاية عام 98 محافظ بذلك على استخدامه اداءه الايجابى خلال التسعينات .

التقدير الاخير للدول الاقل نموا الذى تصدره منظمه التجاره والتنميه التابعه للامم المتحده قد اكد على ايجابيه النمو الاقتصادى فى السودان خلال التسعينات ، حيث قدر متوسط النمو بحوالى 6.1% بخلاف عقد الثمانينات الذى شهد نموا اقل من 1% وقد جاء هذا النمو نتيجه لاداء القطاع الزراعى والثروه الحيوانيه بمستوى يفوق القطاعات الاخرى حيث اصبحت هذا القطاع يستحوذ فى عام 1998 على حوالى 48.4 % من الناتج المحلى ، مقابل 47.4 % فى العام 1997 (حقق قطاع الزراعه النباتيه وحده معدل 30 % فى عام 1998 مقابل 29.8 % عام 1997) ، وأن تقدير أن انتاج الحبوب الغذائيه لعام 99.98 وصلت الى مستوى عال جدا وغير مسبوق حيث بلغ حجمه اكثر من 5 مليون طن . وهذا القطاع فى صعيله

الصادرات بمعدل ايجابى قدره 4.5% بسبب زياده الانتاج فى السكر والاسمنت والنسيج والجلود والمضاض والادويه والصناعات الهندسيه تمهيدا للدخول فى الصناعات الثقيله [1].

ثانياً: تطور مؤشر التضخم:

إن الأداء المتميز للناتج المحلى الإجمالى جاء متسق مع الاستمرار الانخفض فى معدلات التضخم الذى وصل إلى 15% فى نهاية نوفمبر 98 وهو اقل من الرقم المستهدف فى برنامج عام 98 والذى قدر بـــ 20% يعزى هذا الانخفاض إلى ترشيد

الانفاق والمحافظة على مستوى السلامة فى الاستدانه من النظام المصرفى والاستمرار فى ترشيد حركة السيولة ونمو الكتلة النقدية ، حيث توضح الارقام أن نسبة الاستدانه من النظام المصرفى قد بلغت 0.45% فقط من الناتج المحلي فى عام 98 فى مقابل نسبة مستهدفة قدرها 0.47% فى عام 1997م.

ثالثاً: التطور فى سعر الصرف :

انعكس الاستقرار بدوره على سعر صرف العملية الوطنية والذى شهد استقراراً مبيناً.

حيث تقلصت الفجوة بين سعر الصرف المعلن بواسطة المصارف وشركات الصرافة وسعر السوق الموازاى إلى اقل من 2.1% فى اكتوبر مقابل 23% فى نهاية عام 1996 و40% فى بداية نفس العام 1997م و1998م عملت فيه الإدارة الإقتصادية إلى ابتداع أسلوب العمل باليات جديدة مبتكرة لتحديد سعر الصرف من خلال قوى العرض والطلب.

رابعاً: فى مجال السياسات النقدية:

لقد جاءت المؤشرات النقدية متسقة ومعبره عن الاداء المتميز الإصلاح المؤسسى والسياسات الكلية حيث نمت الكتلة النقدية بمعدل يتعدى 24% بنهاية العام وهو ذات الرقم المستهدف فى موازنة 98.

---

[1] مرجع سبق ذكره ، ص ص 218- 220

وقد جاء هذا الاداء جراء السياسات الإقتصادية المرشدة نحو إدارة الطلب الكلي من خلال الالتزام بالاحتياطي القانون بما قل عن 26% من الودائع بالعملة المحلية و 4% من الودائع بالعملة الأجنبية فى ما عدا ودائع الاستثمار ، ومراقبة السيولة الداخلية للمصارف ومنع المصارف التجارية من تجاوز مقدرتها التمويلية ان انخفاض معدلات التضخم واستقرار سعر الصرف قد اديا إلى استقرار ملموس فى الإقتصاد.

أداء النظام المصرفى:

لقد قام النظام المصرفى فى البلاد بقيادة بنك السودان بدور مهم فى تثبيت دعائم التحديد الإقتصادى وتأهيل المعاملات المصرفية حيث شهد العام 98 العديد من المحاولات على صعيد تعميق وتطوير أنشطة النظام المصرفى بما يتوافق مع ثوابت الشريعة الإسلامية ، ومواكبة التطورات الإقتصادية الجارية واستطاعت الدولة فى هذا الصدد اتحقق تحولات غير مسبوقة وتجمل ذلك فيما يلي:

1/ اصدار شهادات مشاركة فى البنك المركزى (شمم) والتى تعتبر مع شهاده المشاركة الحكومية (شهامة).

2/ تبني تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية لتكون أساس للحسابات المصرفية وفق النظم الإسلامية.

3/ انشاء مؤسسة ضمان الودائع التى تعمل وفق لمنظور الشريعة الإسلامية

4/ انشاء شركة السودان للخدمات المالية للصراف وإدارة وتسويق قاعدة المتعاملين فيها.

5/ استمرار تطوير سوق الأوراق المالية بانشاء السوق الموازي وتوسيع قاعدة المتعاملين فيها بتشجيع قيام شركات المساهمة العامة عن طريق تخفيض ضريبة الأرباح الأعمال وتوجيه الخصخصة من خلال هذا السوق.

6/ تفعيل برامج توفيق أوضاع المصارف وإعادة هيكلتها بزيادة رؤوس اموالها أو دمج بعضها ببعض.

7/ تواصلت الجهود فى تأهيل النظام الإقتصادى حيث تم تكوين لجنة من المختصين والتي تقدمت بدراسة قامت بها متخصصون فى هذه المجالات والتى عرضت على ندوة تاهيل النشاط الإقتصادى فى السودان فى اكتوبر 1998 بمساهمة مقدره من البنك الإسلامي للتنمية ومشاركة على إجلاء من داخل وخارج السودان.

*** فى مجال العلاقة مع المؤسسات الخارجية:**

لقد بذلت خلال العام جهود مكثفة لترمم علاقات السودان مع المؤسسات المإلية الدولية والاقليمية والقطرية ، مما ادى إلى تحسن مطرد خاصة مع صندوق النقد الدولى والذى انتقلت بعلاقة السودان معه من مرحلة التهديد بالانسحاب الاجبارى والذى انتقلت بعلاقات إلى تقديم العون الفنى واصداره نشرات صحفية (PIN) حول التطورات الإيجابية فى الإقتصاد السودانى والتى اطلع عليها المجتمع المالى الدولى.

*** الأداء الفعلي للموازنة:**

أولاً: الأداء الفعلى للايرادات:

تضمنت إنجازات عام 98 ، الاستمرار فى الإصلاح الضريبى والذى تركز هذه المره بصورة أساسية على جانب الضرائب غير المباشرة. اذ تم العديد من الاصلاحات فى التعريفه الجمركية لازالة التشوهات الموجودة بها اتساق مع النظم الضريبية العالمية المعمول بها ، خاصة فى مجال المواءمة مع تحديد التجارة الدولية كما تم الغاء رسوم الإنتاج على عدد من السلع الإتحادية والابقاء على هذه الرسوم فى سبعة سلع صناعية لدى السودان فيها ميزات تفضيلية وذلك التمكين الإنتاج الصناعى من المساهمة المقدرة فى حجم الصادرات السودانية.

وتم الحصول على مزيد من الدعم الفنى اللازم من صندوق النقد الدولى لانجاح هذه الضريبة الجديد على أن يكتمل كل الإجراءات لبدء التطبيق خلال عام 1999م.

ثانياً: الأداء الفعلى للانفاق الجارى:

لقد كان أداء الموازنة العامة فى مجال الانفاق الجارى جيدا حسب ماعكسته مؤشرات ونسب التنفيذ الفعلى والتي بلغت 99% ويعود ذلك الأداء المميز لالتزام الدولة الصارم بحزم السياسات والإجراءات المإلية التي بدأت فى العام 1997م والتى تهدف إلى ترشيد وضبط الانفاق العام وتاكيد ولاية وزارة المالية على المال العام يمكن أن تجمل ذلك فيما يلى:

1- تاكيد ولاية وزارة المالية على المال العام والتطبيق الفعال للقرارات الوزارية القاضية بتوريد كل الايرادات للخزينة العامة للدولة .

2- الاستمرار فى سياسة الحد من الاعفاءات الضريبية والجمركية.

3- المتابعة الدورية لتحصيل الإيرادات وتفعيل فرق التفتيش للوحدات والمصالح منعاً لاى تجنيب غير مفتش لإيرادات الدولة.

4- تفعيل الإداره العامة للمراجعة الداخلية التى انشئت خلال هذا العام والمتابعة للتقارير الشهرية التى تقدمها عبر لجنة الرقابة المالية التى يراسها وزير الدوله للمالية.

ثالثاً: الأداء الفعلى لموازنة التنمية فى عام 1998م:

اتساق مع أهداف برنامج عام 1998 الرامية إلى دعم الإنتاج فى إطار سياسة الاهتمام بجانب العرض الكلى فقد تركزت اسبقيات التنمية القومية خلال العام 1998م على المشروعات الاستراتيجية مثل استخراج واستغلال البترول السودانى ، وتأهيل البنيات الأساسية لنظم الرى ومرافق الكهرباء ، بالاضافة إلى المشروعات المرتبطة بتمويل أجنبى ومشروعات التنمية الإجتماعية ودعم السلام عن طريق المشروعات التنموية فى الولايات الجنوبية ولاية جنوب كردفات بلغ الصرف على المشروعات الممولة مركزياً 6705% من الاعتمادات المجازة والبالغ قدرها 28.3 مليار دينار . تم توجيه هذه المبالغ لتمويل المشروعات العامة[1].

[1] مرجع سبق ذكره ، ص ص 223- 226

المبحث الثالث: برنامج الإصـــلاح الهيكلـــى الإقتـــصادى متوســـط المـــدى (1999م – 2002)

بدا السودان سياسات الإصلاح الإقتصادى منذ بداية التسعينات فى إطار برامج الانقاذ الاقتصادى ومن بعده على مدى برنامج الاستراتيجية القومية الشاملة التى اشتملت على فلسفة ونهج فكرى متسق.

فقد اتسمت السياسات التى وضعت فى اوئل التسعينات بالتركيز على الإصلاحات الهيكلية . حيث بدأت بتحرير الإقتصاد من القيود التى كانت تكبل حركته. كما اتسمت تلك السياسات بتوسيع قاعدة مشاركة القطاع الخاص وخصخصة المؤسسات العامة وتحرير التجارة الخارجية والداخلية .

وقد كانت استجابة الإقتصاد لهذه الإصلاحات إيجابية فى القطاع الزراعي حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى فى المتوسط حوالى 7% خلال الفترة 92-1996م . كما يشار اليه فى الجداول التالية :

جدول رقم (1)

معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة 1992م- 1996م

العام	1992	1993	1994	1995	1996
معدل النمو	6.6	4.6	1.0	6.0	11.6

المصدر: الرصد الاحصائى 1990-2009م

جدول رقم (2)

الناتج الاجمالى بالاسعار الثابتة خلال الفترة 1992م- 1996م

العام	1992	1993	1994	1995	1996
الناتج المحلى الاجمالى	0.422	0.948	1.881	4.050	10.478

المصدر: الجهاز المركزى للاحصاء ، الرصد الاحصائى (1990م- 2009م)

جدول رقم (3)

الناتج الاجمالى للاسعار الثابتة خلال الفترة 1992م- 1996م

العام	1992	1995	1994	1993	1996
المعدل	(117.7)	152.3	88.2	61.7	11.37

المصدر: الجهاز المركزى للاحصاء ، الرصد الاحصائى (1990م- 2009م)

غير ان السياسات التوسعية لتحويل الإقتصاد نتجت عنها ضغوط تضخمية ، لان الإصلاحات الهيكلية التى نفذت لم يصاحبها برنامج متزامن للاصلاح الإقتصادى الكلي وقد استجاب الإقتصاد السودانى لهذه الإجراءات حيث تم إيقاف التدهور فى الإقتصاد السودانى بنهاية عام 1996م واظهرت المؤشرات الإقتصادية خلال الفترة من نهاية96 حتى 98 نتائج ايجابيه أهمها ما يلى :

1-الحفاظ على معدل نمو حقيقى للاقتصاد (بلغ فى المتوسط 6%)

2 -خفض معدل التضخم من 1.66% فى أغسطس 1996م 1.33% بنهايه 1996م الى 17% بنهايه 1998م كما يشار اليه فى الجدول :

جدول رقم (4)

معدل التضخم خلال الفترة 1992م-1996م

العام	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
المعدل	117,7	152,3	88,2	61,7	113,7	46,7	17,1

المصدر : الجهاز المركزى للاحصاء الرصد الاحصائى 1990م-2009م

3- ارتفاع معدل مواكبة الضرائب لاكثر من 1% لاول مره منذ عدة سنوات

4-انخفاض عجزالحساب الجارى لميزان المدفوعات من 8% من إجمالى الناتج المحلى فى نهايه 96 إلى 5% بنهايه 1998م .

كما يشار اليه فى الجدول التالى :

5- خفض معدل النمو لكتله النقديه من 65% بنهايه 96 إلى 19 % بنهايه 1998م ومعدل نمو الاحتياطى من 79% سنويا خلال الفتره 92-1996 إلى 29% بنهايه 1998م

6-خفض التمويل بالعجز فى الموازنه العامه من 3.1% من إجمالى الناتج المحلى فى نهايه 1996 إلى 5 وبنهايه1998%

7-رفع نسبه تمويل القطاع الخاص من إجمالى التمويل المتاح .

8- زياده كميه الصادرات والزياده المطرّده فى التحويلات الخاصه محاور البرنامج المتوسط المدى[1] :-

اولا: شموليه البرنامج :- يقصد بالشموليه الربط بين الاستمرار فى الاصلاح الهيكلى المتمثل فى التحديد الاقتصادى فى كل جوانبه، مثل سياسات التسعير وإصلاح إجراءات التجاره الخارجيه وتحرير التعامل فى النقد الاجنبى وبرنامج الخصخصه والتدرج فى توحيد نظام سعر الصرف مواكباً ومتزامنا مع برنامج التكييف الإقتصادى فأن شمولية برامج الإصلاح تهدف إلى إزالة الاختلالات فى الإقتصاد الكلى، إلى جانب تخفيض استقرار فى سعر الصرف واحتواء معدلات التضخم ، إلى رفع القدرة التنافسية لسلع الصادر فى الأسواق العالمية وتخفيض العجز فى الحساب الجارى لتحقيق هذه الأهداف فقد اعتمد البرنامج الإصلاح الإقتصاد على السياسات الآتية:

1/ التحكم فى نمو الكتلة النقدية مع مراعاه التوازن بين حجم السيولة النقدية المطلوبة مع مراعاة التوازن بين حجم السيولة النقدية المطلوبة لتحقيق النمو المستهدف والاحتفاظ بمعدل التضخم فى المستوى المنخفض المستهدف.

2/ توظيف الاليات الشرعية المستحدثة لإدارة وترشيد السيولة مثل شهادات – شهامة وشمم.)

3/ التخفيض التدريجى لاستدانه الدولة من النظام المصرفى والاحتفاظ بها فى الحدود التى تتماشى مع التناسق والتوازن الداخليين للعناصر المتغيرة فى الإقتصاد.

---

[1] مرجع سبق ذكره ، ص ،230 ص331.

4/ الاحتفاظ بسعر صرف حقيقى واقعى ومرن لتقوية القدرة التنافسية لسلع الصادر فى الأسواق الخارجية.

5/ لتجنب الصدمات المصاحبة لحركة رأس الأجنبى .

6/ إيجاد إليه للتنسيق الكامل بين الأجهزة المشتركة فى إدارة وتنفيذ هذه الإليات.

ثانياً : إزالة الاختناقات الاخري التي تعوق نمو الإقتصاد ويهدف هذا المحور إلى الاهتمام برفع القدرات للمساعدة على تحقيق أهداف البرنامج وفق الخطة الموضوعية.

ثالثاً: التنمية الإجتماعية : فى مجالات تعليم الأساس والصحة وتوفير المياه النقية الصالحة للشرب ومحاربة الفقر واستحداث إلية وسياسات لمعالجة الاثار السالبة للبرنامج الإقتصادى على الفئات الضعيفة فى المجتمع.

رابعاً: تطبيع العلاقات مع المؤسسات المإلية الخارجية.

مواصلة الجهود فى تطبيع العلاقات مع المؤسسات المإلية الدولية والاقليمية والقطرية بغرض اسئناف عملياتها بالسودان واستقطاب الموارد المالية لصيانة وإعادة وتأهيل البنيات الأساسية والأصول الداعمة للانتاج لتحقيق اهداف البرنامج فى دعم جانب العرض فى الإقتصاد

أهم الأهداف الكمية للبرنامج 1998:

1/ المحافظة على معدلات نمو موجبة فى الإقتصاد السودان فى حدود 6% إلى 6.5% سنوياً

2/ خفض معدل التضخم إلى 5% فى عام 2001م

3/ خفض العجز الجارى فى الميزان الخارجى بحوالى 2% من إجمالى الناتج المحلى بنهاية 2001م.

4/ بناء احتياطى من النقد الأجنبى وزيادة دفعيات سداد الديون الخارجى لتحسين العلاقات مع المؤسسات الخارجية المانعة.

5/ إعادة تأهيل البنيات الأساسية وذلك بزيادة الصرف بالعملة المحلية على التنمية بحوإلى 1% – 2% من اجمالى الناتج المحلى الإجمالى والذي يتوقــع أن تــدعم

بواسطة الصرف على المكون الأجنبى من قبل المؤسسات المانعـــة بعـــد تطبيـــع علاقاتها معها.

6/ توجيه موارد كافيه للتنمية الإجتماعية فى مجال الصحة والتعليم ومحور الأمية ومحاربة الفقر وتخفيض نسبة العطالة ومياه الشرب النقية .

7/ مواصلة السعى لإعادة تطبيع علاقاتنا والمؤسسات المطلبة الدولية والاقليمية والقطرية المانعة .

8/ استقطاب وتشجيع الإستثمار الأجنبى الخاص.

9/ السعى للاستفادة القصوى من المبادرات الخاصة بالغاء الديون ودعم التنمية الإجتماعية.

الاستراتيجيات وسائل تحقيق الأهداف:

1- الاستمرار فى السياسات الهيكلية مواكباً مع الإصلاح الإقتصادى مع مراعاه التناسق الداخلي بين المؤشرات الإقتصادية المتغيرة .

2- بناء وتقوية وإيجاد جسور التنسيق اللازم بين المؤسسات والجهات المنفذه للبرنامج.

3- بث الوعي لأهداف البرنامج ومرامية.

4- التنسيق مع وزارتي الخارجية والعدل فيما يختص بالجوانب السياسية مثل حقوق الإنسان الحكم الريد وسيادة القانون بجانب التحرك السياسى الخارجى.

5- منهجية تنفيذ البرنامج:

كانت قيادة الإدارة الإقتصادية تدرك أهمية المصداقية والشفافية فى انجاح البرنامج. لذا فقط ارتبط أعداد البرنامج وتنفيذ الشفافية الكاملة ، كما ارتبط التعامل مع المؤسسات الدولية والمؤسسات السياسية والتشريعية والشعبية بالمصداقية[1].

تقييم أداء البرنامج عام 2000م

أن النتائج التى تحقق فى عام 2000 تعتبر تتويجاً للجهود التي بذلك من عام 1996. اذا جاء أداء الإقتصاد فى عام 2000 افضل أداء منذ عقدين من الزمان

[1] مرجع سبق ذكره ، ص 235 ص236.

وذلك بفضل الاستمرار فى سياسات البرنامج الإقتصادى متوسط المدي (1999-2002) ومراعات التوازن بين العرض والطلب الكليين، تاكيد استمرار التناسق الداخلى بين المؤشرات الإقتصادية ، مما مكن الإقتصاد السودانى من المحافظة على المكتسبات التي تحققت خلال برنامج 1996- 1998 قصير المدى وبرنامج عام 1999- 2002 متوسط المدى وواصل الاقتصاد نموه العالى المستقر المستدام إذ بلغ معدل النمو فى الناتج المحلى الإجمالى خلال عام 2000 ، 8.2%، بينما كان المعدل المستهدف 6.5 وانخفض التضخم إلى 8% مقابل المتوسط المستهدف فى البرنامج 12% وحافظ الاستقرار فى نظام سعر الصرف على المستوى الذى تحقق فى اكتوبر 1998م. وقد جاء هذا الانجاز نتيجة للالتزام الكامل بأهداف وسياسات برنامج للإصلاح الإقتصادى والهيكلى 1999-2002م.

البرنامج الطارئ:

عندما يتجاوز الخلل فى الطلب الكلى الحدود التي لايمكن معالجتها بالإجراءات المالية المعتادة ، أو حين يصل معدل التضخم إلى مستوى مفرط أو يصل بالانفلات فى سعر الصرف إلى مستوى الفائض، فى هذه الحالة لامناص من وضع برنامج مالى استثنائي (صدمة) ويتكون مثل هذا البرنامج من سياسات التركيز. وتتميز السياسات المالية فى هذه الحالة بالشمولية فى الإقتصاد الكلى.

ولنفاذ البرنامج وتحقيق أهدافه فلابد من اتخاذ إجراءات عاجلة ومسبقة فى مجال الإصلاح المالى والنقدى والسياسات المرتبطة بهما مثل سعر الصرف والاجور وتكلفة التمويل .

ومن أهم مهددات هذا النوع من البرامج الطارئه ظهور المضاربات خاصة اذا لم يتم تنفيذها بالشمولية الكاملة.

يتم تنفيذ برنامج التكيف أو البرنامج المالى بطريقة تؤدى إلى إزالة التشوهات والخلل الأساسي فى الإقتصاد.

تحقيق أهداف البرنامج المتمثلة فى الاستقرار الإقتصادى وتخفيض معدل التضخم وإعادة القدرة التنافسية للصادر فى الأسواق الخارجية.

وتجنب التأكد فى الأرصده الخارجية وتجييد العوامل النفسية الدافعة للمضاربات أو المحيطة والمؤدية للتفاعل السالب لقطاع الأعمال وبالتالى توجيه الموارد للنشاط الهامشي.

أهم أهداف برنامج التكييف الإقتصادى المتكامل مع برنامج الإصلاح الهيكلى يتمثل نمو إقتصادى هى:

1/ امتصاص السيولة الفائضة وغير المفيدة فى الإقتصاد.

2/ الاحتفاظ بتكاليف التمويل فى مستوى لايقل عن معدل التضخم .

3/ تخفيض عجز الميزانية العامة حتى لا تضطر الدولة تمويل الدولة العجز بالاستدانه من النظام المصرفى.

4/ اتخاذ الاجراءات والسياسات التي تضمن نظام سعر الصرف موحد واقعى ومرن يساعد على تحسين القدرة التنافسية للصادر فى الأسواق الخارجية.

5/ ترشيد الاستدانه الخارجية قصيرة المدى لتفادى زيادة اعباء اضافية على الحساب الخارجي فى المدى القصير أو تعريض للإقتصاد المخاطر غير محسوبه وغير مأمونه العواقب.

6/ إجراء الإصلاحات هيكلية فى القطاع المالى ونظام تسعير الأنتاج الإقتصادى ليزيد من فعالية آلياته.

7/ إجراء إصلاحات مؤسسية وقانونية لضمان تنفيذ البرنامج بصورة فعالة[1].

ان أهم ضمانات النجاح لاى برنامج للإصلاح الإقتصادى فى تحقيق أهدافه هو تجنب اتخاذ أى إجراءات قد تؤدى إلى كساد فى اللاإقتصاد أثناء تنفيذ البرنامج ، وهذا يتطلب الوقوف على الأسباب الأساسية للخلل فى الطلب الكلى.

برامج الرؤية المستقبلية:

العوامل الخارجية والداخلية التى اكتفت ببيئة بتنفيذ برامج الرؤية المستقبلية:

---

[1] مرجع سبق ذكره ، ص ص 19-20.

أولاً: العوامل الخارجية:

1- استمر الحصار الإقتصادى والعقوبات التى تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية على السودان منذ عام 1996، مما أدى إلى استمرار تحقيق مصادر التدفقات الموارد الخارجية الميسرة إلى البلاد .

2- فى إطار الحصار السياسى تقوم بعض الدول والمنظمات التابعة لها فى دعم الحركات المتمردة فى البلاد وتوسيع نطاق بؤره الاضطرابات السياسية والأمنية وذلك من خلال تقديم الدعم المالى والدبلوماسى والمعنوى لتلك الحركات .

3- انفجار الازمة المالية فى عام 2008 التى نتج عنها تدهور أسعار البترول فى الأسواق العالمية ، مما أثر سلبا على موارد البلاد الخارجية وظهور عجز مالى كبير فى ميزانية الدولة أدى إلى ارتفاع الضغوط التضخمية بما فيها ارتفاع أسعار معظم الاستهلاكية ، إذ سجل متوسط معدل التضخم فى شهر أغسطس 2001م.

4- مشكلة الديون الخارجية: تعتبر مشكلة الديون من أكبر التحديات التى تعيق قدرة السودان على الانفتاح الخارجى والاستفادة من تدفقات القروض التنموية الميسرة من المؤسسات المالية الدولية والاقليمية والدول المانحة .

ثانياً: العوامل الداخلية:

1- استمرار الحب الاهلية فى جنوب السودان حتي توقيع اتفاقية السلام الشامل عام 2005م مما أدي إلى إستنزاف موارد مالية هائلة.

2- بروز الحركات المسلحة فى دارفور منذ عام 2003م مما أدي إلى إستنزاف جزء كبير من موارد الدولة وجهدها على حساب الجهود المبذولة لمعالجة القضايا السياسية والإقتصادية والإجتماعية الملحة.

3- بالرغم من توقيع اتفاقية السلام الشامل مع الحركة الشعبية عام 2005م والتى افضت إلى إنفاق الحرب الاهلية فى الجنوب التى إستنزفت موارد مالية هائلة وأثرت تاثيراً سالباً على سمعة البلاد وعلاقتها الخارجية الا أن الاتفاقية لم تسلم من نتائج مالية وأمنية سالبة على البلاد .

4- أدي تنفيذ اتفاقية السلام الشامل واتفاقية ابو جامع حركة التحديد واتفاقية الشرق إلى توسيع قاعدة الهياكل الدستورية والإدارية للدولة وزيادة العجز المالى[1].

---

[1] مرجع سبق ذكره ، ص 29

الفصل الخامس

دور الشركة السودانية للاتصالات في التنمية الاقتصادية (بالسودان)

(1996م – 2014م)

المبحث الأول: التعريف بالشركة السودانية للاتصالات بالسودان

المبحث الثاني: أثر خصخصة الشركة السودانية للاتصالات في التنمية الاقتصادية

الفصل الخامس

دور الشركة السودانية للاتصالات في التنمية الإقتصادية بالسودان

يتناول الفصل الخامس دور الشركة السودانية للاتصالات ويحتوي على مبحثين المبحث الأول : التعريف بالشركة السودانية للاتصالات والمبحث الثاني :تقييم تجربة الخصخصة.

المبحث الأول: التعريف بالشركة السودانية للاتصالات (سوداتل)

كانت المؤسسة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية تقوم بتقديم خدمات الاتصال كجهة حكومية ولكن نسبة للتطور السريع في هذا المجال لم تستطيع المؤسسة مواكبة التطور مما جعلها تعجز عن تقديم خدمات جيدة للمواطنين وذلك لأنه هذا القطاع يحتاج إلى تمويل والتي يتحكم بها البنك المركزي حسب الأولوية حيث تأتي الاتصالات في مراتب دنيا من هذه الأولويات ، إضافة لبيروقراطية القطاع العام وانقضاء العمر الافتراضي للعديد من مقومات المؤسسة الهندسية والفنية وبالتالي لم تشهد البلاد أي توسع في هذا المجال مما جعلها في مؤخرة قائمة الدول من حيث مجال انتشار الاتصالات فيها عالمياً.([1])

نظراً لقناعة الدولة وفشل القطاع العام في هذا المجال ، تم خصخصة المؤسسة لتصبح الشركة السودانية للاتصالات المحدودة شركة مساهمة عامة وفقاً لقانون الشركات في مارس 1993مبرأس مال مصرح به قدره 250 مليون دولار أمريكي ورأس مال مدفوع قدره 95.294 مليون دولار حتى نهاية العامة 96 بعدد (37) مساهماً من جهات مختلفة ، حيث تساهم الحكومة بنسبة 66.8% ، ونسبة المستثمرين للقطاع الخاص 33%.

وتم خفض نسبة الحكومة في العام 99 إلى 57 وهناك خطة لتصل نسبة الحكومة فيها إلى 26%.

([1]) سوداتل ، التقرير السنوي ، قطاع العلاقات العامة 1999م

وبدأت الشركة فى فبراير1994م،حيث استطاعت،ان تجتذب الاستثمارات الاجنبية لتمويل المشروعات الأساسية ، حيث بلغت جملة القروض (20.8) مليون دولار ، وجملة الاستثمارات للعام 97 مبلغ (38) مليون دولار كما تمت إعادة هيكلة الشركة بما يواكب التوسعين الأفقى والراسى تمكينا لانسياب العمل وتطبيقاً لسياسة اللامركزية ، كما عملت على نشاء شبكة المعلومات فى إطار إدخال التقينات الحديثة.

وعندها انطلقت مسيرة التحول الكبري في قطاع الاتصالات بالبلاد .(وتشكل سودانل جسرا لتلاقح الاتصالات بين العالم العربي وأفريقيا وبقية أرجاء العالم، حيث تصل السودان بالمملكة العربية السعودية عن طريق الكيبل البحري، والسودان بمصر وإثيوبيا عن طريق شبكة الألياف البصرية. ويشارك السودان في كيبل وسط وغرب أفريقيا الذي يمتد من السودان عبر القارة الأفريقية وصولا إلى جنوب أفريقيا)[1].

وعلى المستوى الإقتصادى حققت سودانل أنجازات إقتصادية كبيرة صبت في مصلحة السودان وتحسين صورته واصبحت واحدة من رافعات الإستثمار في البلاد من خلال مشاركة الأستثمارات الخارجية فيها ، وعبر التطور الكبير الذي طرأ على قطاع الإتصال وأصبح بدوره جاذبا للإستثمارات لان التطور في تقانة المعلومات والإتصال يمهد الطريق للتطور في كآفة القطاعات الأخري (وتعتبر سودانل هي الشركة السودانية الأولى التي تدرج في أسواق المال الإقليمية. ففي الرابع من يوليو 1997 تمّ إدراج سودانل في سوق الخرطوم للأوراق المالية. وفي السادس من نوفمبر 2000 تم إدراجها في سوق البحرين للأوراق المالية، وفي سوق أبو ظبي للأوراق المالية في 31 مارس 2003م ،كما تعتبر سودانل هي الشركة السودانية الأولى في صناديق الإستثمار بالنسبة لشهامة وبنك الإستثمار

[1] التقرير السنوى 2014م ، قطاع العلاقات العامة)

المالي، ولسوداتل تعاملات مع مستثمرين من المملكة العربية السعودية، واليمن، وقطر، والبحرين، وإيران، وسلطنة عمان، والأردن، ومع أكثر من 14 مصرفا محليا وإقليميا، ومع أكثر من من 80 شركة سودانية وإقليمية

عملت سوداتل التوسع في استثماراتها خارجيا حيث قصدت الفضاء الأفريقي وتتولى سوداتل حاليا تشغيل أعمال الإتصالات في أربع دول أفريقية غير السودان (موريتانيا، السنغال، غانا، وغينيا) في مجالات الهاتف المحمول، والهاتف الثابت، والإنترنت، وخدمات السعات العريضة، كما تساهم سوداتل بنسبة 13% في الكيبل البحري لشرق افريقيا (EASSY) والممتد من بورتسودان الي كيب تاون رابطا 13 دولة في الساحل الشرقي لأفريقيا، وتمتلك نسبة 50% من مشروعي الكيبل البحري الأول SAS1 والكيبل البحري الثاني SAS2، وهما مشروعان كبيران لربط حركة الاتصال بين مدينة بورتسودان ومدنية جدة، إضافة لمساهمة سوداتل في الكيبل القاري (ACE) بنسبة 9% والذي يربط دول الساحل الغربي لافريقيا والممتد من كيب تاون الي فرنسا، وترتبط سوداتل عبر الألياف الضوئية مع مصر وأثيوبيا.

اهداف الشركة السودانية للاتصالات:

تستخدم خدمات الاتصال والمعلومات البيانية المتطوره وفق أحدث التقنيات وفق متطلبات فى برامج التنميه :-

1- باستخدام التقنيات المتطوره لزياده الانتشار ورفع الكفاءة التشغيلية للشبكات وبناء موارد بشريه ذات كفاء عاليه .

2- التحول كناقل للحركة الاقليمية بين افريقيا والعالم العربى .

3- الارتقاء بالشركة لاستمرار نجاحها تعرض الربحية والمنافسة عالمياً.

4- توسيع قاعدة الخدمات الى المناطق النائية باستخدام التقنية الفضائية[1] .

[1] سوداتل التقدير السنوى ، 2008م ، ص 24

الهيكل الإداري للشركة السودانية للإتصالات

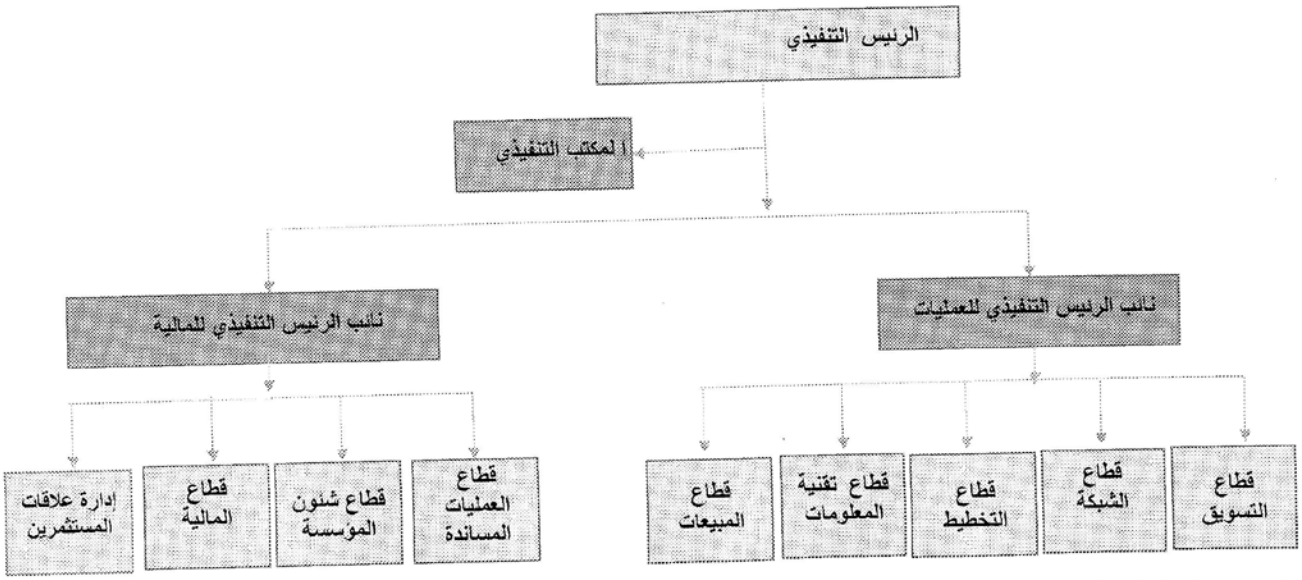

المصدر : الهئية القومية للإتصالات

المبحث الثاني: أثر خصخصة الشركة السودانية للاتصالات في التنمية الإقتصادية

لتقييم أداء أي منشأة ، يمكن استخدام معيار الكفاءة الإقتصادية (من معايير التنمية الإقتصادية) وفق للآتي:

1/ الإنتاجية :

تتلخص في التطور السريع والتوسع في خدمات الاتصالات في سودانل

جدول رقم (5)

سعات الشبكات والمقاسم وعدد المشتركين في الأعوام (96-2014م)

العام	سعة الشبكة خط	سعة المقاسم خط	عدد المشتركين بالآلاف
96	10725	100030	55.2
97	19925	15422	67.5
98	276000	18000	182.40706
99	411000	280000	25420
2000	628000	415798	386775
2001	741750	790000	448000
2002	1224500	928000	671842
2003	1738600	1306436	93.6756
2004	1.965.400	1.270.666	1.528.899
2005	1.751.917	1.267.222	1.066.747
2006	2.300.000	1.267.222	300.000
2007	2.300.000	1.267.222	2.958.203
2008	2.300.000	1.267.222	4.000.000
2009	1.528	1.267.222	3.140.794
2010	2.638	1.267.222	4.66
2011	2.713	1.267.222	6.255
2012	2.800	1.267.222	7.406
2013	2.731	1.267.222	7.293
2014	2.766	1.267.222	10.782

المصدر: سودانل ، التقارير السنوية العام 96-2014م.

كما تم إدخال الهاتف العمومي في العام 97 بعدد (150) وحدة ،ارتفع في العام 97 بتركيب ألف وحدة.

كذلك تم انشاء شبكة للمعلومات فى العام 98، وفى العام نفسه تم ادخال الفيسات لاول مرة فى السودان كفاءة تامة وامتدت شبكة الاليات الضوئية بطول (2217) كيلومتتر افتتحت سوداتل خلال العام 2014 مركز سوداتل للبيانات يعتبر المركز اكبر وافضل مركز بيانات للمؤسسات فى السودان ومن اميز مراكز البيانات فى افريقيا ويوفر أعلى المواصفات العالمية لخدمة البيانات تعتبر اكاديمية سوداتل (سوداكاد) من اكبر مراكز التدريب فى المنطقة المتخصصة فى التدريب فى المجالات المختلفة خصوصاً مجال الاتصالات وتقانة المعلومات . وفى نهاية عام 2014 دربت سوداكاد 2000 متدرب من قطاع المؤسسات المختلفة، و3000 متدرب من شريحة الافراد بالاضافة إلى اكثر من 5000 متدرب من منسوبى مجموعة سوداتل وذلك لاكثر من 530 دورة تدريبية فى كافة مجالات التدريب.

2/ الربحية:

لكى يكون نشاط المشروع مربحاً ، فان العائد المتبقى من بيع المنتج لا بد ان يزيد عن تكلفة الموارد المستخدمة فى انتاج هذا المنتج بلغت جملة الارباح (89- 1991) حوالى (193) مليون جنيه سودانى وبعد تنفيذ سياسة الخصخصة وتحويلها إلى مؤسسة خاصة ارتفعت الارباح بصورة كبيرة ، حيث بلغت فى عام 2014م ، 50.596 مليون دولار امريكى [1]

3/ المساهمه فى الخزينة العامة

تساهم الشركة السودانية للاتصالات فى الخزينة العامة فى شكل ضرائب وزكاة كما فى الجدول رقم (2) المشار اليه.

[1] المصدر سوداتل : التقرير السنوى لعام 2014م.

جدول رقم (6)

مدفوعات سوادتل للحكومة فى شكل (ضرائب / زكاة) للاعوام (96- 2006) بملاين الدولارات)

العـــام	96	97	98	99	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
مخصص ضريبة تنمية	557.980	557.980	803959	81.71.080	1.306.750	8.000000	11.1.00000	2.700000	2823.558	149.479	143.258
مخصص زكاة	66.7000	658.200	891.959	509.000000	1.400000	1.003000	1.600000	1.7000000	4.542.605	2.775.194	2.664.198

المصدر: سوداتل التقارير السنوى (2000-2006)

جدول رقم (7) يوضح ما تدفوعات الشركة في شكل ضرائب للحكومة

مدفوعات سودتل في شكل ضرائب في الأعوام (2007م – 2014م) بالجنية

العام	الضريبة بأنواعها
2007م	821.364.213.0
2008م	155.784.935.25
2009م	953.447.974.15
2010م	981.621.701.19
2011م	895.426.521.18
2012م	256.646.632.60
2013م	509.811.361.000
2014م	266.552.645.660.0

المصدر : الهئية القومية للإتصالات

جدول رقم (8)

عدد العاملين بالشركة خلال العام الاعوام (96- 2003)

العام	96	97	98	99	2000	2001	2002	2003	2004	2005
القوي العاملة	2603	2485	2488	2675	2822	3021	3381	3038	3000	1506

المصدر : سودانل التقرير السنوى 96- 2005.

يتضح مماسبق انه فى ما كان عدد العاملين قبل الخصخصة فى عام 1995م (6041) عاملا كان عدد العاملين فى العام 2003(3038) وهو اقل بكثير من العام 93 وبرغم توسع الشركة وزيادة عدد المشتركين كانت نسبة الزيادة ضئيلة حيث نجد انه بينما كانت معدل الخطوط فى العام 97 ، حوالى (62) خط لكل عامل ، اصبح معدل الخطوط فى العام 99 حوالى (90) خط مقابل كل عامل ، ثم ارتفع المعدل المعدل فى العام 2003م (311) خط مقابل كل عامل .

الدور الاقتصادى لخصخصة الشركة السودانية للاتصالات :

التقييم:

يلاحظ مما سبق ، باستخدام معيار الكفاءة الإقتصادية ، بنجاح دور الخصخصة فى التنمية الاقتصادية (الشركة السودانية سودانل) حيث نلاحظ زيادة الارباح الانتاجية عما كانت عليه فى السابق ، وذلك نتيجة لبرامج التأهيل والتى بلغت تكلفتها حوالى (97) مليون دولار واضافة إلى 50.597 مليون دولار امريكى فى عام 2014.

وقد أدت هذه البرامج لزيادة السعات المقدمة بواسطة وسائل الاتصالات المختلفة حيث زتد النمو فيها إلى 889 ، فى السنوات الأولى من عمر الشركة .

وحيث زاد عدد المشتركين فى عام 2014 إلى 7.64 الف.

تقييم دالة الإنتاج للشركة السودانية للاتصالات :

جدول رقم (9)

السعة الكلية للشبكة ، العمل ، رأس المال للاعوام (96- 2005م)

year	Q	l	K
96	107250000	2603	95294000
97	199250000	2485	97541000
98	276000000	2488	10137000
99	411000000	2675	139836000
2000	628000000	8822	211728000
2001	741750000	3021	245.00000
2002	122460000	3381	269000000
2003	173860000	3038	349000000
2004	1.965.400	3000	462.160000
2005	1.745.917	6051	462.160000

المصدر: سوانل ، التقرير السنوى 96 – 2000 – 2003 . بتحويل دالة كوب دو قلاس إلى لوغريتمان

$$INQ = INA + \& LNL + BLNK + U$$

عليه يصبح الملحق السابق كالاتى:

Year	INQ	LNL	LNK
96	18.49067	7.86442	18037248
97	19.11007	7.818028	18039578
98	19.43591	7.819234	18048199
99	19.83410	7.89170	18075598
2000	20.25805	9.85003	19017081
2001	2.042452	8.01334	19.33284
2002	18.62359	8.12559	19.14022
4003	18.62329	8.018955	19.67058
2004	14.49120	8.006368	19.95142
2005	14.37793	8.707979	19.95142

Dependent Variable: LOG(Q)
Method: Least Squares
Date: 11/17/16 Time: 11:44
Sample(adjusted): 1996 2004
Included observations: 9 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.960624	43.20294	0.184261	0.8599
LOG(L)	- 0.677171	0.382378	-1.770947	0.1270
LOG(K)	0.107816	5.432714	0.019846	0.9848

R-squared	0.350135	Mean dependent var	17.56985
Adjusted R-squared	0.133514	S.D. dependent var	6.397901
S.E. of regression	5.955501	Akaike info criterion	6.667709
Sum squared resid	- 212.8080	Schwarz criterion	6.733451
Log likelihood	27.00469	F-statistic	1.616346
Durbin-Watson stat	1.661727	Prob(F-statistic)	0.274453

يمكن تمثيل دالة الإنتاج فى سوداتل بالآتى:

$$Q = F(L,K)$$

وفق نموذج دالة كوب دوقلاس التالية:-

$$Q = AL^{\alpha}K^{\beta} \quad e^{\mu} =$$

Q تمثل السعة الكلية للشبكة

L تمثل عنصر العمل

K تمثل عنصر رأس المال

A كمية ثابتة موجنة الأسس ، وتعتبر عن دور التقنية ، كما تشير إلى القاطع لمعدل الانتاج، وعندما يكون عنصر العمل ورأس المال ثابت ، فإن الكمية تساوى مقطع الانحدار.

α قيمة موجبة ، وتمثل مرونة الإنتاج بالنسبة للعمل ، وتشير إلى التغير فى (Q) لكل وحدة تغير فى (L) مع بقاء (K) ثابتا، كما تشير إلى نصيب العمل فى العملية الانتاجية.

β قيمة موجبة ، وتمثل مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال ، وتشير إلى التغير فى (Q) لكل وحدة تغير فى (k) مع بقاء (L) ثابتا ، كما تشير إلى نصيب رأس المال فى العملية الانتاجية ، ولتحويلها الى دالة خطية نستخدم اللوغريثميات ،وعليه يمكن تقدير قيم المعامعلات للحصول على معادلة الانحدار لهذه الدالة وفقاً للبيانات المعطاة بجدول (3).

$$\text{Lin } Q = 7.96060 - 0.6771 \text{ Lin} + 0.107 \text{ Lin } K$$

اولاً الفحص الاقتصادي :-

من خلال نموذج ادارة الانتاج لشركة سوداتل يلاحظ ان هنالك علاقة طردية بين A وهي معامل انتاج الموجب التى تعادل 7.9606 وهى توافق مع النظرية الاقتصادية لانه لايوجد انتاج بالسالب ، اما مرونة العمل فهى علاقة سالبة وهى تطابق النظرية الاقتصادية[1] وذلك لان الشركة تستخدم التقنيات الحديثة وذلك من خلال زيادة راس المال ، وبالتالي يؤدى الى تقليل العمالة .

تشير معامل (a) إلى أن زيادة القوى العاملة بالشركة بمقدر (1%) من إجمالى القوى العاملة يصاحبه انخافض فى الإنتاج بمقدار (0.382) فى السعة الكلية للشبكة مع بقاء رأس المال ثابتاً .

حيث تشير B تشير الى مرونه راس المال وهى موجبة ، كما تشير إلى أن الزيادة (1%) من إجمالى رأس المال يصاحبه زيادة فى الإنتاج بمقدار (5.432) مع بقاء عنصر العمل ثابتاً.

ثانياً: الفحص الإحصائى للمعلمة (a) :-

فرض العدم $H_0 : a = 0$

الفرض البديل $H_1 : a = 0$

عند استخدام فحص (t) للمعلمة (a) بدرجات حرية (4) ومستوى معنوية (1%) يلاحظ ان (t) الجدولية تساوى (3.365) وهي أكبر من المحسوبة (T 1.77) وعليه ، فإننا نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل (a=0) وهذا يعني أن المتغير المستقل (L) له أثر ولكنه ضعيف على الإنتاج (Q).

ثالثاً: الفحص الاحصائى للمعلمة (B) :

فرض العدم $H_0 : B =$

الفرض البديل $H_1 : B =$

عند استخدام فحص (t) للمعلمة (B) بدرجات حرية (4) ومستوى (1%) يلاحظ ان (t) المحسوبة تساوى 0.019846 عند مستوى معنوية 0.9848 وهى اكبر من (1 %). وعليه ، فإننا نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل (B=0) وهذا يعني أن المتغير التابع (K) له أثر ولكنه ضعيف على الإنتاج (Q).

---

[1] جعفر اسماعيل عبدالرحمن ، 2002م ، تجربة الخصخصة فى الدول النامية والسودان ، رسالة ماجستير غير منشور ، جامعة ام درمان الاسلامية

الخاتمة

أ/ النتائج

ب/ التوصيات

الخاتمة

النتائج والتوصيات

اولاً: النتائج:

وقد خلصنا من هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

1/ أدت سياسة الخصخصة إلى تخفيض البطالة المقنعه عن طريق التخلص من العمالة الزائدة ، أو تطبيق النظام والتحول لمشروعات اخري

2/ أدت سياسة الخصخصة إلى تاهيل وتدريب معظم الموظفين داخل شركة سودانل وخارجها.

3/ زادت الارباح والانتاجية قبل الخصخصة 1989م –1991م كانت 193م جنية وبعد الخصخصة عام 2014م 50.596 مليون دولار أمريكي.

4/ تساهم خصخصة قطاع خدمات الاتصالات فى التنمية الاقتصادية عن طريق مساهمة الخزينة العامة وما تدفعة الشركة المخصخصة للحكومة من ضرائب والزكاة.

5/ الخصخصة وسيلة مهمه من سائل الاصلاح الاقتصادى لتصحيح مسار وعلاج للأوضاع الإدارية والمالية المتدهورة للمشروعات العامة.

ثانياً: التوصيات:

لإنجاح تجربة الخصخصة يراعى الآتي:

1/ ضرورة برنامج للعمالة الفائضة من الخصخصة ومساعدتها على وجود وظائف جديدة وتزويدها برأسمال للبدء بمشروعات خاصة بهم.

2/ يجب أن يتم خصخصة المشروعات الكبيرة تدريجياً وفقاً للطاقة الاستيعابية للسوق وأن تبدأ بالمؤسسات الصغيرة لأن السوق في الدول النامية ومنها يتصف بضيق السوق المحلية وضعف القطاع الخاص.

3/ الحرص على استخدام عوائد الخصخصة ورفع معيار الكفاءة الإقتصادية وانتشار شبكات للعاملين من عوائد الخصخصة.

4/ على الحكومة ، الاحتفاظ بنسبة أسهم الشركات المخصصة التي تستطيع أن تتحكم فيه ، ومراقبته.

5/ خلق جو من المنافسة ، وذلك بالنظر للقوانين المنظمة للنشاط الإقتصادي ، كقوانين للعمل ، والاستثمار والضرائب وغيرها.

6/ إتخاذ الحيط والحذر عند بيع شركات للمستثمرين الأجانب.

7/ الاستفادة من تجارب الدول التي سبقت السودان في هذا المجال.

8/ يساعد تطبيق الخصخصة في توفير الموارد الحكومية الحرة لتنفيذ مشروعات البنية الأساسية اللازمة لإنطلاقة الإقتصاد الوطني.

توصيات بدراسات مستقبلية:

1- الخصخصة وأثرها في تقليل معدلات التضخم في السودان (2005-2017م).

2- دور الخصخصة في جذب التقنيات الحديثة.

3- أثر سياسة الخصخصة على مخرجات التعليم في السودان (2006-2017م).

قائمة المراجع والمصادر

المصادر والمراجع

أولاً : المصادر

القرآن الكريم

1- احمد ،ادم مهدى احمد ، (1995) ، الخصخصة فى الدول النامية، دار غريب 12 شارع نوبار (الاظوفلى) .

2- البيلاوي ، حازم ، (2005) ،النظام الاقتصادي الدولي المعاصر مركز الاحرام للترجمة والنشر ، ط2 ، القاهرة.عبدالرحمن (2002)، الطيب علي، العولمة قدر ام اختيار، وزارة الثقافة والسياحة، الخرطوم، ط1،

3- رفعت ،عبدالحليم الفاعوري، (2004م) ، ، تجارب عربية فى الخصخصة .

4- الربيعي ،عبده محمد فاضل ،(2002م)، الخصخصة واثرها على التنمية فى الدول النامية، مكتبة متبول القاهرة .

5- السنوسي ، امال البوعيشى ، (2014)، الخصخصة وأثارها الاقتصادية ، عمان دار البدايه ناشرون وموزعون ، ط1.

6- بدر عادل فهمى ، (1988) ،دراسات، حول التنمية فى الوطن العربى ،عمان، مؤسسات الخدمات العربية .

7- هنري، منير ابراهيم ،1995 اساليب وطرق خصخصة المشروعات العامة ، وخلاصة الخبرات المإلىة، القاهرة المنطقة العربية للتنمية الإدارية.

8- حبتور ،عبد العزيز، (1997) ، إدارة عمليات الخصخصة وأثرها فى اقتصاديات الوطن العربي (دراسة مقارنة) ، دار الصفا ، عمان ، ط1 ، ص 19 وما بعدها.

9- كيكو ، (2000)، العولمة والتنمية الاقتصادية ، مكتبة الملك عبدالعزيز ، الرياض.

9- كنعنان ، طاهر ، (1996) ، الأثار الاجتماعية الصحيح الاقتصادى فى الدول العربية ، أبو ظبي ، صندوق النقد العربى .

11- عبد المجيد ، عبدالفتاح ، (1987)، استراتيجية التنمية فى الدول الساعية للتقدم ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة.

12- عثمان ، عبد الوهاب ، (2008)، منهجية الاصلاح الاقتصادى فى السودان، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة.
13- د/ عادل فهمي ، (1988) ، بدر دراسات حول التنمية فى الوطن العربى، عمان ، مؤسسات الخدمات العربية.
14- عجمى ، محمد عبد العزيز واخرون ،(2003) ، التنمية الاقتصادية – نظرياتها وسياستها الإدارة ، مطبع سامى 12 شارع امارسيس الازاريطه الاسكندرية .
15- عفران، محمد عبد المنعم ، (1980)،التنمية الاقتصادية لدول العام الاسلامى جامعة الملك عبد العزيز ، ص 27.
16- نامق ، صلاح الدين ،(1972)، التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية .
17- عبدالوهاب ،الأمين ،(1994) برنامج الخصخصة والاصلاح الهيكلى مع إشارة خاصة إلى وضع الدولة العربية ، مجلة المنتدي ، ترجمة منى بسيسو مج 9.
18- تودار، ميشيل ، (2006) ، التنمية الإقتصادية، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، دار المريخ للنشر.

الرسائل الجامعية:

1- اشراقه عبد الوهاب عبدالله 2005م ، سياسه الخصخصه ودورها فى ترقية الخدمات الاستراتيجية فى السودان دراسة حاله الهيئه القومية للكهرباء ، ماجستير ، عام ، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا.
2- اخلاص قريب الله ماهل (2008) ، سياسة الاستخصاص فى السودان وأثرها على الاقتصاد القومى فى الفترة من 1990 – 2004 ، ماجستير ، جامعة ام درمان الاسلامية
3- زينب عبدالله احمد محمد (2007م) ، أثر الخصخصه على التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى السودان ، دراسة بعض مؤسسات القطاع الاقتصادي، ماجستير ، جامعة الخرطوم .

4- محمد مقبول بدري الأمين (2008)، أثر الخصخصة على أداء المؤسسات العامة بتطبيق على قطاع الاتصالات بالسودان ، ماجستير ، جامعة ام درمان اسلامية.

5- سعاد عمر صلاح الدين ، الاثار الاقتصادية للخصخصة فى الدَول العربية دراسة حالة السودان ، ماجستير ، جامعة ام درمان الاسلامية.

6- عفاف محمد على (2006) ، أثر الخصخصه على مؤسسات القطاع العام دراسه حاله مصنع البصل كسلا ، ماجستير ، ، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا.

7- ـ على ابو البشر على حمدون (2006)، الشركة السودانية للاتصالات المحدودة (سوداتل) فى ظل سياسة الاستخصاص ، ماجستير ، جامعة الخرطوم.

8 رجاء خضر أبشر عثمان (2012م)، الاثار الاقتصادية والإجتماعية لبرنامج الخصخصة على سوق العمل السوداني ، دكتورة ، عام ، جامعة النيلين.

9- شادية على عبدالرحمن ادريس (2005)، أثر الخصخصه على الأداء فى القطاع المصرفى حالة البنك التجاري السودانى ، ماجستير ،عام ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

التقارير:-

1- التقرير السنوي 96-2000م- 2005م

2- التقارير السنوية لبنك السودان 1996-2000م

3- التقرير السنوى ، 1999م.

4- التقرير السنوى – 2014م

الملاحـــــق

ملحق رقم (1)

يوضح ماتدفعة الشركة فى شكل ضرائب للحكومة

مدفوعات سودانل فى شكل ضرائب للاعوام (2007 – 2014) بالجنية

العام	نوع الرسم الضريبة	المبلغ بالجنيه
2007	ارباح الاعمال	16.677.572.30
2008	ارباح الاعمال	15.567.775.77
2009	ارباح الاعمال	8.363.932.30
2010	ارباح الاعمال	7.0000.000.00
2011	ارباح الاعمال	30.208.311.88
2012	ارباح الاعمال	14.610.951.66
2013	ارباح الاعمال	34.125.887.00
2014	ارباح الاعمال	38.098.563.00
الجملة	–	164.652.993.91

الهيئة القومية للاتصالات

وما تدفعه سودانل للحكومة فى شكل ضريبة فى عام 2007 –2004 لكل انواع الضرائب من ارباح اعمال وورسوم الترددات ورسوم الترخيص ورسوم الخدمة الشاملة ورسوم الترقيم جملة تساوى 703.995.396.29 بالجنيه السودانى.

العام	نوع الرسم الضريبي	المبلغ بالجنيه	الجمله
2007	رسوم الترددات	6.774.7915.54	65.458.8490
	رسوم الترخيص	12.057.346.30	
	رسوم الخدمة الشاملة	2.509.703.90	
	رسوم الترقيم	21.341.841.74	
2008	رسوم الترددات	7.350.571.00	100.107.177.55
	رسوم الترخيص	12.868.35400	
	رسوم الخدمة الشاملة	15832.000.00	
	رسوم الترقيم	36050.925.00	

2009	رسوم الترددات	12.535.229.00	116.055.674.15
	رسوم الترخيص	15.703.845.95	
	رسوم الخدمة الشاملة	25.680.523.20	
	رسوم الترقيم	53.919.598.15	
2010	رسوم الترددات	17.799.129	281.621.701.19
	رسوم الترخيص	12.325.735.30	
	رسوم الخدمة الشاملة	18.969.444.00	
	رسوم الترقيم	31.297.18.030	
2011	رسوم الترددات	19.399.129.00	593.343.402.38
	رسوم الترخيص	13.970.489.00	
	رسوم الخدمة الشاملة	21.493.060.00	
	رسوم الترقيم	54.862.678.00	
2012	رسوم الترددات	19.399.129.00	
	رسوم الترخيص	13.480.015.00	
	رسوم الخدمة الشاملة	22.389.414.00	
	رسوم الترقيم	55.268.558.00	
2013	رسوم الترددات	19.399.129.00	
	رسوم الترخيص	19.701.392.00	
	رسوم الخدمة الشاملة	30.309.834.00	
	رسوم الترقيم	69.410.355.00	
2014	رسوم الترددات	16.583875.05	
	رسوم الترخيص	25.520.037.00	
	رسوم الخدمة الشاملة	20.128.305700	
	رسوم الترقيم	81.671.346.05	

جملة نوع الضرائب الأولى + جملة نوع الضرائب الثانية = جملة الضرائب المدفوعة للدولة

2007–2014م **164.652.993.91+59.342.402.38= 703.995.396.29**